قسم العلاقات الدولية

مكانة أمريكا اللاتينية في السياسة الخارجية الأمريكية – إدارة الرئيس باراك أوباما 2009 -2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب: قلاتي خيرالدين **إشراف الدكتورة:** بلقرشي إيمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د/ خننو فاتح	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
د/ بلقرشي إيمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقررًا
د/ حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوًا ممتحنًا

السنة الجامعية: **2024/2023**

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

مكانة أمريكا اللاتينية في السياسة الخارجية الأمريكية – إدارة الرئيس باراك أوباما 2009 -2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب: قلاتي خيرالدين **إشراف الدكتورة:** بلقرشي إيمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د/ خننو فاتح	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
د/ بلقرشي إيمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقررًا
د/ حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوًا ممتحنًا

السنة الجامعية: **2024/2023**

قال ابن مبارك رحمه الله:

[لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم، فإذا ظّن أنه قد علِم فقد جهِل].

شكر وتقدير

الحمد لله على جزيل نعمه وواسع عطائه والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسل سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتورة بلقرشي إيمان لقبولها الإشراف على هذا العمل وتأطيره والدعم المستمر في إتمامه وعلى ما أبدته من سدادٍ للرأي والمشورة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدتي وأختي

حفظهما الله ورعاهما.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أمريكا اللاتينية خلال فترة حكم الرئيس باراك أوباما 2017/2009.

تستكشف الدراسة التطور في العلاقات الأمريكية اللاتينية في هذا السياق الزمني، مع التركيز على المبادئ والتوجهات التي نمطت هذه السياسة، وكذا التحديات والفرص التي واجهت إدارة الرئيس أوباما في التفاعل مع دول الإقليم، وتأثيرها على العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

لتختتم الدراسة بتقديم تقييمٍ شاملٍ للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الإقليم اللاتيني خلال فترة الزمنية المحددة، بهدف تحقيق فهمٍ أعمقٍ لديناميات هذه السياسة وتقييم تأثيرها طويل الأمد.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية الأمريكية، الإقليم اللاتيني، التفاعل الاقتصادي، الأمن الاقليمي.

Summary:

The study aims to analyse US foreign policy towards Latin American countries during the term of President Barack Obama 2009/2017.

The study explores the development in Latin American relations in this time context, focusing on the principles and trends that shaped this policy, as well as the challenges and opportunities that faced the Obama administration in interacting with the countries of the region, and their impact on bilateral and multilateral relations.

The study concludes by presenting a comprehensive assessment of American foreign policy towards the countries of the Latin region during the specified time period, in order to achieve a deeper understanding of the dynamics of this policy and evaluating its long-term impact.

Key words:

American foreign policy, Latin region, economic interaction, regional security

Resumen:

Este estudio tiene como objetivo analizar la política exterior de EE.UU. hacia los países latinoamericanos durante el reinado del presidente Barack Obama 2009/2017.

El estudio explora también la evolución de las relaciones latino-americanas en este contexto temporal centrándose en los principios y direcciones que han estereotipado esta política, así los desafíos y oportunidades que enfrentaban la administración Obama en la interacción con los Estados de la región, y su impacto en las relaciones bilaterales y multilaterales.

El estudio se termina con una evaluación integral de la política exterior de EE.UU. hacia los países latinoamericanos para comprender más la dinámica de esta política y evaluar su largo impacto sobre la región latina.

Palabras clave:

política exterior de EE.UU, Territorio Latino, interacción económica, seguridad regional.

مقدمة

يعتبر أمن الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم الاولويات السياسية والاستراتيجية على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق يحظى الإقليم اللاتيني بأهمية استراتيجيةٍ بالغةٍ في المنظور السياسي الأمني الأمريكي، تبرز أهمية هذا الاقليم في سياق العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية منذ مبدأ مونرو 1823م، التي تتجاوز البعد الجغرافي لتشمل الأبعاد الاقتصادية والأمنية والثقافية.

يشهد الإقليم اللاتيني تحديات أمنية متعددة تتراوح بين الفساد والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية ... والصراعات الداخلية، التي تداعياتها تتجاوز تهديد استقرار الإقليم إلى تشكيل رهاناتٍ متباينة الأبعاد على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما مع اعتلاء الإقليم أهمية في التفاعلات الدولية الراهنة بين القوى الكبرى على الأقاليم الجيوسياسية الحيوية في العالم.

يعتبر فهم تلك التحديات والتهديدات ومواجهتها في شكل استراتيجياتٍ وإجراءاتٍ فعالةٍ من الأولويات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، ومن هنا شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإقليم اللاتيني تطورات متعددة لاسيما خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017م أين شهدت إدارة الرئيس باراك أوباما تبني نهج متوازن جديد في العلاقات مع أمريكا اللاتينية، حيث تبنت استراتيجية تركز على تعزيز التعاون الشامل وبناء الشراكات على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة خلافًا للسياسة الخارجية الامريكية السابقة تجاه الإقليم التي ركزت على المعطى الأمني – العسكري.

أهمية الدراسة

يعتبر موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني من المواضيع المعاصرة ومحط اهتمامٍ دائمٍ، واكتسب أهمية أكبر منذ بداية الألفية الثانية مما أدى إلى تزايد الدراسات الصادرة عن المعاهد ومراكز البحث العلمي الغربية وخاصةً الأمريكية منها وذلك يرجع لاعتبارين أساسيين:

• **الاعتبار الأول:** كون السياسة الخارجية محل الدراسة هي سياسة أقوى فاعل في النظام الدولي بحيث أن هنالك سياسات تنتهجها الولايات المتحدة قد تؤثر على العالم ككل وليس إقليم منه فقط.

• **الاعتبار الثاني:** هو التغير الحاصل منذ بداية الألفية الثانية في الإقليم اللاتيني حيث اكتسب هذا الأخير أهمية جيواستراتيجية نتيجة المنافسة الأجنبية للولايات المتحدة في عمقها الاستراتيجي وجوارها الإقليمي، مما زاد من أهمية هذا الموضوع وكثرة الدراسات والكتابات الغربية عليه.

نتج عن وعود إدارة الرئيس أوباما بالتغيير وتحسين العلاقات مع الدول التي عانت معها الولايات المتحدة من مشاكل وخلافات كثيرة مثل كوبا وفنزويلا تزايد الاهتمام بدراسة هذا الإقليم وقضاياه، وتكمن أهمية هذه الدراسة في وضع إطار علمي ممنهج لتحديد التغيرات الإقليمية والخارجية وحتى الداخلية وتداعياتها على طبيعة العلاقات الأمريكية اللاتينية من جهة وتحديد أهم السياسات والاهتمامات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإقليم في هذه الفترة من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

تتمثل هذه الأسباب في ميلٍ شخصيٍ للباحث لدراسة مواضيع ذات صلة بالسياسة الخارجية خاصةً سياسة الدول الكبرى التي يمتد تأثيرها إلى مناطق بعيدة عنها مثل الولايات المتحدة، وتم اختيار الإقليم اللاتيني من بين كل المناطق الأخرى بسبب رغبة الباحث في إثراء المكتبات العربية بمساهمةٍ علميةٍ محللةٍ لهذا الموضوع بالذات وإعطاء دفعة نحو الأمام لصدور مساهماتٍ أخرى.

بالرغم من الأهمية التي يتميز بها هذا الإقليم والثقل والاهتمام الدولي الذي أصبح يمتلكه خاصةً في فترة حكم أوباما وما حدث فيها من مستجدات كصعود البرازيل كقوة اقتصادية مهمة وتطبيع العلاقات مع دولة كوبا بعد عقود من القطيعة وتأزم العلاقات مع دولة فنزويلا يبقى الاهتمام العربي بهذا الإقليم محدودً جدًا.

الأسباب الموضوعية:

لطالما تميزت السياسة الخارجية الأمريكية بأهميةٍ واهتمامٍ كبيرٍ من قبل الباحثين من مختلف دول العالم وذلك بهدف فهم توجهات هذه السياسة وأدواتها وكيفية صنع القرار فيها، خاصةً تجاه المنطقة التي أُعتبرت منذ القدم حديقة خلفية للولايات المتحدة ومنطقة نفوذ تقليدية.

ومن شأن هذه الدراسة أن تقدم إطار محددًا لطبيعة التفاعلات الأمريكية اللاتينية في فترة حكم الرئيس أوباما والوقوف عند مختلف التغيرات والتطورات التي حصلت في هذه الفترة، ومن شأن ذلك إثراء المكتبة العربية بصفةٍ شاملةٍ بالدراسات المتعلقة بالعلاقات بين الأمريكيتين، فالدراسات المتخصصة في هذه المنطقة وفي هذا الموضوع قليلةٌ جدًا سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العربي.

الأدبيات والدراسات السابقة

1-الأدبيات السابقة:

هناك العديد من الأدبيات السابقة التي استفادت منها هذه الدراسة ومن بينها:

- **كتـــــــــاب:** The United States and Latin America: The New Agenda للمـــؤلفين: **"Victor Bulmer Thomas","James Dunkerkey"** ؛ ينـــاقش هـــذا الكتاب الصادر في عام 1999 الفترة اللاحقة لنهاية الحرب الباردة (التسعينات) ومما تميزت به من تراجع الأمن في قائمة الأولويات الأمريكية في الإقليم اللاتيني، وارتفاع أهمية الديمقراطية والتجارة والاستثمار والمخدرات والهجرة، وتزايد الضغوط من أجل إنهاء الحظر الأمريكي الذي عفى عليه الزمن على كوبا، وتتضمن الأجندة الجديدة أيضاً علاقات دول الإقليم اللاتيني المتنامية مع الاتحاد الأوروبي والصين والعديد من الدول الأخرى في فترة التسعينات.

يحتوي هذا الكتاب على خمسة عشر مقالاً لعلماء بارزين من الولايات المتحدة والإقليم اللاتيني وأوروبا حول القضايا والاهتمامات الأمريكية الجديدة، في إطار تاريخيٍ عامٍ يمتد من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب الباردة.

تم توظيف هذه الأدبية من أجل الاستفادة من الجوانب التاريخية والجيوتاريخية المتواجدة فيها، فقد أعطى هذا الكتاب الدراسة خلفيةً تاريخيةً شاملةً للطبيعة التفاعلات الأمريكية اللاتينية في فترة التسعينات مكن الدراسة من تحليل هذه العلاقة في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما بشكل أكثر دقة.

- **كتاب:** "Hard Choices 2008-2013" للمؤلفة: **"Hillary Rodham Clinton"** ؛ يعتبر كتاب قرارت صعبة لوزيرة الخارجية الأمريكية في عهدة الرئيس أوباما الأولى "**هيلاري كلينتون**" الذي تم إصداره في 2013 من أهم الكتب التي جاءت على شكل مذكرةٍ شخصيةٍ لتناقش سياسة الولايات المتحدة في عهدة الرئيس باراك أوباما الأولى وأخذ الإقليم اللاتيني حيزًا كبيرًا في هذا الكتاب، تطرقت كلينتون في مذكرتها إلى أهمية الإقليم اللاتيني التاريخية والحضارية والثقافية الكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة والكم الهائل للمصالح المشتركة بين الطرفان ثم ناقشت من وجهة نظرها الخاصة العلاقات الأمريكية اللاتينية في الفترة التي قضتها في البيت الأبيض كوزيرة للخارجية مع العديد من الدول اللاتينية من بينها المكسيك، كولومبيا، كوبا، البرازيل، الهندوراس، فنزويلا.

بالإضافة إلى ما قدمته الوزيرة كلينتون في هذه المذكرة الشخصية بخصوص واقع العلاقات الأمريكية اللاتينية في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس باراك أوباما تهدف الدراسة كذلك إلى التطرق إلى واقع هذه العلاقات في العهدة الثانية التي لم تكن الوزيرة كلينتون فيها جزءًا من حكومة الرئيس باراك أوباما.

- **كتاب:** " Contemporary US Latin American Relations: Cooperation or Conflict in the 21st Century" للمؤلفيين:

"Jorge I Dominguez", "Rafael Fernandez de Castro" ؛ صدر هذا الكتاب في طبعتين أولها كان في عام 2010 و الثانية في 2016، وتعتبر الطبعة الثانية من هذا الكتاب إطارًا مرجعيًا هامًا في هذه الدراسة باعتبارها واكبت العهدة الأولى وتقريبا كامل العهدة الثانية من رئاسة باراك أوباما، تركز الطبعة الثانية من هذا الكتاب على العلاقات مع جيران الولايات المتحدة القريبين والبعيدين في الإقليم اللاتيني في القرن الحادي والعشرين مثل المكسيك، كوبا، الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا،

بيرو، فنزويلا، ويتناول كل فصل علاقات كل دولة من هذه الدول مع الولايات المتحدة والموضوعات التي تنفرد بها العلاقات الثنائية لذلك البلد، وركز كذلك على العلاقات الأمريكية الفنزويلية بعد نهاية حكم "**هوغو تشافيز**" " **Hugo Chávez**".

يضم الكتاب أيضًا فصولًا جديدةً عن العنف الإجرامي العابر للحدود الوطنية، والشتات اللاتيني في الولايات المتحدة، والهجرة بين الولايات المتحدة ودول الإقليم اللاتيني كما ناقش المؤلفان التحديات والتهديدات الخارجية الجديدة في الإقليم اللاتيني مثل تزايد نفوذ الصين في الإقليم.

تسعى الدراسة إلى جانب ما ورد في هذه الأدبية إلى تحليل واستقراء واقع العلاقات الأمريكية مع أربعة دول (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا)، بالإضافة إلى إجراء عمليةٍ تقييميةٍ وتقويميةٍ لسياسات إدارة الرئيس أوباما تجاه دول الإقليم وقضاياه طوال فترة عهدته.

2/ الدراسات السابقة:

-مقال: "Obama's Latin America Policy : Continuity Without Change" , الصادر في ماي 2011 للمؤلف:" **Mark Wiesbort** " ؛ تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على محطاتٍ مختلفةٍ من السياسة الخارجية لإدارة الرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني في فترة حكمه الأولى، وتحلل بأسلوبٍ نقديٍ أمثلة على السياسات التي انتهجتها الإدارة تجاه بعض دول الإقليم اللاتيني بما في ذلك في هندوراس، وهايتي، وفنزويلا، وكولومبيا، وبوليفيا، يستنتج "**مارك ويسبورت**" في هذا المقال أن الرئيس أوباما حافظ على سياسة الرئيس بوش الخارجية في المنطقة في العاميين الأوليين من فترة حكمه بل وفي بعض الحالات توجه نحو اليمين، وبالتالي حافظ على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة.

عالج هذا المقال العاميين الأولين من الفترة الرئاسية الأولى لحكم إدارة الرئيس باراك أوباما محاولًا إعطاء نظرة عامةً حول إنجازات هذا الرئيس والتغييرات التي قام بها تجاه الإقليم اللاتيني في بداية فترة حكمه، تهدف هذه الدراسة إلى استكمال هذه العملية

التقييمية في باقي عهدة الرئيس باراك أوباما وإدارته والوقوف عند أهم سياسات هذه الإدارة الديمقراطية.

- **مقال:** " Change or Continuity in US-Latin American Policy: The Obama Record" للمؤلف: **Stephen J Randall** ؛ هو مقال نقدي تقييمي صدر في أكتوبر 2013، وقف عند نقد وتحليل الطموحات والتحديات والنجاحات والإخفاقات وخيبات الأمل للسياسات التي اتبعتها إدارة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على الهندوراس والمكسيك وكولومبيا، ويشير المقال إلى الخطاب البليغ والمتفائل للرئيس أوباما، في حملته الرئاسية الأولى وفي الأيام الأولى لعهدته الأولى، والتزاماته بإحداث تغييرٍ كبيرٍ في سياسة الولايات المتحدة تجاه الإقليم اللاتيني، وفي المقابل شهد سجل السنوات الخمس الأولى من حكمه استمرار سياسات يصعب تمييزها عن سياسات سلفه في ظل التراجع العام في نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

إلى جانب ما ورد في هذا المقال النقدي فيما يخص تقييم الفترة الرئاسية الأولى للرئيس أوباما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء كذلك على مخرجات الفترة الرئاسية الثانية لهذا الرئيس وإدارته وتقييم مدى نجاح سياساته وفشلها في الإقليم اللاتيني.

إشكالية الدراسة

إن التطورات والتغيرات التي حصلت بعد الحرب الباردة إيديولوجيًا واقتصاديًا وبعدها تصاعد الاهتمام بالجانب الأمني نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وصولًا إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية في عام 2008 كان لها الأثر الكبير على التغير والثبات في الاستراتيجية الأمريكية على الساحة الدولية عامةً والإقليم اللاتيني خاصةً.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسار تطور العلاقات في عهد الرئيس باراك أوباما وطبيعة نهجه وأهدافه وانجازاته التي تخص الإقليم اللاتيني وكيف واجه مختلف التهديدات والتحديات في هذه المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية للولايات المتحدة، حُددت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هي أوجه الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني خلال العهدة الرئاسية لباراك أوباما 2009-2017؟**

يتفرع هذا السؤال إلى عدة تساؤلاتٍ فرعيةٍ على النحو التالي:

- فيما تتمثل أبرز التفاعلات والتحولات الدولية التي اعادت الاهتمام الدولي بالإقليم اللاتيني؟
- ماهي مرتكزات تعاطي الإدارة السياسية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما مع التهديدات والتطورات في الإقليم اللاتيني؟
- ماهي الاستراتيجيات التي انتهجتها إدارة الرئيس أوباما في التصدي للمنافسة الدولية الخارجية في الإقليم اللاتيني؟

فرضيات الدراسة

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني تغيرًا ملحوظًا في فترة الرئيس باراك أوباما خاصةً مع دول مثل كوبا، فتم بلورة استراتيجيات ونهج جديد لتحسين العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، وللإجابة على الإشكال الرئيسي وتساؤلات الدراسة تم تحديد الفرضيات التالية:

- تصاعد تأثير متغيرات البيئة الدولية انعكس على طبيعة العلاقات الأمريكية مع دول الإقليم اللاتيني.
- تبني الإدارة السياسية للرئيس أوباما آليات الدبلوماسية والقوة الناعمة، أثر على طبيعة تفاعل طرفي الدراسة مع الأزمات في الإقليم اللاتيني.
- كلما طبع البعد الاقتصادي الاستثماري التوجه الأمريكي اللاتيني، كلما شكل عامل جذبٍ لدول الإقليم.

مجالات الدراسة

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لهذه الدراسة في منطقة أمريكا اللاتينية بداية من المكسيك في الشمال وصولًا إلى أقصى نقطة في أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى دول البحر الكاريبي وأهمها كوبا.

المجال الزماني: لقد تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة ما بين 2009-2017 وتزامنت هذه الفترة مع العهدتين الرئاسيتين للرئيس بارك أوباما، بالإضافة إلى العودة لفترات زمنية سابقة (فترة الحرب الباردة، التسعينيات وبداية الألفية) من أجل الحصول على خلفيةٍ تاريخيةٍ يتم على أساسها فهم الأسباب والدوافع وراء مختلف التفاعلات التي حصلت في فترة حكم الرئيس أوباما وواقع العلاقات الأمريكية مع دول الإقليم.

مناهج الدراسة

تعتبر المناهج من أهم العناصر المكونة للبحث العلمي السليم ويهدف الباحث من خلالها إلى الخروج باستنتاجاتٍ ونتائجٍ مقنعةٍ ودقيقةٍ، وتختلف المناهج حسب الموضوع محل الدراسة وخصوصيته، فيما يخص موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني في فترة حكم الرئيس باراك أوباما فقد تم الاعتماد على تكامل منهجي مكون من ثلاث مناهج أساسية نظرًا لصعوبة الموضوع وتعدد زوايا الدراسة فيه وكبر المنطقة محل الدراسة وكثرة دولها.

تم الاعتماد على **المنهج الاستقرائي** من أجل تحليل المعلومة والفعل الصادر عن إدارة الرئيس أوباما بهدف الوصول إلى الدوافع والمصالح الحقيقة التي تقف وراء السياسات التي انتهجها أوباما تجاه دول الإقليم وقضاياه بالإضافة إلى تحليل مختلف ردود الأفعال الصادرة عن دول الإقليم اللاتيني تجاه سياسات الولايات المتحدة وممارساتها.

كما تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة** في هذه الدراسة باعتبار أن الإقليم اللاتيني والنماذج الأربعة المختارة من دوله (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا) هي محل الدراسة والتحليل، بتوظيف هذا المنهج يمكن دراسة حالة كل دولة وطبيعة العلاقات التي جمعتها مع الولايات المتحدة في فترة حكم الرئيس أوباما بالإضافة إلى تحديد مختلف السياسات والقرارات والمواقف التي صدرت عن إدارته تجاه كل دولة من هذه الدول ونفس الشيئ بالنسبة لكل ما صدر عن هذه الدول تجاه الولايات المتحدة في هذه الفترة.

تم توظيف **المنهج الإحصائي** في التعامل مع مختلف البيانات والإحصائيات ذات البعد الاقتصادي المقدمة في هذه الدراسة واستقرائها، والتي تم توظيفها من أجل التأكيد البياني على مختلف محطات التعاون والتنافس بين الولايات المتحدة ودول الإقليم من جهة، وبين القوى الدولية المنافسة في المنطقة ودول الإقليم من جهة أخرى، ومن أجل الفهم الأفضل للتأثير المصالح على طبيعة البدائل المتبعة طوال فترة هذه الدراسة.

I الإطار المفاهيمي للدراسة

1. مفهوم السياسة الخارجية:

يعتبر وضع مفهومٍ شاملٍ للسياسة الخارجية أمرًا صعبًا للغاية ويرى البعض أن تعاريف السياسة الخارجية تتميز بالعمومية على الرغم من اتفاق أغلبها على مسألة تحقيق الهدف المرجو للفاعل الدولي في تفاعلاته مع الوحدات الأخرى التي تحدد وفق الاستراتيجيات المقترحة من قبل صانع القرار والمؤسسات المعنية، يجدر القول أن التحولات التي طرأت على النظام الدولي سواءً السياسية أو الاقتصادية قد أدت إلى توضيح أهداف ومناهج ووسائل صنع السياسة الخارجية وبالتالي توضيح مفاهيمها على مختلف المنطلقات الفكرية التي تحاول تعريفها رغم صعوبة تحديد تعريف شامل لها.

من أهم الأسباب وراء أزمة تحديد تعريف شامل ومتفق عليه للسياسة الخارجية ما يلي:

- الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية بسبب التفاعلات الدولية.
- ظهور قوى جديدة من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات العابرة للقومية.
- اختلاف وجهات النظر بين صناع القرار والدول.
- اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا حسب رؤية كل تجاه لموضوع السياسة الخارجية.
- كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.[1]

[1] ناجي محمد الهتاش، السياسة الخارجية، (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية)، مقدمة لمستوى الماجستير فرع الدراسات الدولية، 2013، ص. 1.

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محدداتٍ مفاهيميةٍ للسياسة الخارجية لتوضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية فيعرف "**دانيال باب**" "**Daniel Papp"** السياسة الخارجية على أنها: {مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الأهداف الموجهة بشكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف السياسة الخارجية}.[1]

أما "**روبرت كانتور**" "**Robert Cantor**" فيعرفها بالقول: {السياسة الخارجية الأكثر فاعليةً هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلًا من الإمكانات المتاحة والغايات المرسومة}، إن هذا التعريف يربط صنع السياسة الخارجية بعوامل خارج بيئة صانع القرار وتعتبر المتحكم الأساسي في كيفية صنع واتخاذ القرار الخارجي للدولة وليس العوامل الداخلية وفقط.

يعرف "**ريتشارد سنايدر**" "**Richard Dale Snyder**" السياسة الخارجية بأنها: {منهج عمل أو مجموعة من القواعد التي تختارها الدولة للتعامل على أساسها مع المشكلة الواقعة أو التي يتوقع حدوثها مستقبلًا}، وهنا يعطي سنايدر دورًا وأهمية لصانع القرار وأن الدولة تتحدد بسلوك صناع قراراتها.

تطرق "**تورمان هيل**" "**Norman Hill**" كذلك إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها: {نشاط الدولة تجاه الدول الأخرى، بمختلف الأنشطة سياسيًا، اقتصاديًا، إيديولوجيًا، ثقافيًا، دينيًا، عسكريًا}.[2]

[1] زهير بوعمامة، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، (الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2010)، ص. 31.

[2] ناجي محمد هاتش، **مرجع سابق**، ص. 2.

2. صنع القرار في السياسة الخارجية

تعتبر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عمليةٌ جد معقدةٍ تمر عبر عدة مراحل وتتحكم فيها العديد من الفواعل والعوامل التي تحدد الطريق الذي يتخذه صانع القرار أثناء قيامه بهذه العملية والتي تجبره على اختيار بديل معين دون البدائل الأخرى وسيتم التطرق في هذه الجزئية إلى تحديد مفهوم القرار ثم المراحل التي يمر بها صانع القرار في السياسة الخارجية.

أ. تعريف القرار:

يعرف "**ريتشارد سنايدر**" القرار بأنه: {اختيار بديلٍ من البدائل ويخضع لتوجيه فريق العمل والمستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه}.

يعرفه "**كاظم هاشم نعمة**" بأنه: {موقف واعٍ لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنيًا في قرارات بديلة أو خيارات في فكره}.

يعرفه "**مازن الرمضاني**" بأنه: {عملية الرد على أحد المشاكل السياسية الخارجية عبر صيغة معينةٍ}.[1]

يتفق كل من سبق في تعاريفهم على أن القرار هو عملية اختيار بديلٍ من البدائل المقترحة أو المتوفرة.

ب. مراحل عملية صنع القرار:

■ **المرحلة السابقة لاتخاذ القرار:**

• **وجود الحافز:** تبدأ عملية اتخاذ القرار بوجود حافز في البيئة الخارجية لهيكل اتخاذ القرار فقد يكون الحافز نتيجة متغيرات في البيئة الطبيعية أو نتيجة لسلوك تقوم به إحدى الوحدات الخارجية.[2]

[1] ناجي محمد هاتش، **مرجع سابق**، ص. 27.

[2] المرجع نفسه، ص. 28.

• **إدراك صانع القرار:** هو عملية ذاتية تحصل في إدراك صانع القرار لهذا الحافز، ويقصد برؤية صانع القرار (تصوره) تأثير الحافز في إمكانية تحقيق أهدافه.

• **تحديد الهدف:** يقصد به تحديد الهدف الذي يسعى صانع القرار تحقيقه وتقدير مدى أهميته، ويقصد بأهداف السياسة الخارجية تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها للتأثير على البيئة الخارجية.

• **مرحلة عرض البدائل وتحليلها:** يقصد بالتحليل هو المقارنة بين البدائل واختيار أفضلها للتنفيذ.

■ **مرحلة اتخاذ القرار:**

يقصد بهذه المرحلة القدرة على اختيار البديل المناسب من بين البدائل والخطط المطروحة، وتحديد بديلين أو أكثر من البدائل المقبولة التي تحقق الهدف أو اختيار الأفضل من بين البدائل.

■ **مرحلة تنفيذ القرار:**

اعتماد واحدٍ أو مجموعة من الصيغ أو الوسائل المناسبة في ضوء معطيات الموقف واعتماد مجموعةٍ من وسائل التنفيذ (الدبلوماسية، الدعائية، الاقتصادية، العسكرية...) بما يخدم تحقيق المصالح القومية وضمان أقصى المنافع، وهنا يتم نقل القرار من واقعه النظري إلى واقعه الملموس.

■ **المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار:**

عملية تقويم القرارات وهي عملية ضرورية ينبغي إدراكها من قبل صانع القرار، فاتخاذ القرار لا يعني النهاية إذ يبقى صانع القرار يراقب ويقوم النتائج التي ترتبت على البديل الذي اختاره من بين مجموعة من البدائل، أي يقوم بعقد مقارنة بين ما كان يجب تحقيقه وبين ما حققه القرار من نتائجٍ ملموسةٍ فعلًا فيعمد إلى إعادة النظر في معلوماته والنموذج الذي من خلاله يتم النظر للبيئة العامة للقرار.[1]

[1] ناجي محمد هاتش، **مرجع سابق**، ص ص. 28، 29.

3. مصطلح أمريكا اللاتينية

أمريكا اللاتينية هو اسم حديث نسبيًا فرنسي الأصل وتعتبر الجوانب الثقافية هي الأكثر أهمية في صياغة هذا الاسم للقارة، اللغات الرومانسية (الاسبانية، البرتغالية) وعامل الدين الكاثوليكي والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والدكتاتورية السياسية والعسكرية هي أكثر ما يميز القارة عن غيرها.[1]

وبالعودة لأصل الكلمة اللاتينية في حد ذاتها فقد بدأت في الليسيوم، وهو إقليمٌ صغيرٌ بالقرب من روما أخذ في النمو فضم في البداية إيطاليا ثم اتسع للجزء الذي استعمرته الامبراطورية الرومانية من أوروبا، اقتصرت بعدها التسمية على البلدان والمناطق التي تتحدث بلغاتٍ مشتقةٍ من اللاتينية لتنتقل في الأخير إلى القارة الأمريكية مع الأوروبيين الأوائل (إسبانيا، البرتغال، فرنسا) ليشمل المفهوم كل الأراضي الأمريكية التي سكنتها هذه الدول ولتميزها عن الأراضي الشمالية للقارة، بحيث يقول "**استواردو نونييث**" **[يبدأ التمييز بين ما هو أمريكي شماليٌ وماهو أمريكي لاتينيٌ بسبب نشوء الظاهرة السياسية لاستقلال الشمال...]** وعلى هذا النحو أصبحت أمريكا اللاتينية الحلقة الرابعة في ذلك التوسع الليسيومي.[2]

II الإطار النظري للدراسة

هناك العديد من المقاربات النظرية التي تهتم بتفسير وتحليل السياسة الخارجية ومختلف مواضيعها وقد قدمت هذه المقاربات نتاجً فكريًا لا يستهان به في هذا الحقل، وتم في إطار هذه الدراسة الاعتماد بشكلٍ كبيرٍ على المقاربة الواقعية الجديدة (البنيوية) والمقاربة الليبرالية الجديدة.

---

[1] حسن طه نجم، **أمريكا اللاتينية أرضًا وسكانًا**، ط.1 (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ، 1999)، ص. 5.

[2] سيزار فرنانديث مورينو، **أداب أمريكا اللاتينية قضايا ومشكلات**، تر. أحمد حسان عبد الواحد (الكويت: عالم المعرفة، 1987) ص. 14.

1. المقاربة الواقعية البنيوية (Structural Realism)

تمثل هذه المقاربة المحطة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية وقد تأسست على يد "كينيث والتز" "**Kenneth Waltz**" في كتابه الشهير "**نظرية السياسة الدولية**" "**Theory of International Politics**" الذي تم اصداره في عام 1979.

تقوم الواقعية بشكلٍ أساسيٍ على البنية الفوضوية للنظام الدولي باعتبارها المحدد الموجه للسلوكيات الدول وخياراتها وليس الطبيعة البشرية على عكس واقعية "**هانس مورجانثـــاو**" "**Hans Morgenthau**" التقليديـــة بحجـــة أن التركيـــز علـــى الجوانـــب الشخصية لصانع القرار ليس من شأنه أن يقودنا لفهم الظواهر الدولية.[1]

يركز والتز في هذه النظرية على بنية النظام الدولي المتكون من عدد من القوى العظمى التي تسعى كل منها إلى البقاء، كما تقوم هذه النظرية على عدة مسلمات أساسية في تشكيلها هي:

- الدولة هي الفاعل الرئيسي وتسعى ذاتيًا للحفاظ على نفسها.
- النظام الدولي نظامٌ فوضويٌ لغياب وجود سلطةٍ عليا فوق الدول.
- منظومة القطبية الثنائية أكثر استقرارًا من تلك المتعددة الأقطاب.
- يفرض النسق الدولي امتلاك الدولة للقوة بحكم طبيعته الفوضوية ومبدأ اللايقين.
- القوة هي وسيلة لتحقيق غايات أخرى أهمها البقاء.
- حتمية السعي المتواصل لدعم الدولة لقوتها بصورةٍ تراكميةٍ لضمان بقائها.[2]

[1] أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، (مصر: جامعة الاسكندرية)، م.1، ع.2 (جويلية 2016)، ص. 23.

[2] المرجع نفسه، ص. 24.

تعمل الدول حسب الواقعية الجديدة وفق مراعاة الرشد والعقلانية بمعنى أنها تعمل دومًا لتحقيق المصلحة القومية التي تتجسد عادةً في أهداف كالبقاء والأمن والقوة[1]، يمكن ملاحظة هذا في سياسة دول الإقليم اللاتيني تجاه الولايات المتحدة فباعتبار أن الولايات المتحدة قوة عظمى في النسق الدولي الفوضوي للواقعية فإن لها ثقلً عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا يجعل هذه الدول تراعي مبدأ العقلانية فيما يخص سياستها الخارجية مع الولايات المتحدة بهدف الحفاظ على أمنها القومي وحماية مصالحها وتفادي أي تصرفاتٍ طائشةٍ قد تجعل من الولايات المتحدة عدو لها.

يشير "**كاليفي هولتسي**" "**Kalevi Holsti**" إلى الافتراضات الثلاث لنظرية والتز والمتعلقة بالنظام الدولي، يقول والتز أن أي تغير يطرأ على هذه الافتراضات الثلاثة سيؤدي إلى تغير بنية النسق الدولي وهي:

• **الافتراض الأول:** يتعلق بمبادئ النسق الدولي التي يُدار النسق وفق لها فيتميز النسق المعاصر بالفوضوية واللامركزية.

• **الافتراض الثاني:** يتعلق بطبيعة الوحدات ففي ظل نسقٍ دوليٍ فوضيٍ من الطبيعي أن تتصرف الوحدات بنفس الطريقة والسعي لتحقيق نفس الأهداف.

• **الافتراض الثالث:** يتعلق بوجود توزيعٍ معينٍ للمقدرات بين مختلف الوحدات فلا تمتلك الدول نفس القدر من عناصر القوة وكلما ملكت الدولة مقدراتٍ أكثر كلما سهل عليها تحقيق أهدافها.[2]

من خلال التعمق في الافتراض الثالث لوالتز يمكن فهم كيف تمكنت الولايات المتحدة بالاعتماد على عناصر القوة التي تمتلكها من السيطرة على الإقليم اللاتيني بدوله وكل مقدراته وثرواته لفتراتٍ زمنيةٍ طويلةٍ معتبرةً إياه مجالًا حيويًا خاصًا بها **(منذ مبدأ مونرو)**، وكيف أنه نتيجة تزايد حيازة هذه الدول اللاتينية لعناصر القوة في العقود

[1] أحمد محمد وهبان، **مرجع سابق**، ص. 28.

[2] المرجع نفسه، ص. 30.

الأخيرة وبروز تحدياتٍ خارجيةٍ للولايات المتحدة في الإقليم تسبب في تقليص نفوذها في عمقها الجيواستراتيجي.

إن عنصر القوة الصلبة التي تتميز به الولايات المتحدة مكنها من تحقيق الكثير من أهداف سياستها الخارجية وذلك يرجع بالدرجة الأولى لإستحالة تجرأ الدول الأخرى على تهديد أمن الولايات المتحدة وهو ما نلاحظه في الإقليم اللاتيني، فنجد الدول ذات الحكومات اليسارية مثل فنزويلا وبوليفيا التي تعتبر الولايات المتحدة عدوً لها وتنتقدها بشدة في كل مناسبةٍ تقريبًا لا تتجرأ على تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة.

المعضلة الأمنية

في ظل غياب سلطة فوق الدول تدرك الدول أن التفاعل في النسق الدولي يقوم على مبدأ المساعدة الذاتية "**self-help**" وكل الدول الأخرى تشكل مصدر تهديدٍ محتملٍ، وتبرز في هذا الواقع إمكانية إعتماد الدولة على التحالفات لضمان أمنها وبقائها[1]، ويبرز في هذا السياق ما يسمى بالتحالف البوليفاري "**ALBA**" في الإقليم اللاتيني، والذي تم إنشائه بالأساس للوقوف في وجه التهديد الذي تشكله الولايات المتحدة لدول مثل فنزويلا وبوليفيا وكوبا باعتبارها دول ذات أنظمةٍ يساريةٍ معاديةٍ ورافضة للهيمنة الأمريكية.

إن جوهر المعضلة الأمنية عند الواقعية البنيوية يتمثل في أن معظم الخطوات التي تختارها الدولة لتعزيز أمنها تقلل من مستوى أمن الدول الأخرى، ففي ظل نسق دولي كهذا سيكون من الصعب على أي دولة دعم بقائها بمعزلٍ عن تشكيل تهديدٍ لبقاء الدول الأخرى وستسعى هذه الأخيرة بدورها لاتباع نهج لتعزيز بقائها وتهديد بقاء الدول الأخرى، وذلك في إطار تنافس دائم من أجل تحقيق الأمن بمعزل عن التهديد.[2]

في سياق الواقعية الجديدة يبرز تيارين هما التيار الدفاعي والتيار الهجومي ويمثلان جزءًا كبيرًا من هذه المقاربة، يمكن فهمهما على النحو التالي:

[1] أحمد محمد وهبان، **مرجع سابق**، ص. 30.

[2] المرجع نفسه، ص. 31.

التيار الهجومي (Offensive Realism)

يرى "**جون ميرشايمر**" "**John J. Mearsheimer**" أن الاختلاف الأساسي بين الهجوميين والدفاعيين يكمن في مقدار القوة التي يجب على الدولة وصوله، فيرى الهجوميون أمثال ميرشايمر أن سعي الدولة لاكتساب القوة هو المنطق الاستراتيجي الصحيح ويجب عليها أن تسعى إلى الهيمنة إذا واتتها الظروف، وامتلاك الدولة للقوة هو أفضل السبل لتأمين بقائها وهي أداةٌ لتحقيق غايةٍ وليست غاية في حد ذاتها كما يرى الكلاسيكيون.

تعتبر القوة العسكرية والامكانات التسلحية والنووية هي معيار تصنيف الدول بالإضافة إلى القوة الكامنة "**latent power**" والتي هي دعامة القوة العسكرية وتتشكل من عناصر إجتماعيةٍ وإقتصاديةٍ مثل ثروة الدولة والعنصر البشري والقدرات التقنية، وقد تُحقق الدول غاياتها وأهدافها بعيدًا عن القوة العسكرية بالاعتماد على هذه العناصر فقط،[1] كما فعلت الصين في العقود الماضية فالصين اعتمدت على عناصر القوة الكامنة لديها لبسط نفوذها في الإقليم اللاتيني، مما هدد مصالح الولايات المتحدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية خاصةً في عهد باراك أوباما.

التيار الدفاعي (Defensive Realism)

يرى كينيث والتز باعتباره رائد الفكر الدفاعي في الواقعية الجديدة أنه ليس من الصائب تعظيم الدولة لقدراتها العسكرية، ويجادل في ذلك بحجة أن النظام الدولي يعاقب كل دولة تسعى لحيازة حجمٍ هائلٍ من القوة والهيمنة وستسعى الدول الأخرى لتشكيل تحالفات من أجل تحقيق التوازن مع هذه الدولة بطريقة تقلل من أمن هذه الأخيرة أو تهدد بقائها ككل مثلما حصل في فرنسا النابوليونية (1792-1815)، وألمانيا النازية (1933-1945).[2]

[1] أحمد محمد وهبان، **مرجع سابق**، ص. 36.

[2] المرجع نفسه، ص. 35.

وبهذا فالقوة الساعية للهيمنة وامتلاك أكبر قدر من الأسلحة تُهزم في نهاية المطاف من قبل تحالف دول أخرى معادية لها.[1]

2. المقاربة الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)

تهدف الليبرالية الجديدة إلى تحقيق التعاون بين الفاعلين الدوليين سواء كانوا دولًا أو لا، وهو أمر صعبً جدًا في ظل الفوضى التي يتميز بها النسق لذلك ترى أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية من شأنه ضبط الدول وسلوكاتها تجاه بعضها البعض.[2]

تنادي الليبرالية الجديدة بالاعتماد الدولي المتبادل باعتباره الشكل الأمثل للعلاقات بين وحدات النسق وتركز على فكرة الاعتماد المتبادل المركب الذي يصف: "**عالمًا يساهم فيه اللاعبون من غير الدول في السياسات الدولية مباشرةً، كما لا توجد فيه هرميةٌ واضحةٌ للقضايا، ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة الدولية**".

يرى "**جوزيف ناي**" "**Joseph Nye** " و"**روبرت كوهين**" "**Robert Kuhn** " أن الدور الذي أصبح يلعبه الفاعلين من غير الدول "**Non-State Actors**" في السياسة الداخلية والإقليمية والعالمية كبيرًا جدًا، ورافقه تغيراتٌ بنيوية في طبيعة النظام العالمي،[3] يمكن ملاحظة هذا التأثير بشكلٍ واضحٍ في الإقليم اللاتيني خاصةً في فترة حكم الرئيس أوباما، فنجد تأثير شركات النفط متعددة الجنسيات في دول الإقليم النفطية مثل فنزويلا، وتأثير التكتلات الدولية اللاتينية على القرارات الأحادية التي تنتهجها الدول الأعضاء فيها وكيف تهدد هذه التكتلات مصالح الولايات المتحدة وتعيق تنفيذ سياسات أجندتها الخارجية تجاه دول الإقليم.

[1] أحمد محمد وهبان، **مرجع سابق**، ص. 35.

[2] مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، (مصر: جامعة الاسكندرية)،م.5، ع.10 (جويلية 2020)، ص. 172.

[3] المرجع نفسه، ص. 173.

اعتمد الرئيس أوباما على المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية **(OAS)** إلى حدٍ كبيرٍ لتحسين علاقات الولايات المتحدة مع دول الإقليم اللاتيني وتحسين صورتها لديهم، والتوسط كذلك من أجل تحسين العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول أو إعادتها مع الدول التي كانت في قطيعةٍ معها مثل كوبا.

تركز الليبرالية الجديدة على ما يسمى بالسياسات الدنيا (القضايا الإجتماعية والاقتصادية) وتعتبرها جزءًا كبيرًا من السياسات الدولية وأصبح هذا النوع من السياسات يحكم طبيعة العلاقات بين الدول، والدولة التي ترجح الأمن بمفهوم الواقعيين على حساب التعاون الاقتصادي قد تخسر الكثير من فرص التعاون الرابحة،[1] وظف الرئيس أوباما هذا النهج في تعامله مع العديد من الدول اللاتينية بدل المتغير الأمني الصلب، فقد ركز الرئيس على القضايا الاقتصادية مع دول مثل المكسيك والبرازيل وعلى قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية مع دول مثل كوبا وفنزويلا.

تركز الليبرالية الجديدة كذلك على أهمية التكامل والتعاون الاقتصادي وإزالة الحواجز التجارية بين الدول في تقوية العلاقات بين الدول وتجاوز الخلافات،[2] وتمثل النافتا "**NAFTA**" أفضل مثال على ذلك فقد سعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما بالإعتماد على النافتا إلى تحسين علاقاتها مع جارتها الحدودية في الجنوب المكسيك وتقوية الروابط معها خاصةً أثناء الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما.

هيكلة الدراسة

من أجل دراسة الموضوع والإلمام بكل جوانبه وتوضيح كل تعقيداته تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بالإعتماد على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية والفرضيات التي تم صياغتها.

تناولت الدراسة في الفصل الأول الأبعاد والمحددات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني، فتم التطرق في المبحث الأول إلى مؤسسات صنع

[1] مروة خليل محمد مصطفى، **مرجع سابق**، ص. 174.

[2] المرجع نفسه، ص. 175.

السياسة الخارجية الأمريكية بين الرسمية وغير الرسمية وتقديم تعريفٍ ملمٍ بها وبطبيعة وظيفتها وكيف تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق لمحددات السياسة الخارجية والعوامل التي تحكمها وتوجه صنع القرار فيها، أما المبحث الثالث فهو مبحث ذو بعدٍ تاريخيٍ يهدف إلى إعطاء نبذة تاريخية لطبيعة العلاقات الأمريكية اللاتينية في فتراتٍ زمنيةٍ سابقةٍ لصعود أوباما للحكم خلال فترة الحرب الباردة والأحادية القطبية وصولًا إلى عام 2008 وتم في إطاره تحديد العلاقات الثنائية مع أربعة دول لاتينية (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا) مع تحديد مختلف الأولويات والقضايا محط الاهتمام الأمريكي في الإقليم في كل الفترة.

تناولت الدراسة في الفصل الثاني مكانة الإقليم اللاتيني ضمن الأولويات الاستراتيجية الأمريكية في فترة (2009-2017) وتم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى التعريف بالإقليم اللاتيني وأهميته الاقتصادية والجيواستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وتحديد الأولويات الاستراتيجية التي ركز عليها الرئيس أوباما فور وصوله إلى الحكم تجاه هذا الإقليم مع تحديد العقيدة السياسية الخارجية للرئيس وتوجهاته الفكرية والأوضاع الداخلية والخارجية التي ورثتها إدارته عن إدارة سلفه جورج بوش الابن وتحديد الأهداف الأمريكية الخارجية التي أقرها الرئيس أوباما في بداية عهدته وكيف تمثلت مكانة الإقليم اللاتيني في أجندته الخارجية، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى دراسة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وأربعة من دول الإقليم اللاتيني (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا) والوقوف عند مختلف محطات التوافق والخلاف وطبيعة التفاعلات والتطورات التي حصلت في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما.

تناولت الدراسة في الفصل الثالث معوقات السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما فتم التطرق في المبحث الأول إلى التحديات الداخلية كالكونغرس والمجمع الصناعي العسكري والإقليمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية في الإقليم التي عرقلت بطريقة أو بأخرى صياغة وتنفيذ سياسات إدارة الرئيس أوباما تجاه الإقليم، وبخصوص المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى التحديات الخارجية المتمثلة في القوى الخارجية (الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا، إيران) وتم تحديد مختلف

التفاعلات وأشكال التعاون التي حصلت بين هذه القوى ومختلف دول الإقليم اللاتيني وكيف هدد هذا التقارب المصالح الأمريكية في الإقليم، أما بخصوص المبحث الثالث فهو مبحث تقييمي تم تخصيصه لفهم الثابت والمتغير في سياسة الرئيس أوباما تجاه الإقليم وتم تحديد كلًا من التوجهات والأدوات كمحدداتٍ لفهم مواطن الاستمرارية والتغير مع سياسة سلفه في التعامل الأمريكي مع دول الإقليم وقضاياه كما تم فيه تقييم فريق السياسة الخارجية للرئيس أوباما ومجموعة من السياسات التي صدرت عنه تجاه الإقليم اللاتيني ككل ومدى نجاحها أو فشلها.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني: الأبعاد والمحددات

المبحث الأول: صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث: الإقليم اللاتيني في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية (1945-2008)

الفصل الثاني: مكانة الإقليم اللاتيني ضمن الأولويات الاستراتيجية الأمريكية في الفترة (2009-2017)

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: التغير في الأولويات والرؤى الاستراتيجية

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على أهم قضايا الإقليم اللاتيني: دراسة في العلاقات الثنائية

الفصل الثالث: معوقات السياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني (2009-2017)

المبحث الأول: التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني

المبحث الثاني: التغيرات والتطورات الخارجية كمعوقات للسياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني

المبحث الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة الرئيس أوباما (دراسة في التوجهات والأدوات)

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني: الأبعاد والمحددات

إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة كان له تغيرات كبيرة على مختلف المستويات والأصعدة، وأصبح القرار الأمريكي يتأثر كثيرًا بالعوامل والمتغيرات الخارجية بالإضافة إلى توالي التطورات والتحولات في بداية القرن الحالي كأحداث 11-09-2001 والتدخلين الأمريكيين في أفغانستان والعراق والأزمة الاقتصادية (أزمة الرهون العقارية) في 2008 التي سبقت وصول الرئيس "باراك أوباما" إلى سدة الحكم.

أدى هذا إلى تداخلٍ بين ما هو داخلي وما هو خارجي وأصبح صنع السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى يخضع لسيطرة مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية منها ماهو تقليدي معروف منذ عقودٍ طويلةٍ كالكونغرس والمؤسسة الرئاسية والعسكرية ومنها ما أصبح له تأثيرٌ حديثٌ نتيجة للعديد من التغيرات الدولية كجماعات الضغط والمصالح كاللوبي اليهودي.(المبحث الأول)

بالإضافة إلى التأثير الكبير للعديد من المحددات الداخلية الجغرافية والاقتصادية والدينية، والخارجية التي تشمل كل التفاعلات والجهات الدولية التي تؤثر الولايات المتحدة فيها وتتأثر بها، كل هذه المحددات لها أثرٌ على صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار في الولايات المتحدة.(المبحث الثاني)

لعبت التفاعلات الإقليمية السابقة لصعود إدارة الرئيس "باراك أوباما" دورًا كبيرًا في طبيعة سياساتها مع الإقليم اللاتيني عامةً والعلاقات الثنائية مع دوله خاصةً، ولفهم طبيعة سياسة الرئيس أوباما يجب الرجوع إلى فترات سابقة، فتميزت فترة الحرب الباردة بأولوية التصدي للانتشار الشيوعي السوفياتي في الإقليم اللاتيني بحيث مثلت المحور الأساسي في العلاقات مع الإقليم اللاتيني حينها، والفترة ما بعد الحرب الباردة التي هيمنت فيها الولايات المتحدة على النظام الدولي مما سمح لها بالاهتمام بقضايا لم تكن أولوية بالنسبة لها في الفترات السابقة مثل نشر الديمقراطية والفكر الليبرالي وحماية حقوق الإنسان غير أن هذه السياسات تغيرت خاصةً مع صعود الاهتمام بالجانب الأمني في عهد إدارة الرئيس "جورج بوش" الابن.(المبحث الثالث)

المبحث الأول: صنع السياسة الخارجية الأمريكية

سيتم في هذا المبحث وفي إطار الدراسة التطرق إلى الدور الذي تلعبه مؤسسات صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في صنع وبلورة القرارات السياسية الخارجية والتي تنقسم إلى مؤسساتٍ رسميةٍ كالكونغرس والرئيس ومؤسساتٍ غير رسميةٍ مثل الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الأول: مؤسسة الرئاسة

سمح الكونجرس للرئيس بإدارة السياسة الخارجية على اعتبار أن الرئيس يعمل بالمشاركة مع الأجهزة والوكالات التي تقاسمه أراء وتوجيهات العديد من المهام.

تنص المادة الثانية من الفقرة الأولى من الدستور الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية على أن الرئيس هو ممثل السلطة التنفيذية، فهو يترأس هيئةً تنفيذيةً كبيرةً مشتملةً على دوائرٍ تنفيذيةٍ كل منها تحت رئاسة عضو من أعضاء الوزارة وجميعها تكون تحت إشرافه المباشر، ويقع الرئيس في قمة هرم اتخاذ القرارات الخارجية في الولايات المتحدة من المنظورين القانوني والسياسي.[1]

وتأسيسًا على ذلك فقد أضحى الرئيس الأمريكي متغيرًا مهمًا في عملية بلورة وصنع القرارات الاستراتيجية اللازمة لمواجهة كل التفاعلات الدولية، وهذه العملية لا يؤديها الرئيس الأمريكي بمعزل عن أفراد إدارته أو ما تعرف بهيئة الرئاسة.[2]

ويمكن الاستدلال على الدور الفاعل لرئيس الأمريكي في الاستراتيجيات الأمريكية انطلاقًا من جملة اعتبارات أهمها الاعتبارات الدستورية التي تحدد دور الرئيس في الآتي:

---

[1] ناديه ضياء شكاره، ***أمريكا وصناعة الأزمات، ط1.*** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2017) ص. 229.

[2] المرجع نفسه، ص. 230.

• إدارة الشؤون الخارجية: فالرئيس بموجب الدستور هو الذي يدير السياسة الخارجية الأمريكية.

• إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات والاتفاقيات.

• سلطات إعلان الحرب بالتنسيق مع الكونغرس كون الرئيس هو القائد العام.

• إدارة الشؤون الداخلية وعمل الحكومة الفيديرالية وحماية الاقتصاد القومي.[1]

الفرع الثاني: الكونجرس

بدأ دور الكونغرس يأخذ مكانةً هامةً في صنع السياسة الخارجية بعد حرب الفيتنام، منذ ذلك الوقت بدأ الكونجرس في مواجهة المؤسسة الرئاسية خاصةً بعد اصداره لقانون (سلطات الحرب) عام 1973 كخطوة لتحديد صلاحيات الرئيس وأهمية رجوعه إلى الكونجرس في القرارات الاستراتيجية.[2]

بموجب دستور الولايات المتحدة الأمريكية فالكونغرس هو السلطة التشريعية التي توازن بين سلطات الحكومة وهو يمارس دورًا كبيرًا في صناعة القرارات الاستراتيجية الأمريكية والإشراف عليها كما يقوم بمراقبة تحركات الرئيس وإدارته، كما يلعب دورًا مهمًا في المجال الداخلي من خلال هيمنته على الشؤون الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، أما على الصعيد الخارجي فالكونغرس يباشر عمله من خلال الصلاحيات الدستورية التي تمنحه الاتي:

• إصدار القوانين: حيث يمارس الكونغرس كسلطة تشريعية صلاحية إصدار القوانين بعد المصادقة عليها من قبل الرئيس الأمريكي.[3]

---

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 230.

[2] كريم رقولي، "السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري"، ***مجلة طبنة***، ع.1، (2018)، ص. 300.

[3] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 230.

• الموافقة على إعلان الحرب: منح الدستور الأمريكي الكونغرس صلاحيات إعلان الحرب ومنح تصاريح مهاجمة سفن العدو، ووضع قواعد حول عمليات الاستيلاء والأسر في البر والبحر، وعليه فإن الرئيس الأمريكي إذا ما أراد إعلان الحرب عليه الحصول أولًا على موافقة الكونغرس بمجلسيه وبالأغلبية المطلقة.

• إنشاء الجيوش: الكونغرس مسؤول عن تكوين الجيوش والتكفل بها، وهو الذي يرصد الاعتمادات المالية لها، وهو المسؤول عن إنشاء الأسطول البحري والتكفل به وإدامته، ووضع القواعد اللازمة لإدارة القوات البرية والبحرية وتنظيمها.

الفرع الثالث: وزارة الخارجية

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن تنفيذها، فبينما ترمي الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي، تقوم الثانية بترجمته إلى واقعٍ ملموسٍ، وتتم عملية التنفيذ هذه عبر إدارةٍ بيروقراطيةٍ تسمى وزارة الخارجية.

إن وزارة الخارجية الأمريكية تُعد عنصرً مهمً من عناصر رسم وتحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك عبر المعلومات، حيث أنها المصدر الرئيسي اليومي للحكومة الأمريكية، وهو المصدر الذي يعطي صورة واضحة عن اتجاهات الحكومة الأجنبية، ولذلك تُعد القناة العادية حينما تحتاج الإدارة الأمريكية لتحديد موقفها في أزمة دولية أو في كل ما من شأنه تعزيز المصالح والأهداف الأمريكية.[1]

وتُعد شخصية وزير الخارجية شخصية محورية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، غير أنها تكون محدودةً في تكوين مجال التحرك الواسع أثناء معالجة المشاكل أو القضايا السياسية المطروحة.[2]

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 231.

[2] المرجع نفسه، ص. 232.

الفرع الرابع: مجلس الأمن القومي

يتولى وضع الخُطط والأطر العامة للسياسة الخارجية إلى جانب تقديم المشورات للرئيس في مجال السياسة الخارجية، ومن أهم الواجبات الاستراتيجية الأمريكية حسب قول وزير الخارجية الأمريكي "**هنري كيسينجر**" **Henry Kissinger** هو تحقيق الأمن القومي والأمن القومي يقوم على عدة دعائم من أهمها أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية أقوى أمة في العالم وأن تبقى متفوقة في المجالات كافةً لقيادة العالم والانفراد به.

يعود تاريخ إنشاء هذا المجلس إلى عام 1947 ويتكون من الرئيس ونائبه ومستشار الأمن القومي ووزيري الخارجية والدفاع ويُعد كلًا من رئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير وكالة المخابرات المركزية عضوين استشاريين، ويعتمد عليه الرئيس من الناحية العملية في اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية، ويعطي الدستور وزير الخارجية صلاحيات واسعة كونه المسؤول عن تقديم المشورة إلى الرئيس في كل ما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي، وبهذا يظل مجلس الأمن القومي غرفة العمليات التي تُتخذ فيه القرارات وتُدار فيه الأزمات.[1]

الفرع الخامس: وكالة المخابرات المركزية

أُنشئت وكالة الاستخبارات المركزية المعروفة اختصارا بـ "**CIA**" بموجب قانون الأمن الوطني الذي وقعه الرئيس الأميركي "**هاري س. ترومان**" " **Harry S. Truman**" عام 1947 لتحل محل "مكتب الخدمات الاستراتيجية" الذي كان قد أسسه الرئيس "**فرانكلين روزفلت**" "**Franklin Roosevelt** " وذلك تحت ضغط الاستخبارات العسكرية ومكتب المباحث الفدرالي "**FBI**"، يقع مركز الاستخبارات المركزية في ضاحية "لانغلي" (15 كيلومترا من واشنطن)، تقوم مهمة وكالة الاستخبارات المركزية[2]

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 233.

[2] موقع الجزيرة، " سي آي أي .. عين أمريكا في العالم"، تاريخ النشر: 30-06-2015، (تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة: 12:10) https://2u.pw/VcPvlryv.

على جمع المعلومات من المصادر البشرية وغيرها من الوسائل المناسبة، إلا أنه لا يُسمح أن يكون له الحق في استدعاء الآخرين، أو سلطات تنفيذ القانون أو موظفوا الأمن الداخلي.[1]

تتميز الاستخبارات المركزية بالسرية والدقة وقوة الحصول على المعلومات، فهي تقوم بدورٍ فعالٍ في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها وتقديمها غالبًا للرئيس.[2]

يبرز الدور الكبير لهذه الوكالة بشدة في وقت الأزمات الدولية والحروب والنزاعات وعمليات الجوسسة والهجمات العسكرية الموجهة والدقيقة بحيث تعمل على مساعدة الحكومة الأمريكية في اتخاذ قراراتها من خلال الكم الهائل والدقيق للمعلومات التي تقدمها في وقت قياسي بفضل عملائها المنتشريين في كل بقاع العالم.

الفرع السادس: وزارة الدفاع

تعد وزارة الدفاع إحدى مؤسسات التي لها دورٌ بارزٌ في صنع السياسة الخارجية الأمريكية والتي تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدراتها الجوية لرئيس الدولة، وتلعب دورًا مهمًا جدًا خاصةً في فترات الحروب والنزاعات المسلحة، كما أنها تلعب دورًا استشاريًا للرئيس.[3]

تحتل وزارة الدفاع مكانة خاصةً داخل أجهزة صنع القرار الأمريكي كونها المسؤولة عن جميع الشؤون المتعلقة بالوضع الأمني في البلاد، وهي من جهة المسؤولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة، وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف دول العالم فضلًا عن الدور الاستخباراتي المتمثل في جمع المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية والصديقة.[4]

---

[1] موقع الجزيرة، **مرجع سابق**.

[2] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 300.

[3] المرجع نفسه، ص. 300.

[4] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 232.

وقد تزايد دور وزارة الدفاع في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب التي أصبحت قضيةً أمنيةً واستراتيجيةً وترتبط القرارات الخاصة بها بموافقة المسؤولين في وزارة الدفاع. [1]

و في ظل التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت وزارة الدفاع تلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الأمنية الخارجية، على أساس أن ضمان بقاء الولايات المتحدة مرتبطٌ أساسًا بفاعلية قوتها العسكرية التي تعدها الضامن الوحيد للأهداف والمصالح الأمريكية وبذلك ازدادت أهمية ودور هذه الوزارة التي تتكون من طرفين أساسيين هما :

• وزير الدفاع: ويتم استشارته في مسائل السياسة العليا فمنصبه سياسي بالدرجة الأولى.

• هيئة الأركان: التي يظهر دورها في القضايا العسكرية البحتة.[2]

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار الغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية

الفرع الأول: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويتمثل دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في المشاركة والتأثير في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو المعارضة.

يعتبر الحزب الجمهوري والديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعادة ما تكون مواقفها اتجاه القضايا الدولية غامضةً وعامةً تتسم بالتردد والحذر مع إعطاء أهمية للتطورات الحاصلة في الساحة الدولية[3] فالتغير في السياسات المنتهجة تجاه الإقليم اللاتيني والتوجه نحو التركيز على الأمن في فترة الرئيس "جورج بوش"

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 232.
[2] المرجع نفسه، ص. 233.
[3] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 301.

الابن كان عليها تأثير كبير وضغط من قبل الحزب الجمهوري خاصةً كون الرئيس ينتمي إلى ذلك الحزب.

يبقى دور الأحزاب السياسية محدودًا نسبيًا مقارنةً مع الجهات الأخرى لأن القرارات والسياسات الحكومية لا تقررها السياسة الداخلية للحزب لأن الأحزاب لا يمكن اعتبارها أحزابًا حاكمة، فالرئيس يظهر في الغالب أنه غير مرتبط بالاعتبارات الحزبية لدى مساعديه في الوظائف الحكومية.[1]

الفرع الثاني: جماعات المصالح

من السمات المميزة للنظام الأمريكي الدور الواضح لما يعرف بجماعات المصالح في التأثير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وهو دور كفله لها الدستور الأمريكي، فقد أكد الدستور على امتلاك المؤسسات الجماهيرية لقوةٍ ذات أثرٍ واضح في صنع القرار ورسم السياسات حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة، كما أن لبعض هذه الجماعات قوةً جماهريةً واقتصاديةً كبيرة تؤثر بواسطتها في من يصنع القرار خاصةً الجماعات الاقتصادية والشركات التي كان لها استثماراتٌ ضخمةٌ في الدول اللاتينية والتي كان يتوجب حمايتها في ظل التطورات المستمرة مثل الشركات النفطية الأمريكية التي كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في واقع العلاقات مع فنزويلا في فترات مختلفة من تاريخها.[2]

يعد اللوبي اليهودي من أهم أشكال جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم الجماعات التي تؤثر في صنع ورسم السياسات والاستراتيجيات إذ يمارس دورًا كبيرًا في التأثير على مؤسسات صنع القرار الأمريكية ويتجسد دوره الرئيسي في تقديم التبرعات للحملات الانتخابية لدعم الإدارة التي تخدم وجهة نظره ومصالحه الخارجية.[3]

---

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص ص. 234، 235.
[2] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 302.
[3] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 234.

يُعبر اللوبي اليهودي عن تحالف بين مجموعة من الأفراد والمنظمات كاللجنة الأمريكية–الإسرائيلية للشؤون العامة (**AIPAC**)، كما يضم هذا اللوبي مسيحيين بروتوستانت مثل "**جاري بويل**" "**Gary Boyle**" و"**جيري فالويل**" " **Jerry Laymon Falwell**" و"**روبرت بارتلي**" "**Robert L Bartley**" رئيس التحرير السابق في " **Wall Street Journal**" وما يميز هؤلاء الأشخاص وآخرون كثيرون هو مدى تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض كبرى الشركات العسكرية والبترولية والصناعات التكنولوجية، وبفضل دعم هذه اللوبيات ظلت الولايات المتحدة تقدم دعمًا ماديًا ودبلوماسيًا كبيرًا لإسرائيل وظهر ذلك جليًا في المعاونات الاقتصادية التي بلغت ما بين 1973–2003 حوالي 140 مليار دولار وهي تمثل نسبة 20% من مساعدات الولايات المتحدة الخارجية.[1]

الفرع الثالث: وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عبر وسائلٍ مختلفةٍ، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل الصحافة، فمن ناحية يستخدمها صانعوا القرار السياسيين لتفسير مواقفهم وسياساتهم وجمع التأييد لمواقفهم الحكومية، وإيصال أراء قادة الرأي وجماعات المصالح والجمهور بصفةٍ عامةٍ إلى القادة الحكوميين وصانعي السياسة.

ومن ناحية أخرى يمكن من خلالها ممارسة الضغط على صانعي السياسة عبر جماعات الضغط والمصالح المؤثرة فيها، كما أن وسائل الإعلام الأمريكية تتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية، ولكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار وليست المصدر الذي تشتق منه السياسات وأحسن مثال هو عملية الدعاية الواسعة التي وجهت ضد دولة كوبا في عهد الرئيس الكوبي "**فيدال كاسترو**" "**Fidel Castro**".[2]

[1] ميلود العطري، **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"** ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: الحاج لخضر،كلية العلوم السياسية باتنة الجزائر، 2007-2008) ص. 46.

[2] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 302.

الفرع الرابع: المجمع الصناعي العسكري

يتكون من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري، يمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تركز هذه الشركات على نشوب الحروب والصراعات بما يعزز قدرة المجمع على تصريف إنتاجه وزيادة مبيعاته.

يُعد المجمع الصناعي العسكري أقوى مجموعات الضغط في الولايات المتحدة لهذا تم فصله عن باقي جماعات الضغط الأخرى فهو يمتلك القدرة على تحديد المسار العام للاقتصاد القومي باستثماراته الخاصة والعامة، واعتماده في ميزانية الدولة وصناعته الواسعة النطاق وتكنولوجياته المتقدمة الرائدة، وتجاراته الدولية الرائجة، وهو أكثر قطاعات الاقتصاد الرأسمالي إلتصاقًا بالدولة ويضم صناعات الأسلحة المملوكة لرأس المال الخاص التي تمولها الميزانية العسكرية، ولعل سياسة شركات التسلح والتسليح المثال الأبرز لخدمة أصحاب المصالح لارتباط خطابها بموضوع الأمن القومي الأمريكي وما تشكله تهديدات الاختراق والإرهاب المنظم، الأمر الذي يزيد من توجهات هذه الشركات عن طريق استيلائها على الكثير من موارد الميزانية العامة للدولة بحجة الصيانة والدفاع عن الأمن القومي الأمريكي لذلك فالمجمع الصناعي-العسكري بضخامته وعلاقاته الوطيدة مع وزارة الدفاع أو من يقوم عليها يزيد من المرونة في صفقات الإتجار وبيع الأسلحة والضغوطات على الحكومات.[1]

الفرع الخامس: مراكز الأبحاث ومؤسسات الفكر الأمريكية

تُعد المراكز البحثية من أبرز سمات المجتمع المدني الأمريكي لما لها من تأثيرٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ على مراكز صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، تصاعد دور هذه المراكز يرجع إلى عاملين:

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص. 235.

• طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرص للقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتنفيذ القرار الأمريكي بما لا يسمح باحتكار جهة معينة لهذه العملية.

• انخراط الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين وتطور هذا الدور عبر عدة مراحل.

تعتبر هذه المراكز بنية تحتية غير مادية أي معرفية وفكرية يستند إليها مجتمع المعلومات، وتخلق المناخ المناسب لعملية جمعيةٍ وشفافةٍ ومسئولةٍ غرضها تحليل البيانات وإجراء الدراسات والبحوث ورسم السياسات والخطط ومن ثم التقييم.[1]

في هذا الصدد يقول السفير الأمريكي "**ريتشارد هاس**" "**Richard Haass**" مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ***[إن مؤسسات الفكر والرأي توفر من منظور صانعي القرار خمس فوائد رئيسية، فهي تولد تفكيراً جيداً لدى صانع القرار وتُؤمن الخبراء للعمل في الحكومة والكونغرس وتُؤمن لصانعي القرار حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة وتثقف المواطنيين الأمريكيين عن العالم وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جيهتين متنازعتين]***.[2]

من خلال ما سبق طرحه يمكن القول أن هناك مجموعة من المؤسسات تؤثر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تنقسم إلى مؤسساتٍ رسميةٍ وأخرى غير رسميةٍ مما يعني أن صنع السياسة الخارجية الأمريكية هو مهمة تضطلع بها العديد من الجهات والهيئات المختلفة والمتنوعة، وبالتالي لا توجد جهة معينة تحتكر لوحدها هذه العملية بشكل كلي.

[1] ناديه ضياء شكاره، **مرجع سابق**، ص ص. 235، 236.

[2] المرجع نفسه، ص. 235.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

يُقصد بالمحددات العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية الداخلية والخارجية التي تساهم في توجيه السلوك الخارجي وهناك من يسميها بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل التي تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة وهي متنوعةٌ ومتداخلةٌ ومن الصعب حصرها لارتباطها بتعقيدات كلًا من البيئة الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتميز المحددات الداخلية للدولة بأهميةٍ كبيرةٍ وذلك لتأثيرها المباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، وتشمل ما يلي:

الفرع الأول: المحددات الجغرافية

تعد العوامل الجغرافية من أهم العوامل المؤثرة في توجيه السلوك السياسي الخارجي، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاساتٍ ونتائجٍ في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية.

تنحصر العوامل الجغرافية في ثلاث عناصر أساسية هي:

• **التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض:** يلعب هذا العامل دورًا مهمًا والممثل في تحديد طبيعة الاتصال والنقل داخل الدولة فكلما كان هذا الاتصال سهلًا زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء مناطقها [1]، فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تضاريس جد متنوعة أدت إلى تركز السكان في المناطق الشرقية والشمالية الوسطى الواقعة جنوب البحيرات الكبرى وفصلت الطبيعة الصعبة لسلسلة جبال الروكي وباقي الجبال الأخرى الولايات المتحدة مما أدى إلى تنوعٍ ثقافيٍ متمايزٍ بين مختلف أقاليم الدولة.(لاحظ الخريطة أسفله)

[1] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 294.

الخريطة رقم 01: صورة الأقمار الصناعية تظهر تضاريس الولايات المتحدة الأمريكية

Source: National Climactic Data Center, NOAA Satellite and Information Service, *https://2u.pw/ONZeGEiT* , (accessed 23-02-2024 at: 19:10).

• **الموقع الجغرافي:** يعد هذا العنصر من بين أهم العوامل التي تمارس تأثيرًا كبيرًا على طبيعة مشاركة الولايات المتحدة في تفاعلات المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية،[1] فقد ساهم الموقع الجغرافي للولايات المتحدة كثيرًا في حيازتها على القوة والوزن الدوليين الحاليين، وجود كندا كدولة صديقة من الشمال والمكسيك من الجنوب والمحيطين الأطلسي والهادي من الشرق والغرب ساهم في تبني سياسة عزلةٍ ناجحةٍ جدًا وحماية الولايات المتحدة من أي تهديدٍ خارجيٍ وساهم كذلك في ممارستها للسياسة الخارجية بأريحيةٍ كبيرةٍ منذ بداية انخراطها في أمور المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى.

• **الحدود:** هناك من يعتبر أن مسألة الحدود مهمةٌ جدًا فكلما كانت طويلةً كلما صعبت حمايتها وكلما كانت عرضة للدخول في صراعات مما يؤثر أو يقيد عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية،[2] غير أن امتلاك الولايات المتحدة لحدود بحرية على الجهتين الشرقية والغربية وكندا شمالًا يبقى التهديد الوحيد لها فيما يخص مسألة الحدود هو من الجهة الجنوبية مع دولة المكسيك في عدة مسائل كالهجرة والمخدرات.

[1] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 294.
[2] المرجع نفسه، ص. 295.

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًا في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، إذ تأتي قوة الدولة من خلال ما تزخر به من الموارد الاقتصادية التي تمثل قوتها ونفوذها في مختلف المجالات خارج حدودها، لأن الدول التي تعاني من نقص الموارد لا يمكن لها أن تلعب دور الدولة الكبرى، حتى وإن أرادت أن تلعب هذا الدور[1]، إن امتلاك الولايات المتحدة لأكبر اقتصاد في العالم خولها أن تلعب الدور القيادي لفتراتٍ معينة وهي حاليًا تعتبر قوة عظمى في المنظومة الدولية كما مكن العامل الاقتصادي لدى الولايات المتحدة من تحقيق أهداف كبيرة في أجندة سياستها الخارجية، تستغل الولايات المتحدة مكانتها الاقتصادية ونفوذها الواسع من خلال فرض العقوبات الاقتصادية كآلية ضد الدول والأنظمة التي لا تتوافق مع الرؤية الأمريكية بهدف إخضاعها وإجبارها على تغيير سياساتها.

الفرع الثالث: المحددات العسكرية

تعد من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية وذلك بمنطلق أن القوة العسكرية ما تزال تمثل المظهر الرئيسي لقوة الدولة،[2] لاسيما دولة كالولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك ترسانةً عسكريةً ضخمةً ومتطورةً، ضف إلى ذلك القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم بفضل حلف الناتو **(NATO)** فكل هذا يساعدها في تحقيق أهدافها الخارجية وبسط نفوذها ويعطيها قدرة التدخل في كافة أنحاء العالم.

[1] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 295.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 295، 296.

الفرع الرابع: المحددات الدينية

إن الدين يعني الالتزام بعقيدةٍ معينةٍ وأداء واجباتها وشعائرها وكل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به، توجد في الولايات المتحدة الأمريكية العلمانية الأمريكية التي تعني حضر إعلان دين رسمي للدولة لكن هذا لا يعني حضر التدين أو دور الدين في الحياة السياسية حيث يُعتبر المجتمع الأمريكي الأكثر تدينًا بين المجتمعات المتقدمة، فيصف الكاتب والعالم السياسي "**صامويل هنتنغتون**" " **Samuel Huntington**" في هذا السياق الولايات المتحدة بأنها تحيا بروح الكنيسة والكنيسة لا تعني المسيحية بل تعني الدين المدني ومنظومة القيم والمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها العقل الأمريكي الجماعي.

لقد أصبح الدين من أهم مصادر تشكيل الهوية والثقافة السياسية الأمريكية إذ يعمل على صياغة تصوراتهم عن أنفسهم والعالم الخارجي ويسيطر البروتوستانت على أغلبية المجتمع الأمريكي المنقسم بالأساس إلى ثلاث تيارات رئيسية فنجد:

• الأصوليون البروتوستانت: ويتميزون بالانغلاق والانعزال ولهم نظرة تقديسيةٌ للإنجيل.

• الليبراليون المسيحيون: هم أكثر انفتاحًا ويركزون على الأخلاق والتعاون ولهم نظرة إيجابية إلى مستقبل العالم ويهتمون بعدة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان وغير متحمسين لتأييد إسرائيل.

• الإنجيليين: وهم الأغلبية الكبيرة من البروتوستانت في المجتمع الأمريكي ويمثلون حوالي 40% منهم، يأمنون بأهمية الدعوة وتحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم ويطلقون عليها "**الولادة من جديد**" وقد وردت هذه الكلمة في حملة الرئيس كارتر سنة 1976 وفي الكثير من خطابات الرئيس بوش الابن.[1]

[1] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص ص. 48، 49.

يلعب عامل الدين والتوجه العقائدي دورًا مؤثرًا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو اختيار بدائلٍ واستراتيجياتٍ معينة دون أخرى من خلال تجسيد السياسيين لأفكارهم الدينية أثناء ممارسة مهامهم السياسية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتمثل المحددات الخارجية في هيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة وذلك من حيث توزيع القوة في النظام، فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى وهذا ما عبر عنه أنصار المدرسة الواقعية عندما تطرقوا في تفسيرهم للسياسة الخارجية، من أجل فهم موضوع السياسة الخارجية يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره.[1]

يحدد "**تشارلز هيرمان**" "**Charles F. Hermann**" أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية الصادرة عن النظام الدولي:

- تغير تكيفي مع ثبات الأهداف والأدوات.
- تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلًا وليس عن طريق الأداة العسكرية.
- تغير كلي للأهداف دون الأدوات.
- تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف والأدوات معًا.

الفرع الأول: الوحدات الدولية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية تشكل أهمية كبيرة لدى صانع القرار الأمريكي والمرجعية الأساسية لتفسير وصياغة العديد من القرارات وقد ظهر ذلك جليًا خلال فترة الحرب الباردة، منذ نهاية هذه الحرب والتغير الذي حصل[2]

[1] كريم رقولي، **مرجع سابق**، ص. 297.

[2] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص. 55.

في بنية النظام الدولي أصبحت الولايات المتحدة مركز القوة في العالم ونتج عن ذلك لعبها أدوارًا متنوعة في آنٍ واحدٍ وفرض سياساتها على باقي دول العالم.

تمثل الوحدات الدولية الأخرى عاملًا مهمًا جدًا في بلورة الولايات المتحدة لسياستها الخارجية، وتقوم على تحليل سلوك باقي وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجاتٍ تجاه المحيط الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في النظام الدولي.

لم تعرف الولايات المتحدة تاريخيًا انخراطًا وتدخلًا في الشؤون العالمية التي كانت القارة الأوروبية مركزها في بداية القران العشرين، ومع تعرض الولايات المتحدة للمؤثرات الخارجية **(اعتداء بيرل هاربر)** بدأت في الانخراط أكثر في الأحداث والتفاعلات الدولية، على عكس أغلبية الوحدات الدولية الأخرى التي عرفت تاريخًا طويلًا من النشاط على المسرح الدولي ساعيةً لزيادة نفوذها ومواردها الداخلية والبحث عن مناطق لتصريف منتجاتها والاستفادة من موارد المناطق الأخرى.[1]

الفرع الثاني: المنظمات والمؤسسات الدولية

تأثرت الولايات المتحدة من ظهور فاعلين جدد من غير الدول التي أصبحت تؤثر في الساحة الدولية وهي المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة، كل هذه المكونات تؤثر في الولايات المتحدة تارةً وتستفيد منها تارةً أخرى كعواملٍ خارجيةٍ في اتخاذ قراراتها، فتمتلك مثلا الولايات المتحدة نفوذًا كبيرًا في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو كما أنها تستفيد من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي وذلك بفرض رُؤاها الخاصة في المسائل الأمنية.

كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذًا كبيرًا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي الذي يؤثر كثيرًا على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية،[2] تساهم الولايات المتحدة فيه

[1] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص. 55.
[2] المرجع نفسه، ص. 56.

بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها 17.6% وهذه المساهمة تسمح لها بلعب دورٍ كبيرٍ في توجيه قراراته باعتبار التنظيم السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة والمستندة أصلًا على قاعدة الحجم الاقتصادي.[1]

النظام الدولي المتعدد الأقطاب يجعل من الولايات المتحدة تتأثر كثيرًا بسلوك الوحدات الدولية الأخرى في صنع سياساتها الخارجية فقرارات وتوجهات وحداتٍ دوليةٍ مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية باعتبارهم أكبر تهديد للولايات المتحدة يلعب دورًا في طبيعة البدائل والخيارات التي تنتهجها الولايات المتحدة في سلوكها الخارجي بالإضافة إلى زيادة درجة الارتباط والاعتماد الدولي المتبادل وتعدد وتشابك القضايا الدولية.

تعتبر محددات السياسة الخارجية من أكثر العوامل المؤثرة في الصنع والتحكم في القرارات الخارجية لأي دولة، كما تلعب دورًا في تحديد مكانة تلك الدولة في المنظومة الدولية، والولايات المتحدة كغيرها من الفواعل في هذه المنظومة تتأثر بمجموعة من المحددات التي تقوم بالتأثير على طبيعة البدائل المنتهجة فيما يخص القرار السياسي الخارجي، وتأتي المحددات الجغرافية والاقتصادية في المقدمة هذه العوامل المؤثرة إلى جانب المحددات الخارجية.

[1] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص. 56.

المبحث الثالث: الإقليم اللاتيني في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية (1945-2008)

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى تحديد مكانة الإقليم اللاتيني ضمن الأجندة الأمريكية الخارجية في فترة الحرب الباردة أولًا ثم في فترة ما بعد الحرب الباردة حتى عام 2008 ثانيًا وكذا العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وبعض دول الإقليم اللاتيني في هاتين الفترتين.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإقليم اللاتيني (1945-1989)

تميزت فترة الحرب الباردة في الإقليم اللاتيني بكونها فترة الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في السلطة الممولة من قبل الولايات المتحدة مما خلق حالةً من عدم الاستقرار والتعارض في الكثير من الأحيان، وذلك نتيجةً لمجموعة من التحولات التي طرأت على النظام الدولي في ظل بروز الثنائية القطبية وانقسام العالم بين إيديولوجيتين الأولى غربية ليبرالية بقيادة الولايات المتحدة والثانية شيوعية شرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي.

الفرع الأول: التصدي لانتشار الإيديولوجية الشيوعية في الإقليم اللاتيني

بعد تصاعد التهديد الشيوعي للاتحاد السوفياتي شعرت الولايات المتحدة بحاجةٍ ملحةٍ لتغيير سياستها الإقليمية لحماية نصف الكرة الغربي من النفوذ السوفياتي، وعلى هذا الأساس وضعت الولايات المتحدة العديد من الاستراتيجيات للتصدي لانتشار الشيوعية في الإقليم اللاتيني.

من أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في هذه الفترة تجاه الإقليم اللاتيني ما يلي:

أولا: مدرسة الأمريكيتين "The school of the Americas"

تم تأسيس هذه المدرسة في عام 1946 في بنما ثم تم نقلها إلى كولومبوس ولاية جورجيا الأمريكية بهدف التدريب فيها على الحرب والعمليات العسكرية وأساليب التعذيب والاغتيال، تابعةٌ لوزارة الدفاع الأمريكية وتسمى اليوم معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني **[Western Hemisphere Institute for Security Cooperation]**

أُنشئت هذه المدرسة في إطار جهود الولايات المتحدة لبناء شبكةٍ متكاملةٍ من العملاء والجواسيس والمتعاونين مع سياستها العالمية ضد كل التهديدات المستجدة في تلك الفترة ومن أهمها المد الشيوعي، وسرعان ما تحول لمركز تجنيد وتدريب ضباط الجيش ورجال الشرطة والأمن من جميع الدول اللاتينية وتضمن ذلك تدريبهم على أساليب قمعية خطيرة في الاستجواب، وشارك الخريجون من هذا المعهد في سلسلة من الانقلابات العسكرية في تشيلي وبيرو وبوليفيا وبارغواي وغيرها من دول أمريكا الجنوبية، كما استخدمت الولايات المتحدة شبكة المصالح العسكرية والسياسية والأمنية التي بنتها في القيام بأعمالها في مقاومة الشيوعية التي كانت تزعم أن الاتحاد السوفياتي يحاول نشرها في الإقليم اللاتيني.

استغلت واشنطن هؤلاء الرجال في عملياتٍ كثيرةٍ فيما يسمى **[الحرب القذرة]** التي استمرت قرابة عشر سنوات في الأرجنتين والتي جاءت في إطار عملية **(كندور)** التي كانت عبارةً عن خطةٍ شاملةٍ في عدد من دول أمريكا الجنوبية للتصدي بشكل خارج على القانون وعلى معايير حقوق الانسان للجماعات والتنظيمات الشيوعية.

وُجهت لهذه المدرسة اتهامات بتعليم ممارسات التعذيب للحكومات اللاتينية حيث وصفها الرئيس البنمي "**خورخي إلويكا**" "**Jorge Illueca** " بأنها " **أكبر قاعدةٍ لإثارة القلاقل في أمريكا اللاتينية**".[1]

[1] مودي الأحمر، "مدرسة الأمريكيتين"، تاريخ النشر: 22-06-2022، (تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة: 10.44) https://2u.pw/vQ4nBMQd

حاول الكثير من الناشطين فضح وإغلاق تلك المدرسة وكذلك العديد من السياسيين الأمريكان مثل النائب الديمقراطي "**جوزيف كينيدي**" "**Joseph Patrick Kennedy** " الذي يقول "**خريجيها يشملون دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وجنود متورطون في جرائم كبرى ضد حقوق الإنسان، إنها تكلفنا ملايين الدولارات وتربط اسمنا بالمتسلطين ومضطهدي شعوبهم**"، اشتهر العديد من خريجي هذه المدرسة بأعمال الإرهاب والاغتيالات السياسية مثلما حدث في 1989 عندما دخلت مجموعة من الجيش السلفادوري إلى جامعة أمريكا الوسطى **[Universidad Centro Americana]** واغتالت ستةً من القساوسة، تبين فيما بعد أن 19 من أصل 27 عسكريٍ المشاركون في هذه المجزرة كانوا من خريجي مدرسة الأمريكيتين.[1]

الجدول رقم 01: بعض الخريجين اللاتينيين من مدرسة الأمريكيتين

البلد	بعض الخريجين
الأرجنتين	ليوبولدو كالتييري – روبرتو أدواردو فيولا
بوليفيا	هوكو بانزر سواريز – لويس أرسى كوميز
تشيلي	راؤول ايتوريكا – مانويل كونتريراس
الأكوادور	كييرمو رودريكز
السلفادور	روبرتو دوبسون
غواتيمالا	ماركو أنطونيو يون سوسا – افراين ريوس مونت
بنما	مانول نوريغا
بيرو	قلاديميرو مونتسينوس – خوان قلاسكو ألقارادو

المصدر: https://2u.pw/vQ4nBMQd **(تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة: 10.44).**

[1] مودي الأحمر، **مرجع سابق.**

يمثل الجدول المرفق أعلاه مجموعة من أشهر الخريجين الذين استغلتهم الولايات المتحدة في ممارسة العديد من المهمات داخل وخارج الإقليم اللاتيني بهدف تحقيق وضمان مصالحها.

ثانيا: دور وكالة الاستخبارات الأمريكية [CIA]

ينسب إلى وكالة المخابرات المركزية سلسلة طويلة من العمليات السياسية والعسكرية في العديد من دول العالم، حيث جرى العديد من الانقلابات العسكرية والتصفيات الفردية والجماعية، وفي عهد الرئيس "**باراك أوباما**" تم تقديم العديد من الادعاءات التي تتهمها باستخدام وسائلٍ وحشيةٍ وغير إنسانيةٍ في الاستجواب وتعهد بعد ذلك الرئيس "**باراك اوباما**" بأن لا تتكرر تلك الأساليب، مقرًا بأنها أضرت بالمصالح الأميركية بالخارج، ولم تخدم الجهود العامة لمحاربة الإرهاب.[1]

تمثل الدور الكبير لوكالة الاستخبارات الأمريكية في دعم الانقلابات والتدخلات العسكرية في الإقليم اللاتيني للإطاحة بكل نظامٍ لا يخدم المصالح الأمريكية، ففي عام 1951 وتحت تدبير الرئيس الأسبق أيزنهاور تم تحقيق انقلاب في غواتيمالا لإسقاط الحكومة الدستورية للرئيس "**جاكوبو أرينز**" "**Jacobo Arbenz** " بتهم شيوعية، غير أن السبب الأول في تدخل الولايات المتحدة هو حماية مصالحها الاقتصادية في البلاد **(الشركة المتحدة للفاكهة UF-CO)**.

زعمت المخابرات المركزية الأمريكية أن الاتحاد السوفياتي يتدخل في شؤون إحدى جمهوريات الإقليم اللاتيني والهدف من هذا التدخل هو أن تنشأ في غواتيمالا ثم في دول أخرى شكلًا من أشكال الديمقراطية غريبًا تمامًا عما تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1] موقع الجزيرة، " سي آي أي .. عين أمريكا في العالم"، تاريخ النشر: 30-06-2015، (تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة: 12:10) ***https://2u.pw/VcPvlryv***.

[2] أود آرن وستاد، ***الحرب الباردة الكونية***، تر. مي مقلد، ط1. (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص. 263.

كانت كذلك حادثة "**غزو خليج الخنازير**" (**Bay of Pigs Invasion**) من تدبير وتخطيط وكالة الاستخبارات الأمريكية إلا أن العملية فشلت فشلًا ذريعًا[1] واستمرت الولايات المتحدة في تدبير مختلف الانقلابات على الأنظمة اليسارية في دول الإقليم اللاتيني بدعم من جهازها الاستخباراتي حتى نهاية الحرب الباردة.

الفرع الثاني: إنشاء منظمة الدول الأمريكية [OAS]

هي منظمة إقليمية تضم دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية في إطار الأمم المتحدة مقرها العاصمة واشنطن في الولايات المتحدة، وتسعى إلى خلق نوع من التعاون بين دول الأعضاء فيها، تم الإعلان عن تأسيسها خلال اجتماع في بوغوتا في كولومبيا في عام 1941 دخل ميثاقها الأساسي رسميا حيز التنفيذ في ديسمبر 1951 ويبلغ عدد أعضائها 35 عضو من البلدان المستقلة في أمريكا الشمالية والجنوبية إضافةً إلى 69 دولة لديها عضوية "مراقب" من بينهم الاتحاد الاوروبي.[2]

حدد ميثاق المنظمة أهدافها الرئيسة وعلى رأسها إقامة السلام والعدل والتضامن القاري وتعزيز التعاون بين دول الأعضاء والدفاع عن سيادتها على كل أراضيها واستقلالها، غير أن الولايات المتحدة استخدمت هذه المنظمة كأداة للحيلولة دون تغلغل الشيوعية في القارة من جهة وتقوية علاقتها مع دول الإقليم اللاتيني من جهة أخرى كما سعت من خلالها لحماية مصالحها الاقتصادية.[3]

---

[1] موقع الجزيرة، "خليج الخنازير.. محاولة انقلاب بكوبا هددت بحرب نووية" تاريخ النشر: 26-11-2016، (تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة 12:33) https://2u.pw/nakew78E .

[2] موقع الجزيرة، "منظمة الدول الأمريكية"، تاريخ النشر: 27-03-2016، (تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة: 11:04) https://2u.pw/HPvScdbi

[3] رأفت غنيمي الشيخ، ***أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر***، ط.1 (مصر: عين للدراسات والبحوث الانسانية، 2006) ص . 102.

لُقبت هذه المنظمة ب "***وزارة مستعمرات الولايات الأمريكية لأمريكا اللاتينية***" باعتبارها منظمة لا تخدم سوى المصالح الأمريكية وفقًا لأجندتها، لذلك ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة وبقية دول المنظمة غير مستقرة خلال فترة الحرب الباردة لعدة أسباب هي:

• قيام المنظمة جاء نتيجة اتفاق حكومي، ولم يكن له صدى عند شعوب الأمريكيتين.

• تتكون المنظمة من دولةٍ واحدةٍ تتميز بالتقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي وعشرون دولة يسودها التخلف الاقتصادي والتوتر السياسي.

• التضارب في الأهداف، ففي حين تسعى الولايات المتحدة الى إبعاد المد الشيوعي عن الإقليم اللاتيني تسعى الدول اللاتينية إلى الاستفادة من المساعدات الأمريكية.[1]

ساهمت هذه المنظمة كثيرًا في مساعدة الولايات المتحدة في صد الامتداد الشيوعي داخل الدول اللاتينية، في المؤتمر العاشر للمنظمة عام 1954 في كاراكاس جاء القرار بضرورة التحرك الفعلي والتعاون بين دول المنظمة لصد الشيوعية وحصلت فيه الولايات المتحدة على بيانٍ مضمونه الرئيسي هو أن الشيوعية لا تتفق مع مجتمع الدول الأمريكية.

بعد هذا القرار بدأت الولايات المتحدة حملة من الهجمات المكثفة لتصفية النظم المؤيدة للاتحاد السوفياتي في أمريكا اللاتينية فتدخلت في العديد من الدول اللاتينية لخلق حكومات مخلصة لها مثل غرينادا، السلفادور، غواتيمالا، وجامايكا.[2]

يمكن القول أن منظمة الدول الأمريكية ليست سوى وسيلة تمكنت من خلالها الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها وحماية مصالحها على حساب الدول المنظمة إليها في فترة تميزت بعدم الاستقرار (الحرب الباردة).

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، **مرجع سابق**، ص. 102.

[2] محمد السيد سليم، ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين***، ط1. (القاهرة: دار الأيمن للطباعة والنشر والتوزيع، 2002) ص. 577.

الفرع الثالث: العلاقات الثنائية الأمريكية اللاتينية في فترة الحرب الباردة (1945-1989)

أولا: العلاقات الأمريكية الكوبية (1945-1989)

1- التعريف بدولة كوبا:

تعتبر جمهورية كوبا أكبر الجزر الواقعة في بحر الكاريبي وأكثرها سكانًا وتمتد كوبا باتجاه جنوب شرق خطي طول 75° و84.30° غرب غرينيتش لمسافةٍ تعادل 1300كلم تقريبًا، وتمتد بين خطي عرض 20° و23° شمال خط الاستواء، تقع كوبا في مدخل خليج المكسيك على بعد حوالي 144كلم جنوب سلسلة جزر فلوريدا كيز (لاحظ الخريطة أسفله)، تبلغ مساحتها 144534 كلم² تعتبر هافانا عاصمة كوبا وأكبر مدنها واللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية في البلاد.[1]

الخريطة رقم 02: الموقع الجغرافي لكوبا

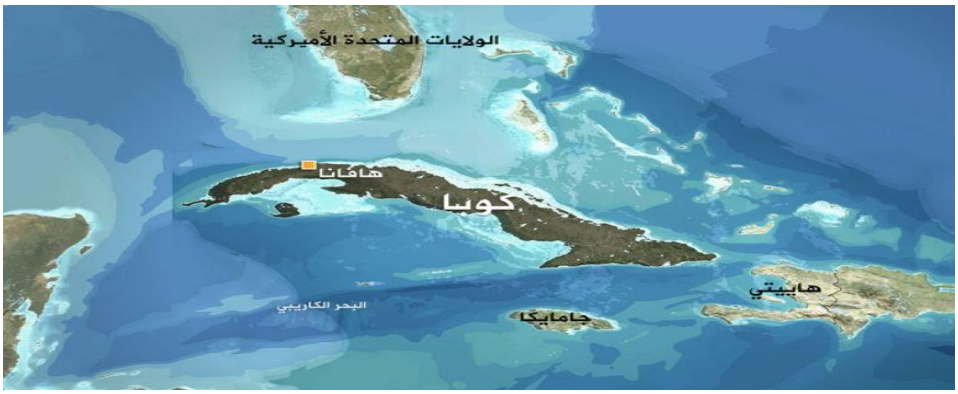

المصدر: موقع الجزيرة *https://2u.pw/IGQahjQu* ، (تمت الزيارة في 24-03-2024 الساعة: 14:14).

[1] أبو القاسم سنكيهي، عبد القادر حاج أحمد، "أزمة الصواريخ الكوبية (أكتوبر 1962) وتأثيرها على العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرقي والغربي"، رسالة ماجستير في التاريخ، (جامعة: أدرار الجزائر، كلية التاريخ 2014-2015)، ص ص. 08-11.

2- العلاقات التاريخية بين كوبا والولايات المتحدة:

ترجع العلاقات تاريخيًا إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما كانت كوبا تحت الهيمنة الإسبانية وسعت حينها الولايات المتحدة للاستيلاء على هذه الجزيرة، في 25 جانفي 1898 وصلت البارجة الأمريكية "**ماين**" **(Maine)** إلى ميناء هافانا ثم انفجرت في يوم 15 فبراير 1898 فوجدت الولايات المتحدة في هذه الحادثة الذريعة للتدخل العسكري وإعلان الحرب ضد إسبانيا والذي نتج عنها انهزام إسبانيا وإعلانها التخلي عن كوبا.

أصبحت بذلك كوبا تحت الحماية الأمريكية وحكمها قائد عسكري لمدة 3 سنوات قبل أن يتم نقل السلطة لحكومة مدنية بمقتضى دستور جديد ولم يوافق الكونغرس الأمريكي على انتقال السلطة إلى الحكومة المدنية إلا بشروط عرفت باسم: "**تعديل بلات**" "**Amendment Platt**" وتتلخص شروطه فيما يلي:

- لا يحق لكوبا إبرام معاهدات مع الدول الأجنبية من شأنها المساس باستقلالها أو السيطرة على أي جزء منها بأي شكل من الأشكال.
- لا يحق لكوبا عقد قروض لا تناسب مقدرات الاقتصاد العادية.
- يحق للولايات المتحدة إقامة قواعد عسكرية بحرية في كوبا.[1]

وبهذا تدخلت الولايات المتحدة ليس فقط في الشأن الخارجي الكوبي بل حتى في الشأن الداخلي والخاص مما سيؤدي إلى التأزم الكبير في العلاقات الكوبية الأمريكية في فترة الحرب الباردة لتصل حد التهديد النووي الشامل.

[1] أبو القاسم سنكيهي، **مرجع سابق**، ص ص. 22، 23.

3- العلاقات الأمريكية الكوبية قبل أزمة الصواريخ:

في بدايات فترة الحرب الباردة تخلى الرئيس "**فولغينسيو باتيستا**" " **Fulgencio Batista**" عن الحكم لصالح رئيس مدني هو "**سان مارتن**" "**San Martin**" لكن سرعان ما عاد باتيستا للحكم في 1952 وحكم البلاد حكما ظالمًا فاسدًا بحيث يمكن القول أن كوبا في هذه الفترة أصبحت خاضعة للولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، فقد كانت الشركات الأمريكية في سنة 1958 تسيطر على 90% من المناجم والمزارع الكوبية وعلى 40% من صناعة السكر، و80% من الخدمات العامة، و 50% من خطوط السكك الحديدية، وهكذا أصبح الاقتصاد الكوبي مبنيًا بشكل لا يخدم إلا المصالح الأمريكية.[1]

حاولت الحركة الأمريكية الأوليغارشية الإمبريالية المحلية في محاولة أخيرة إنقاذ دولة البرجوازيين وأصحاب الأراضي الزراعية الكبيرة، واستعادة سلطاتها العسكرية المفقودة، ففي فجر الأول من يناير عام 1959 أي عقب فرار الدكتاتور باتيستا حاول أحد ضباطه وهو الجنرال "**أوليجو كانتيللو**" "**Eulogio Cantillo**" تنفيذ تعليمات السفارة الأمريكية والإقدام على الانقلاب العسكري بهدف إفشال الثورة الكوبية ولكنها باءت بالفشل، تولى بعدها "**فيدال كاسترو**" "**Fidel Castro** " في 15 فبراير 1959 رئاسة البلاد، انتهج الرئيس كاسترو سياسةً مكافحةً للفساد ومنوعةً للإنتاج بدل الاعتماد على السكر فقط وبعد إصداره لقانون الإصلاح الزراعي في 17 ماي 1959 الذي جعل 40 % من الأراضي الزراعية تدخل ضمن القطاع العام تحركت أجهزة الإعلام الأمريكية التي شنت حملةً واسعةً النطاق ضد سياسة كاسترو في كوبا كما بدأت تتآمر ضد الوضع القائم في كوبا.[2]

[1] أبو القاسم سنكيهي، **مرجع سابق**، ص. 27.

[2] المرجع نفسه، ص. 32.

بعد أن رخص الرئيس كاسترو لقيام الحزب الشيوعي الكوبي المهدد للفكر الليبرالي الحر انتهج الرئيس الأمريكي ايزنهاور سياسة تقوم على الضغوط الشديدة وفرض العقوبات ضد الرئيس كاسترو وسياسته وظلت هذه السياسة بعقوباتها الاقتصادية تتزايد حتى رفضت الولايات المتحدة في 1960 شراء كمية السكر المخصصة لها وقدرها 700000 طن، استغل كاسترو تلك الحادثة للتصعيد ثم أقدم على تأميم 32 مصنعًا للسكر وكل معامل السكر الأخرى وشركة الهاتف الأمريكية ومصافي النفط التابعة لشركتي ستاندارد أويل "**Standard Oil**" وشل "**Shell**" أي ما قيمته حوالي 800 مليون دولار.[1]

واصلت التوترات تتزايد بين البلدين خاصةً بعد إعلان كاسترو عن برنامج مونكادا "**Programme de la Moncada**" الذي حول البلاد إلى الطابع الاشتراكي، وبعد صعود الرئيس "**جون كينيدي**" "**Jhon Kennedy**" للحكم فرض حصارًا اقتصاديًا كاملًا على كوبا وشمل فرض القيود على السفر.[2]

4- مظاهر الصدام العسكري بين الدولتين:

وصل التوتر بين كوبا والولايات المتحدة حد الصدام العسكري وهذا ما تجلى في أزمة خليج الخنازير في أبريل 1961 وعملية النمس في 30 نوفمبر 1961 والتي خططت لها الولايات المتحدة للقضاء على نظام الرئيس "**فيدل كاسترو**"، نتج عن هذا إعلان كاسترو في ماي 1961 وضع دستور اشتراكيٍ لكوبا، وفي 26 جويلية أعلن عن تأسيسه حزبًا وحيدًا، وفي سبتمبر انضم رسميًا للمعسكر الشرقي.[3]

أصبحت بعدها تصفية كاسترو هدفًا استراتيجيًا أمريكيًا ولتحقيقه تم اعتماد الكثير من المشاريع والمخططات الأمريكية ومحاولات الاغتيال لإسقاط كاسترو الذي شكل كابوسًا مزعجًا في قلب العالم الغربي.

---

[1] أبو القاسم سنكيهي، **مرجع سابق**، ص. 33.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 35، 36.

[3] المرجع نفسه، ص. 41.

أدى هذا النزاع الإيديولوجي السياسي والاقتصادي إلى تبلور أزمة من أكبر الأزمات التي حصلت في فترة الحرب الباردة وهي (أزمة الصواريخ الكوبية) في أكتوبر 1962 [1]، وقد وصف الرئيس السوفياتي "**نيكيتا خروتشوف**" "**Nikita Khrushchev** " أنداك الوضع بقوله:

[... لقد قام الأمريكان بإحاطتنا بقواتهم العسكرية وتهديدنا بالأسلحة النووية، لذا فالآن سوف يعلمون ماذا يعني هذا الإحساس]. [2]

بلغت الأزمة ذروتها في 27 أكتوبر 1962 مما ساهم في قرار الزعيمان التحدث بالهاتف مباشرةً وكان ذلك حدثًا تاريخيًا فريدًا بعد أن أصبح العالم على حافة حرب نووية أكثر من أي وقت مضى وتحت الضغط الدولي الشديد بدأت بوادر الانفراج تظهر التي انتهت بسحب الاتحاد السوفياتي لصواريخه في كوبا وسحب الولايات المتحدة وحلف الناتو "**NATO**" للصواريخ الموجودة في تركيا وإيطاليا. [3]

في الفترة التي تلت أزمة الصواريخ وحتى نهاية الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا وفرضت عليها عقوباتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ قاسيةٍ عام 1962، وأُغلق مبنى السفارة الأميركية المطل على البحر وسفارة كوبا في واشنطن منذ عام 1961 وحتى 1977 عندما أُعيد افتتاحهما لخدمة رعايا البلدين، كما علقت واشنطن عام 1962 عضوية كوبا في منظمة الدول الأميركية بسبب طبيعة النظام الماركسي الكوبي المخالف للمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان قبل أن تُحكم عليها حصارًا شاملًا في عام 1967 شمل جميع مرافق الحياة، إضافةً إلى حظر انتقال الأشخاص والأموال والسفر والزيارات والاتصال الثقافي والعلمي وغيرها. [4]

---

[1] أبو القاسم سنكيهي، **مرجع سابق**، ص. 46.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، ***مقدمة في العلاقات الدولية***، ط.1 (الأردن: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2010)، ص.197.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 47، 48.

[4] موقع الجزيرة؛ "العلاقات الكوبية الأمريكية.. محطات التوتر والانفراج"، تاريخ النشر:18-02-2016، (تمت الزيارة في 02-02-2024 الساعة: 17:19) ***https://2u.pw/W7LfNdd0***

في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين نشطت كوبا في دعم الثوار اليساريين في العالم في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والليبرالي، ولم يكن مجرد دعمٍ سياسيٍ أو اقتصاديٍ بل كان أيضًا دعمًا عسكريًا في عدة مناطق، بقيت الأوضاع هكذا حتى نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي.[1]

ثانيا: العلاقات الأمريكية المكسيكية (1945-1989)

الاسم الرسمي هو (الولايات المكسيكية المتحدة)، تقع المكسيك جنوب قارة أميركا الشمالية، تقدر مساحتها 1964375 كلم²، عاصمتها هي مكسيكو سيتي واللغة الرسمية هي الإسبانية والنظام السياسي هو النظام الجمهوري وعملتها البيزو استقلت المكسيك في 16 سبتمبر 1810، تتمتع المكسيك بثروات كبيرة مثل: النحاس والزنك والغاز الطبيعي والخشب والنفط.[2]

خريطة رقم 03: الموقع الجغرافي للمكسيك

المصدر: موقع الجزيرة https://2u.pw/lvACNxNC ، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة: 15:17).

[1] موقع الجزيرة، **مرجع سابق.**

[2] موقع الجزيرة، "المكسيك"، تاريخ النشر: 18-10-2014، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة : 13.36) https://2u.pw/lvACNxNC

تقع جمهورية المكسيك جغرافيًا حسب الخريطة أعلاه شمال غرب قارة أمريكا الجنوبية وجنوب الولايات المتحدة ويفصلها عنها نهر ريوجراند، وتقع فلكيًا بين دائرتي عرض (18–32) شمالًا ويقسمها مدار السرطان إلى قسمين.[1]

نتج عن التحالف بين المكسيك والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور انسجامٌ في العلاقات طوال فترة الحرب الباردة تقريبًا، والتقى الرئيس المكسيكي "**مانويل أقيلا كماتشو**" "**Manuel Ávila Camacho** " مع كلًا من الرئيس "**فرانكلين روزفلت**" و"**هاري ترومان**" في الذكرى المئوية للحرب الأمريكية المكسيكية (1846–1848) مما ساعد على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة وقد أشاد الرئيس ترومان وقتها بالقوات البحرية التي بعثتها المكسيك لمساعدة الولايات المتحدة.

أما فيما يخص للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك فقد أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى انخفاض الطلب الأمريكي على العمالة المكسيكية وكانت هناك فرص اقتصادية قليلة بين البلدين، كما أن خزائن الحكومة المكسيكية كانت ممتلئة ومدعومة بالتصنيع بعد الحرب.[2]

في عام 1946 غير الحزب السياسي المهيمن اسمه إلى الحزب الثوري المؤسسي مع الحفاظ على الخطاب الثوري وشرع في التصنيع وإنعاش الاقتصاد، وقد دعمت المكسيك سياسات الولايات المتحدة في الحرب الباردة ولم تتحدى القرارات الأمريكية، فمثلًا لم تعترض على التدخل الأمريكي في غواتيمالا أين تم الإطاحة بالرئيس اليساري "**جاكوبو أربينز**" في ذلك الوقت[3].

[1] موقع جامعة بابل، "الموقع الجغرافي والفلكي ومساحة وعدد سكان جمهورية المكسيك"، (تمت الزيارة في 25-05-2024 الساعة: 12:35) https://2u.pw/YiTetqxt

[2] Jurgen Buchanau, ***Foreign Policy, 1946–1996: in Encyclopaedia of Mexico***, Vol. 1. (Chicago: Fitzroy Dearborn 1997), p. 511.

[3] Ibid, p. 512.

أبرمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس المكسيكي "**أدولفو لوبيز ماتيوس**" "**Adolfo López Mateos**" معاهدة لتسوية نزاع شاميزال الحدودي في 14 يناير 1964 مع تنازل الولايات المتحدة عن المنطقة المتنازع عليها كما حلت هذه المعاهدة العديد من القضايا الأخرى التي كانت عالقةً بين البلدين.[1]

ثالثا: العلاقات الأمريكية البرازيلية (1945-1989)

الاسم الرسمي هو (جمهورية البرازيل الفدرالية) تقع في أميركا الجنوبية وتشغل ما يقارب 48.36% من مساحتها، ويحدها من الشمال المحيط الأطلسي وغويانا الفرنسية وسورينام وغاويانا وفنزويلا وكولومبيا، ومن الغرب كولومبيا والبيرو وبوليفيا والباراغواي والأرجنتين، ومن الجنوب الأوروغواي، ومن الشرق المحيط الأطلسي (لاحظ الخريطة أسفله)، مساحتها 8514877 كلم2 وعاصمتها برازيليا، واللغة الرسمية في البلاد هي البرتغالية ونظامها السياسي جمهوري فدرالي استقلت عن البرتغال في 7 سبتمبر 1822، تمتلك البرازيل مواردً طبيعيةً متعددةً مثل : البوكسيت والذهب والحديد والمنغنيز والنيكل والفوسفات والبلاتين والقصدير واليورانيوم والنفط، والطاقة الكهرومائية والخشب.[2]

[1] موقع المعرفة، "العلاقات المكسيكية الأمريكية" تاريخ النشر: 18-06-2022، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة: 12:53) https://2u.pw/ww6ZHROE

[2] موقع الجزيرة، "البرازيل"، تاريخ النشر: 17-02-2014، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة: 13.57) https://2u.pw/Fnk03QhT

الخريطة رقم 04: الموقع الجغرافي للبرازيل

المصدر: موقع الجزيرة https://2u.pw/Fnk03QhT ، (تمت الزيارة في 04-02-2024 الساعة: 14:19).

تقع البرازيل فلكيًا بين خطي طول 35 و75° غربًا وبين دائرتي عرض 32° جنوبًا و5 شمالًا، ولها حدود سياسية مع كل دول أمريكا الجنوبية ماعدا الشيلي والإكوادور[1] مما يجعلها أكبر دولة في المنطقة.

تميزت العلاقات الأمريكية البرازيلية في فترة الحرب الباردة بالتوتر بدايةً في فترة حكم الرئيس "**جوتيليو فارغاس**" "**Getúlio Vargas** " قبل الإطاحة به لصالح الرئيس "**يوريكو غاسبار دوترا**" "**Eurico Gaspar Dut** " الذي حكم من (1946-1951)، كانت فترة حكمه بمثابة فاتحة وجيزة من الحكم الديمقراطي فقد اتسمت العلاقات في هذه الفترة بانسجامها الوثيق مع سياسة الولايات المتحدة، وفي عام 1947 حظر الرئيس دوترا الحزب الشيوعي البرازيلي وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي على عكس السياسة ذات الطابع القومي لسلفه، وقام كذلك بفتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية التي جاء معظمها من الولايات المتحدة.[2]

---

[1] موقع الجامعة المستنصرية "البرازيل: دراسة طبيعية"، (تمت الزيارة في 15-05-2024 الساعة: 12:25) https://2u.pw/vew7Uqbx

[2] موقع ويكيبيديا، "العلاقات البرازيلية الأمريكية" تاريخ النشر: 27-12-2023، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة: 16:00) https://2u.pw/sIDKUHSN

إن عودة الرئيس فارغاس للحكم مرة أخرى عام 1951 بطريقة ديمقراطية أدى إلى فتورٍ في العلاقات والعودة إلى النزعة القومية الاقتصادية، ألقى فارغاس باللوم على الولايات المتحدة في عملية الإطاحة به في 1945 ولعب على وتر القومية البرازيلية وهو الشعور الذي كان يتصاعد لدى العديد من القطاعات ومن بينها القوات المسلحة.

أصدرت الحكومة البرازيلية المرسوم رقم 30363 القائم على إنشاء لوائح حكومية جديدة سمحت بعودة رأس المال الأجنبي إلى البرازيل وتحويل الأرباح على رأس المال هذا، بعد فترة وجيزة بدأ ممثلون من الولايات المتحدة والبرازيل في التفاوض على اتفاقيةٍ ثنائيةٍ للمساعدة العسكرية في ريو دي جانيرو في 3 أبريل 1952 وتم التوقيع عليها في 15 مارس 1952 ودخلت حيز التنفيذ في 19 ماي 1952، وحددت هذه الاتفاقية دفاعًا مشتركًا بين البلدين وسمحت باستيراد الأسلحة الأمريكية وتلقي الجيش البرازيلي للتدريب العسكري من طرف جيش الولايات المتحدة.

حكم هذا التحالف الهش العلاقات الثنائية بين البلدين خلال أحداث الحرب الباردة لكنه لم يدم طويلًا وتعرض لعدة ضربات كبيرة بين البلدين خلال الانقلاب العسكري في البرازيل عام 1964، خلال هذا الوقت استمرت الولايات المتحدة في تقديم الدعم العسكري والتدريب ودعمت الانقلاب الذي كانت ترى فيه حماية من خطر تحول البرازيل إلى النهج الشيوعي، نتج عن هذا الدعم انتصار الانقلاب العسكري الذي حكم البرازيل لعقدين كاملين.[1]

[1] موقع ويكيبيديا، **مرجع سابق**.

رابعا: العلاقات الأمريكية الفنزويلية (1945-1989)

اسم الدولة الرسمي هو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تقع شمال أميركا الجنوبية، تبلغ مساحتها 912.050 كيلومترًا مربعًا، عاصمتها هي مدينة كراكاس وتعتبر اللغة الاسبانية هي اللغة الرسمية في البلاد، فيما يخص نظامها السياسي فهو فدرالي جمهوري وعملتها البوليفار الفنزويلي، استقلت فنزويلا عن إسبانيا في 5 يوليو 1811، تمتلك موارد طبيعة عديدة مثل: النفط والغاز الطبيعي، خام الحديد، الذهب، الألماس، البوكسايت ومعادن أخرى والطاقة المائية.

الخريطة رقم 05: الموقع الجغرافي لفنزويلا

المصدر: موقع الجزيرة https://2u.pw/iV7lDrk ، (تمت الزيارة في 05-02-2024 الساعة: 17:21).

تقع فنزويلا على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية يحدها البحر الكاريبي والمحيط الأطلنطي شمالًا، وبين كولومبيا غربًا وغويانا شرقًا والبرازيل جنوبًا، تمتد بين خطي العرض 1° و12° شمالاً وخطي طول 60° و73° غرب غرينتش.[1]

[1] محمد الحمادي، ""فنزويلا (جغرافيا)"، الموسوعة العربية/المجلد 14، تمت الزيارة في 15-05-2024 الساعة: 12:50) https://2u.pw/lIDZgOIY

تميزت العلاقات بين الولايات المتحدة وفنزويلا في فترة الحرب الباردة وخاصةً في الفترة من (1952–1954) بالتقارب الشديد وهي الفترة التي تولى فيها "**ماركوس بيريز جوميز**" "**Marcos Perez Gomez**" رئاسة الدولة، ونتج عن ذلك نشاطٌ ونموٌ اقتصاديٌ وتجاريٌ وعسكريٌ كبيرٌ بين البلدين حيث تم عقد مؤتمر منظمة الدول الأمريكية في كاراكاس عام 1952، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية التجارة الأمريكية الفنزويلية في أغسطس 1952.[1]

كان الهدف الأمريكي وراء هذه المبادرات الاقتصادية هو حماية الدول اللاتينية من الإنقلاب شيوعيًا وكانت مبادرة الرئيس "**داويت ايزنهاور**" المتمثلة في برنامج التنمية القائم على المساعدات الاقتصادية والقروض للدول اللاتينية خير مثالٍ.[2]

اضطرت الولايات المتحدة لقبول التزييف والتزوير الذي حصل في الانتخابات الرئاسية الفنزويلية التي انتهت بوصول الرئيس "**ماركوس بيريز جوميز**' لرئاسة فنزويلا دستوريًا في 17 ابريل 1953، جاء هذا الرئيس بأفكارٍ عسكريةٍ بحتةٍ بحيث أعطى أهمية كبيرة للجانب العسكري مهمشًا بذلك باقي الجوانب وخصص عائدات البترول الفنزويلية لتسليح الدولة مما جعل فنزويلا في ذلك الوقت أقوى دولة في الإقليم اللاتيني عسكرياً، جاء رد الفعل الأمريكي متناغمًا مع السياسة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة القائمة على الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية مع كافة أنواع الحكومات؛ بما فيها الدكتاتورية وبما يتناسب مع مصالحها في الإقليم اللاتيني.[3]

نتيجة لزيادة الطلب العالمي على البترول الفنزويلي شعرت الولايات المتحدة بضرورة عقد اتفاقيةٍ تجاريةٍ مع فنزويلا وكان الهدف منها خفض التعريفة الجمركية على الواردات البترولية الفنزويلية في مقابل خفض التعريفة الجمركية للصادرات الأمريكية[4]

---

[1] دنيا محمد علي محمود، "العلاقات الأمريكية الفنزويلية ابان الفترة من (1952–1954)"، ***مجلة بحوث الشرق الأوسط***، ع57. (2020) ص. 159.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 159، 160.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 160، 161.

[4] المرجع نفسه، ص. 166.

إلى فنزويلا، وما يميز الرئيس بيرز عن سابقيه هو وضع مصالح الشركات الأمريكية في الاعتبار مما ساهم في قيام علاقات طيبة بينهم، بحيث خفف القيود بينها وبين الحكومة الفنزويلية مما جعل الولايات المتحدة تشعر بالطمأنينة بعد أن تأكدت أن الإدارة الحالية لا تفكر نهائيًا في تأميم صناعة البترول.[1]

ظلت العلاقات الأمريكية الفنزويلية طوال فترة الحرب الباردة جيدةً مع تعاقب رؤساء فنزويلا المقربين من الولايات المتحدة الذين عملوا على الحفاظ على العلاقات التجارية والاقتصادية الجيدة معها، ثم بدأت العلاقات بالتوتر منذ قدوم حكومة الرئيس "**هوغو تشافيز**" "**Hugo Chavez**" إلى السلطة نظرًا لتوجهاته اليسارية ولتأسيسيه نظامًا ثوريًا يساريًا ودولةً اشتراكيةً بوليفاريةً.[2]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاقليم اللاتيني -1990) 2008)

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز نظامٍ دولي جديدٍ مهيمنٍ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تراجع مؤشرات الخطر وتراجعت معه السياسات والاستراتيجيات التي كان معمول بها، في ظل ظهور قضايا وملفات أخذت الأولوية في الأجندة الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني مثل: الديمقراطية، مكافحة المخدرات، القضايا البيئية، جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من الملفات التي صعب طرحها سابقًا بسبب التهديد السوفياتي.

الفرع الأول: صعود خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن تفرد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم فسح لها المجال بشكلٍ كبيرٍ لإعادة صنع سياستها الخارجية بكل مرونة وأريحية، اعتمدت في ذلك على الخطاب

[1] دنيا محمد علي محمود، **مرجع سابق**، ص. 166.

[2] عبد الرحمن فهيم، "العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 30 يناير، 2023، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة : 15:09) https://2u.pw/9sE81lne

السياسي لنشر فكرها الجديد المبني على الديمقراطية وانتهاكات حقوق الانسان كمبررٍ بديلٍ عن الشيوعية لتدخلاتها في كل بقاع العالم وخاصةً في الإقليم اللاتيني.

تم على هذا الأساس توظيف الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الخارجية الأميركية تجاه الإقليم اللاتيني وتم اعتبارها شرطًا أساسيًا في عملية الإصلاح السياسي، وشرعت بعدها مختلف الدول في الإقليم اللاتيني في تعزيز الديمقراطية واستعادة المؤسسات السياسية مقابل تقديم العديد من المساعدات الأمريكية لهذه الدول.[1]

اولا: في عهد الرئيس بيل كلينتون (1993-2001)

فيما يتعلق بإدارة الرئيس "**بيل كلينتون**" "**Bill Clinton**" تجاه الإقليم اللاتيني فقد ركز على عدة قضايا من بينها دعم الأنظمة المتحولة إلى الديمقراطية في المكسيك وهاييتي فنجد التدخل العسكري الأمريكي في هايتي 1994 بأمرٍ من الرئيس بيل كلينتون مدعمًا هذا التدخل بضرورة استرجاع الديمقراطية والاستقرار في الدولة، كما اهتم كثيرًا بسياسة احتواء الدولة الكوبية لكنه فشل في تطوير استراتيجيةً فعالةً لتعزيز نمو الديمقراطية فيها مما أدى في نهاية المطاف إلى انعزال الولايات المتحدة عن قضايا الدولة الكوبية، اهتم كذلك بقضايا الإرهاب والمخدرات في أمريكا اللاتينية غير أن تركيزه الكبير على سياسات مكافحة المخدرات دفعه إلى عدم الالتزام بقضايا الديمقراطية في عدد من دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا وبيرو مكتفية بإصدار التشريعات المغلطة وغلق الحدود مع المكسيك.

افتقدت إدارة كلينتون إلى القدرة على صياغة نهجٍ شاملٍ للتعاطي مع دول أمريكا اللاتينية، ولم تستثمر نجاحاتها الأولية في تعميق الروابط الاستراتيجية بالمنطقة لأسبابٍ شخصيةٍ كعدم إلمام الرئيس بقضايا المنطقة وانشغاله داخليًا بقضايا عزله. [2]

---

[1] Guilia Sirigue, Eduardo Ohivaresn, ***Latin America foreign policy beyond the United States***, Vol.6 N°02 ,2012, (Manchester: political perspectives, 2012), p. 02.

[2] محمد علي اسماعيل، "محددات السياسة الخارجية الأميركية تجاه دول أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 30 يناير، 2023، (تمت الزيارة في 31-01-2024 الساعة: 14.20 ***https://2u.pw/6KlKGfjd***)

وأخرى هيكليةٍ تتعلق بطبيعة النظام السياسي الأمريكي من تشابك في المؤسسات الحكومية المنوطة بصنع السياسة الخارجية وضعف اهتمام وزراء خارجيته بالمنطقة.[1]

ثانيا: في عهد جورج بوش الابن (2001-2009)

على عكس سلفه وضع الرئيس "**جورج دابليو بوش**" "**George W. Bush**" الأمن على رأس سياسته الخارجية بهدف معالجة مشاكل عديدة كمكافحة الهجرة عبر المكسيك وتجارة المخدرات وسعى إلى تجاوز الخلافات مع البرازيل، كما عمل على تسخير كل القدرات لدعم الاستقرار في كولومبيا من خلال تعزيز قدرات الدولة في مكافحتها لتهريب المخدرات وأنشطة المنظمات الإرهابية ودعم حقوق الانسان، لكن الاهتمام الكبير بالعنصر الأمنيٍ أدى إلى توتر العلاقات مع العديد من دول المنطقة على رأسها بوليفيا وفنزويلا.

بالغ الرئيس جورج بوش الابن وإدارته في استخدام القوة الصلبة وعجز عن التقارب مع دول الإقليم اللاتيني وفشلت إدارته في تحقيق هدفها الرئيسي في المنطقة وهو الأمن بل وأدت استراتيجية الرئيس بوش الابن التي افرطت في استخدام عناصر القوة الصلبة إلى إضاعة فرص التقارب المتاحة مع دول المنطقة اللاتينية، وذلك لأسباب شخصية تمثلت في رغبة وطموح بوش الابن في تحقيق انتصاراتٍ شخصيةٍ ليضاهي بها انتصارات والده الأمر الذي جعله ينصرف عن قضايا الإقليم اللاتيني، بالإضافة إلى أسبابٍ هيكليةٍ ترجع إلى طبيعة الحزب الجمهوري وسيطرته على النظام السياسي في فترة حكم الرئيس بوش الابن. [2]

الفرع الثاني: التركيز على نشر أفكار الاقتصاد الليبرالي

سعت الولايات المتحدة إلى إدخال الدول اللاتينية في اقتصاد السوق العالمي وفتحها نحو التجارة العالمية وفي هذا الإطار تم طرح العديد من الإستراتيجيات في فترة التسعينات أي في فترة حكم كلًا من الرئيسين جورج بوش الأب وبيل كلينتون.

---

[1] محمد علي اسماعيل، **مرجع سابق**.

[2] المرجع نفسه.

أولا: مبادرة الرئيس جورج بوش الأب:

بعد وصول الرئيس "**جورج هاربرت والكر بوش**" " **George Herbert Walker Bush**" إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير 1989 سعى إلى إعادة النظر في علاقات واشنطن مع الإقليم اللاتيني في إطار مبادرة سياسية ذات بعدٍ اقتصاديٍ تهدف إلى فتح الأسواق وإقامة إتفاق منطقة التبادل الحر أو ما يعرف "**بمبادرة الأمريكيتين**"، قامت هذه المبادرة على 3 محاور رئيسية هي الديون، التجارة، الاستثمار أي تخفيف الديون على الدول التي تتبنى برامج إصلاح اقتصاديٍ ممولٍ دوليًا وفتح منطقة تجارة حرة بين دول المنطقة وتكفيف المبادرات الاستثمارية في دول المنطقة.[1]

ثانيا: مبادرة الرئيس بيل كلينتون

تميزت فترة حكم الرئيس كلينتون منذ عام 1993 بالعديد من المبادرات الاقتصادية، أهم هذه المبادرات كانت نشأة وبلورة اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك وكندا عُرفت بالنافتا **[North American Free Trade Agreement]** في بداية أوت عام 1992، بعد 14 شهرًا من المفاوضات بين الدول الثلاث صادق الكونغرس الأمريكي عليها، ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل برلمانات الدول الثلاث.[2]

---

[1] Victor Bulner, Thomas James Dunkerkey, **The United States and Latin America: The new Agenda**، (London: University of London, Institute of Latin Studies,1999) P. 46.

[2] رميدي عبد الوهاب، **"**منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأثارها على دول الأعضاء**"**، ***مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة***، ص. 166.

تقوم النافتا على عدة مبادئ وضعتها الدول الثلاث أهمها ما يلي:

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات.
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عامًا تدريجيًا حتى تلغى تمامًا بين الدول الثلاث.
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.
- يمكن لأي دولة أن تنسحي من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن بستة أشهر.
- السماح بانضمام أعضاءٍ أخرين.
- الهجرة وحرية حركة الأفراد مع وجود خصوصيةٍ لبعض الفئات.[1]

جاءت هذه الاتفاقية في إطار الجهود التي كانت تبذلها إدارة الرئيس كلينتون على المستوى الاقتصادي ورغبتها في توسيع نفوذها الخارجي في المنطقة رغبةً في إيجاد أسواقٍ وفرص عملٍ فتيةٍ للشعب الأمريكي، كما تعتبر أهم إنجاز لإدارة الرئيس كلينتون فيما يخص الإقليم اللاتيني.

الفرع الثالث: العلاقات الثنائية الأمريكية اللاتينية (1990-2008)

في هذا الفرع سيتم التطرق للعلاقات الثنائية بين كلًا من الولايات المتحدة ودول الإقليم اللاتيني محل الدراسة (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا) في الفترة الممتدة من 1989 – 2009 أي منذ نهاية الحرب الباردة إلى وصول الرئيس "**باراك أوباما**" إلى الحكم.

أولا: العلاقات الأمريكية الكوبية (1990-2008)

لم تؤثر التطورات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على العلاقات الأمريكية الكوبية كثيرًا مع بقاء الحصار والحضر التجاريٍ الأمريكيٍ المفروض منذ عقود وتمسك النظام الكوبي بمبادئه الشيوعية المتشددة.[2]

[1] رميدي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص. 167، 168.

[2] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص. 137.

زادت حدة الحصار الأمريكي بعد صدور قانون **(هيلمز بيرتون)** عام 1995 عن إدارة الرئيس "**بيل كلينتون**" الذي تم بموجبه فرض عقوباتٍ على كل الشركات المتعددة الجنسيات مهما كانت جنسيتها المستثمرة في كوبا أو لها علاقاتٌ تجاريةٌ مع كوبا.[1]

تسبب هذا الحصار المفروض على كوبا في رفع أصواتٍ تطالب بوقفه بحججٍ ودوافعٍ ذات بعدٍ إنسانيٍ لمحاولة التخفيف من معاناة الشعب الكوبي ونتج عنها إصدار إدارة الرئيس كلينتون عام 1999 قانونًا يسمح لأكبر عدد من الناس بالاتصال ببعضهم وتراخيص للسفر إلى الجزيرة وتأشيرات مؤقتة للكوبين القادمين إلى الولايات المتحدة، نتج عنه زيارة حوالي 200 ألف أمريكي لكوبا وتمكن 40 ألف كوبي الدخول إلى الولايات المتحدة، وفي مارس 2000 وضع رئيس مجلس العلاقات الخارجية "**جيس هالمس**" قائمة ترخيصاتٍ على إنهاء تعديل العقوبات على بيع الغذاء والدواء وتم في جويلية من نفس العام رفع الحضر على المبيعات الغذائية والطبية إلى كوبا بتصويت من مجلس النواب والشيوخ، في 2004 وبضغط من متشددي الجماعة الكوبية الأمريكية زاد الجمهوريون من القيود حيث رفعوا حد السفر من مرةٍ واحدةٍ كل سنةٍ إلى مرة كل ثلاث سنوات.[2]

لعبت الديمقراطية في كوبا متغيرًا هامًا جدًا في العلاقات، بحيث سعت الولايات المتحدة إلى وضع برامج إنسانيةٍ عديدة تدعم حقوق الانسان والديمقراطية بمساعدات مالية عام 2003 فقدرت ب 6 ملايين دولار وخصصت الإدارة الأمريكية مبلغ 21.4 مليون دولار كاعتمادٍ ماليٍ لنشاطات بناء الديمقراطية في كوبا، وخصص الكونغرس 9 ملايين أخرى في عام 2005.[3]

إن مساعي الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في كوبا لم تتم في هذه المرحلة لعدة عوامل أهمها العامل الانساني والمعيشي للكوبين نتيجة تداعيات الحصار الأميركي واستغلال الكوبين لهذه النقطة في كسب تعاطفٍ على

[1] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص. 137.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 137، 138.

[3] المرجع نفسه، ص. 139.

المستوى الداخل الأمريكي والدولي، كما أن الأفكار الشيوعية كانت لا تزال متأصلةً بشكلٍ كبيرٍ في الفكر الكوبي.

ثانيا: العلاقات الأمريكية المكسيكية (1990-2008)

تمتلك المكسيك خصوصيةً كبيرةً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية بحكم الحدود الجغرافية المشتركة الممتدة على 2000 ميل، والمسار التاريخي والثقافي القوي وتعتبر ملفاتٌ مثل أمن الحدود، الهجرة، المخدرات، والمبادلات التجارية على رأس الأولويات في العلاقات بين الدولتين.

إن ملف الهجرة عبر الحدود لا يشمل المكسيكيين فقط بل يتم اعتبار الحدود المكسيكية ممرًا أو معبرًا للكثير من الأمريكيين اللاتينيين من دول أمريكا الوسطى، تجنبت إدارة كلينتون في التسعينات فتح ملف الهجرة لعدم تهديد مفاوضات النافتا التي كانت ذات أهميةٍ شديدةٍ بالنسبة للولايات المتحدة، ثم في منتصف التسعينات تم تأسيس برنامج العدالة الأمنة للوطن، وتم مضاعفة ميزانية مكافحة الهجرة 3 مرات في عهد كلينتون في 1996، وقع كلينتون والرئيس المكسيكي "**أرنستو زيديلو**" " **Ernesto Zedillo**" عام 1997 إعلانًا مشتركًا للهجرة يتضمن العمل بشكلٍ كبيرٍ على احترام حقوق الانسان في التعامل مع هذه القضية.[1]

استمرت إدارة جورج بوش الابن في تطبيق سياسات كلينتون وتم تطويرها بزيادة أليات رقابة جديدة مثل الطائرات دون طيار لزيادة فعالية المراقبة على الحدود، وشكلت أحداث 11-9-2001 رؤيةً جديدةً داخل النظام الأميركي ككل لخطورة الظاهرة وضرورة التعامل معها بكل حزمٍ وجديةٍ، نتج عن هذا وضع خطةٍ مشتركةٍ سميت "**الحدود الذكية**" في قمة مونتيري في 22-03-2002 التي نصت على ضرورة حماية الحدود باستعمال أجهزة تكنولوجية متطورة.[2]

[1] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص. 141.

[2] المرجع نفسه، ص. 142.

تم في عهد بوش الابن وضع اقتراحٍ في 2004 يقوم على أن المهاجرين غير الشرعيين الذين يعملون في وظائف لا يتوفر فيها أمريكيون سيكونون بوضعيةٍ قانونيةٍ مؤقتةٍ، وجهودٌ للتسوية القانونية للمهاجرين غير الموثقين في الولايات المتحدة الذين يعملون بجدٍ ويلتزمون بدفع الضرائب، رفع مجلس الشيوخ في 2006 مقترحًا بشأن تقوية الحدود وذلك باستحداث سياجٍ مكون من ثلاث طبقات على طول الحدود ولمسافة 600 كلم لتعزيز فعالية المراقبة وقد أثار انتقادًا كبيرًا في المكسيك، عرض الرئيس بوش مقترحًا شاملًا لإصلاح ملف الهجرة وتم الإعلان عليه في 17 ماي 2007 وينص على تسهيل الحصول على البطاقات الخضراء في المستقبل والأخذ بالاعتبار مجموعة من المعايير كاللغة الإنجليزية ومهارات العمل والاستحقاق.[1]

سعت الولايات المتحدة الأميركية كذلك من خلال مبادرات إنعاش الاقتصاد المكسيكي للحد من هذه الظاهرة وتبعاتها كالتجارة بالمخدرات والإرهاب ولو نسبيًا، كما تستفيد المكسيك من التحويلات المالية الكبيرة التي يقوم بها المهاجرين نحو عائلاتهم بأكثر من سبعة ملايير سنويًا.[2]

ثالثا: العلاقات الأمريكية البرازيلية (1990-2008)

تقدم البرازيل نفسها كوسيطٍ في النزاعات خاصةً بين الدول الكبرى والصغرى وقد عرفت الديمقراطية في أواخر التسعينات بعد تخلي المؤسسة العسكرية عن الحكم في 1985 وإنشاء دستور عام 1988 الديمقراطي، لكن الديمقراطية لم تتم في أرض الواقع حتى عام 2000 بعد فوز أكبر حزب يساري في الانتخابات وخروجه من التهميش السياسي بقيادة الرئيس "**لولا دا سيلفا**" "**Lula da Silva** "، تمتلك البرازيل علاقاتٍ قويةٍ مع الولايات المتحدة خاصةً في الجانب الاقتصادي غير أن بروز مجموعة من الخلافات في هذه الفترة أدى إلى تغير في العلاقات الثنائية بين البلدين.[3]

[1] ميلود عطري، **مرجع سابق**، ص ص. 142، 143.

[2] المرجع نفسه، ص. 143.

[3] المرجع نفسه، ص. 146.

تعتبر الخلافات الاقتصادية أهم متغير في العلاقات بين البلدين ففي حين تحاول الولايات المتحدة منذ رئاسة بوش الأب فرض منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين ترى البرازيل ضرورة تعزيز التكتل الاقتصادي القائم في منطقة "**الميركسور**" المستقل عن المبادرة الأمريكية، يرجع ذلك للإدراك التام للبرازيل بعدم قدرتها على منافسة القدرات الأمريكية كما ترى البرازيل في الولايات المتحدة مفاوضًا غير ملتزمٍ وتدخل معها في العديد من النزاعات ذات البعد الاقتصادي والتجاري أمام منظمة التجارة الدولية، يقول الرئيس "**لولا دا سيلفا**":

[إن أمريكا عنيدة في الدفاع عن مصالحها، ويجب أن نكون أيضا عنيدين في الدفاع عن مصالحنا، والتي لا تتوافق كثيرًا مع مصالح الولايات المتحدة].[1]

يؤكد الرئيس دا سيلفا في هذا القول على أهمية الحفاظ على المصالح البرازيلية الاقتصادية والتجارية التي تتعرض لتهديدٍ كبيرٍ من طرف الولايات المتحدة، فهو يرى بأن الولايات المتحدة تحاول من خلال إقامة هذه المنطقة الحرة تحقيق الهيمنة وذلك يتعارض بشدةٍ مع جهود البرازيل للقيادة الإقليمية في أمريكا الجنوبية.

في هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة تمتلك أوراق ضغطٍ عديدة على البرازيل أهمها ما يلي:

• حجم الاستثمارات الأمريكية الكبيرة (أكثر من 400 شركة أمريكية عاملةٌ في البرازيل في ذلك الوقت).

• سيطرة الولايات المتحدة على منابع ومراكز المال الدولية باعتبار أن البرازيل في ذلك الوقت من أكبر الدول المدانة في العالم.[2]

[1] ميلود العطري، **مرجع سابق**، ص. 146.

[2] المرجع نفسه، ص. 147.

تميزت العلاقات الدبلوماسية في هذه الفترة بالحذر وعدم الثقة وفي سبيل إحتواء الرفض البرازيلي للمقترحات الأمريكية سعت الولايات المتحدة لإبداء استعدادها لإلغاء التعريفة الجمركية على حوالي 65% من واردات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية، ومن جهة أخرى منحت الولايات المتحدة الموافقة لصندوق النقد الدولي بمنح البرازيل قرضًا بقيمة 30 مليار دولار بعد نكسة الأزمة المالية في 1998.

بعد أحداث 11-09-2001 دعمت البرازيل الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب لكنها رفضت عسكرة جدول الأعمال في كولومبيا ودعت إلى حل المشاكل والنزاعات بالحوار بدل السلاح من خلال منظمة الدول الأمريكية وتدعو للعمل الجماعي مع كل دول الإقليم اللاتيني، انتقد الرئيس لولا داسيلفا حرب العراق التي افتقدت للتفويض الأممي ودعا الى مكافحة الإرهاب عن طريق المؤسسات الشرعية الدولية.[1]

هناك العديد من الجوانب الاقتصادية التجارية والأمنية التي تحكم واقع العلاقات بين البلدين في هذه الفترة، ورغم كل الاختلافات التي مرت بها العلاقات في هذه المرحلة الزمنية إلا أنها تبقى علاقاتٍ قويةٍ بين دولتين من أكبر الدول في النصف الغربي من العالم.

رابعا: العلاقات الأمريكية الفنزويلية (1990-2008)

تميزت العلاقات الأمريكية مع دولة فنزويلا بالتعاون التجاري والاستثماري والقضاء على الإنتاج والنقل غير القانوني للمخدرات في فترة حكم الحكومات الليبرالية المحافظة كحكومة الرئيس "**رافائيل كالديرا**" "**Rafael Caldera**"،[2]

[1] ميلود العطري، **مرجع سابق**، ص. 147.

[2] عبد الرحمن فهيم، "العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 30 يناير، 2023، (تمت الزيارة في 01-02-2024 الساعة: 13.45) https://2u.pw/9sE81Ine

سرعان ما توترت العلاقات بعد تولي الرئيس الاشتراكي "**هوغو تشافيز**" " **Hugo Chavez**" الحكم عام 1999، تزايدت التوترات بين البلدين بعد اتهام فنزويلا إدارة جورج بوش الابن بدعم محاولة الانقلاب الفاشلة في فنزويلا عام 2002، ثم تأزمت العلاقات حتى وصلت حد القطيعة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في سبتمبر 2008 تضامنًا مع بوليفيا بعد اتهام السفير الأمريكي بالتعاون مع الجماعات المعارضة للحكومة في البلاد.

انتهج الرئيس اليساري "**هوجو تشافيز**" سياسةً خارجيةً معاديةً للسياسة الخارجية الأمريكية في القارة اللاتينية والعالم، تكونت هذه السياسة من عدة نقاط خلافيةٍ جوهريةٍ بين البلدين هي:

- سعي الرئيس تشافيز إلى تكوين تكتلاتٍ إقليميةٍ مضادةٍ للولايات المتحدة.
- رفض الرئيس تشافيز للحرب العالمية على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة.
- تكوين علاقات سياسية والتجارية مع خصوم الولايات المتحدة مثل روسيا وإيران.
- سعي تشافيز للاستقلال والانعتاق من الهيمنة الأمريكية ونموذج الاقتصاد الليبرالي.

يمكن تمييز عدة محددات للعلاقات الأمريكية الفنزويلية في هذه الفترة تعتمد على الرؤية الخاصة بكل طرف منهما لطرف الآخر وهي:

• **على الجانب الأمريكي:** تتمثل في قصور الإدراك الأمريكي لتطورات السياسة الداخلية الفنزويلية وبعض دول القارة حيث وصل إلى السلطة حكام يساريون بفكرٍ معاديٍ للفكر الأمريكي ولم يكونوا مجرد مرحلةٍ مؤقتةٍ وعابرةٍ بل مثلوا اتجاهًا جادًا ضد الهيمنة الأمريكية بالإضافة إلى تراجع القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

[1] عبد الرحمن فهيم، **مرجع سابق**.

• **على الجانب الفنزويلي:** تتمثل في تنامي الهوية الاشتراكية الوطنية مع حكم الرئيس تشافيز ثم الدور الإقليمي لفنزويلا، وعلى الرغم من قدرات الولايات المتحدة الهائلة فإن سياسات الدولة الصغيرة قيدت وحددت وحتى أفشلت سياسات الولايات المتحدة في القارة كلها في أمد قصير، بالإضافة إلى نجاح وطنيين آخرين مناهضين لسياسات الولايات المتحدة في الوصول للحكم في عديد من دول القارة واستغلال الرئيس تشافيز الانقلاب على رئيس الهندوراس "**مانويل زيلايا**" "**Manuel Zelaya** " في 2009 لحشد الموقف الإقليمي الرافض لهيمنة الولايات المتحدة.

تدور القضايا التي حددت العلاقات بين الدولتين في هذه الفترة حول مفهومي القوة والمصلحة وامتدت هذه القضايا عبر إداراتٍ مختلفةٍ تشمل قطاعاتٍ مثل الاقتصاد والسياسة والأمن والجانب العسكري، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

1- القضايا الاقتصادية:

لقد كانت دافعًا نحو التصالح أو التنافر بين البلدين كارتباط الشركات الأمريكية بالطبقة الغنية في فنزويلا والذي خلق نُخبًا موالية تعتمد عليها الولايات المتحدة في تحقيق برامجها الاقتصادية والسياسية، والتي كانت سببًا في الرفض الداخلي الشديد لحكم الرئيس تشافيز بحيث شكل تهديدًا كبيرًا على هذه الطبقة، ولقد صب الرئيس تشافيز غضبه على هذه الشركات وعلى النخب المرتبطة بها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في أبريل 2002.

وتوجد كذلك قضية "**الشراكة التجارية**" حيث تعتبر فنزويلا من أكبر الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة وقد أدت كل هذه التوترات بين البلدين إلى إجبار الكثير من الشركات الأمريكية إلى تخفيض أو إيقاف نشاطها في فنزويلا.[1]

[1] عبد الرحمن فهيم، **مرجع سابق**.

2- القضايا العسكرية والأمنية والثقافية:

وتشمل البعثات العسكرية والمساعدات الأمريكية وقد لعبت دورًا مهمًا في التأثير على العلاقة بين البلدين، حيث ترى فنزويلا أن المساعدات الأمريكية أداةٌ لإحداث الانقلابات العسكرية بالسيطرة الناعمة على القوات الفنزويلية.

3- القضايا السياسية:

تتمايز بين قضايا سياسيةٍ داخليةٍ ومسائل إيديولوجيةٍ فكريةٍ على النحو الآتي:

• **الهيمنة الأمريكية:** ففي بداية حكم المحافظين الجدد المتزامن مع صعود الرئيس تشافيز للحكم في فنزويلا كانت الولايات المتحدة تريد بسط سيطرتها على العالم لكن الرئيس تشافيز رأى أن الهيمنة الأمريكية يجب مقاومتها وعدم الاستسلام لها.

• **الهوية الوطنية:** حيث حددت الهوية الوطنية الاشتراكية البوليفية سلوك فنزويلا في سياستها الداخلية والخارجية بتمسكها بالقيم الاشتراكية فيها ورفضها لكل ما هو ليبراليٌ رأسماليٌ.

• **الموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان:** أصرت الولايات المتحدة على انتقاد حكومة الرئيس تشافيز كثيرًا بحجة أنه لم يطبق الديمقراطية وأنه انتهك حقوق الإنسان خاصةً عندما حاول زيادة سلطاته.

• **تهريب المخدرات:** أنهى الرئيس تشافيز في هذا الخصوص التعاون مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية في عام 2005 وسط اتهامات بأن عملائها ينتهكون السيادة الفنزويلية.[1]

[1] عبد الرحمن فهيم، **مرجع سابق.**

• **التأميم والتوجه الاشتراكي:** كانت سلسلة التأميمات التي قام بها الرئيس تشافيز محل اعتراضٍ من الولايات المتحدة وتسببت في النهاية في إضعاف الاقتصاد الفنزويلي كثيرًا، بدأ تشافيز في أبريل 2008 حملة تأميم في مجال التجارة والصناعات الثقيلة والزراعة والتمويل والنفط والاتصالات والطاقة الكهربائية ليحكم بذلك قبضته على الاقتصاد الفنزويلي ككل.

• **التحيز الإعلامي الأمريكي:** يتسلط الإعلام الأمريكي على فنزويلا ويتناولها بالنقد والتقريع مما يخلق رأيًا أمريكيًا منحازًا ضدها وضد كل القادة الثوريين في القارة.[1]

إن التواجد الأمريكي في الإقليم اللاتيني لم ينقطع في الفترات السابقة لتسلم إدارة الرئيس باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة، بل تراجع لعدة عوامل أهمها التغيرات والتطورات التي فرضتها الساحة الدولية، كذلك طبيعة السياسات التي انتهجتها الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة تجاه هذا الإقليم والتي ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في تحديد وبلورة مسار العلاقات مع دوله، ورغم هذا التراجع بقيت الولايات المتحدة الشريك الاقتصادي والسياسي الأول في المنطقة التي تندرج ضمن الأولويات الكبرى للدولة.

[1] المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مكانة الإقليم اللاتيني في الأولويات الاستراتيجية الأمريكية في الفترة (2009-2017)

يعتبر الإقليم اللاتيني منطقة نفوذٍ وحديقةٍ خلفيةٍ للولايات المتحدة بحكم قربه الجغرافي منها ولما فيه من مواردٍ وثرواتٍ وقوةٍ بشريةٍ كبيرةٍ، اكتسب على مر السنين أهمية متزايدةً لدى صناع القرار الأمريكيين خاصةً بسبب جذب الإقليم بعد الحرب الباردة للمنافسة الخارجية من قوى دوليةٍ مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي مما شكل تهديدًا للمصالح الأمريكية في الإقليم وأصبح يتميز بحكم ذلك بأهمية جيواستراتيجية، وتجدد الاهتمام بالإقليم اللاتيني إبان إدارة الرئيس أوباما.(المبحث الأول)

اتبعت إدارة الرئيس أوباما نهجاً جديداً قائمًا على الدبلوماسية والحوار والقوة الناعمة في تعاملها مع القضايا الدولية والإقليمية بهدف تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من المصالح الأمريكية، فجاءت دول مثل المكسيك وكوبا والبرازيل وفنزويلا في مقدمة الدول التي اهتم بها من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية، كما سعى إلى إيجاد الحلول لمختلف القضايا التي شغلت إدارته مع الأطراف اللاتينية كقضايا الديمقراطية، حقوق الإنسان، مكافحة المخدرات والإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الدفاع، البيئة، الأوبئة. (المبحث الثاني)

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: التغير في الأولويات والرؤى الاستراتيجية

تحاول الدراسة في هذا الإطار تحديد مكانة أمريكا اللاتينية ضمن الأولويات الإستراتيجية الأمريكية، بداية سيتم تحديد جيواستراتيجية الإقليم اللاتيني ويتضمن ذلك الموقع الجغرافي والفلكي ضف إلى ذلك الأهمية الجيواستراتيجية والجيواقتصادية للإقليم بالنسبة للولايات المتحدة، ثم سيتم التطرق للمكانته ضمن الأولويات الاستراتيجية لإدارة الرئيس "**باراك أوباما**" فور وصولها للحكم في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتجية – الجيواقتصادية للإقليم اللاتيني

الفرع الأول: جيوسياسية إقليم أمريكا اللاتينية

تقع أمريكا اللاتينية في النصف الغربي من الكرة الأرضية تمتد على ما يقرب من 90% بين دائرة عرض 33° شمالًا 56° جنوبًا وتتضمن هذه الدوائر[دائرة العرض الاستوائية ومداري الجدي والسرطان]، وبين خطي طول 35° شرق القارة و8.5° غرب القارة، يشكل نهر ريو غراندي حدودها الشمالية الغربية وخليج المكسيك والبحر الكاريبي، أما حدودها الجنوبية فتتضمن مياه مشتركة للمحيطين الأطلسي والهادي الذين يفصلانها عن القارة القطبية الجنوبية، تبلغ مساحة أمريكا اللاتينية 20.111.457 كيلومترً مربعً أي ما يقارب 3.9% من مساحة الكرة الأرضية أو 14.1% من مساحة أراضيها، وتوضح الخريطة أسفله الموقع الجغرافي للإقليم اللاتيني بمختلف دوله والمناطق المشكلة له.[1]

[1] موقع ويكيبيديا، "أمريكا اللاتينية" تاريخ النشر: 01-05-2024، (تمت الزيارة في 21-05-2024 الساعة: 13:29) https://2u.pw/xWKhxf6s

الخريطة رقم 06 : الخريطة السياسية لإقليم أمريكا اللاتينية

Source: Peter Hermes Furian, Getty Images, *https://2u.pw/LAh3sRoN*, (accessed 25-04-2024 at: 15:35).

ينقسم الإقليم اللاتيني بدوره إلى عدة مناطق فرعيةٍ على أسس: الجغرافيا، السكان، السياسة، الثقافة والمناطق الفرعية الأساسية هي أمريكا الشمالية والتي تضم المكسيك وأمريكا الوسطى التي تضم دولًا كالسلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، بنما، ومنطقة الكاريبي الذي يضم حوالي 7000 جزيرة ومن أهم دوله كوبا، الهندوراس، جمهورية الدومينيكان، وأخر منطقةٍ فرعيةٍ هي أمريكا الجنوبية وتعتبر أكبر إقليم فرعي في أمريكا اللاتينية وتضم دولًا عديدة أهمها البرازيل والأرجنتين والتشيلي وفنزويلا وكولومبيا.[1] (لاحظ الخريطة أسفله)

[1] موقع ويكيبيديا، **مرجع سابق**.

الخريطة رقم 07: المناطق الفرعية المشتركة في أمريكا اللاتينية

المصدر: https://2u.pw/xWKhxf6s(تمت الزيارة في 24-03-2024 الساعة: 14:35).

الفرع الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم اللاتيني

إن الإقليم اللاتيني من بين المناطق التي مثلت لعقودٍ أهميةً جيوسياسيةً كبيرةً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها الجغرافي المقارب ومواردها الضخمة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي منذ صدور مبدأ مونرو في عام 1823، وحتى نهاية حقبة الحرب الباردة فقد تحولت هذه الأهمية الجيوسياسية التي يتميز بها الإقليم اللاتيني إلى أهميةٍ جيواستراتيجيةٍ وذلك بفعل عامل جذب المنافسة الدولية للمنطقة خاصةً الأوروبية والصينية والروسية التي مثلت تحدياً كبيراً بالنسبة لنفوذ الولايات المتحدة في الإقليم، ويمكن الإشارة إلى هذه التهديدات على النحو التالي :

ترجع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الإقليم اللاتيني إلى تاريخٍ طويلٍ من الروابط الثقافية والاستعمارية والاقتصادية، غير أن التقارب الفعلي المهدد للمصالح الأمريكية بدأ في فترة التسعينات حيث أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً سياسياً واقتصادياً مهماً لدول المنطقة.

يتمثل التهديد الصيني أساساً في زيادة الاستثمارات وتوسيع العلاقات التجارية مع العديد من دول المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية منذ بداية القرن الواحد والعشرون، وهذا التغير في واقع العلاقات بين الصين والنصف الغربي من العالم أكسب الإقليم اللاتيني أهمية جيواستراتيجية كبيرةً للولايات المتحدة.

تزايد التواجد الروسي في المنطقة اللاتينية خلال الفترة من 2006 إلى 2016 زيادةً ملحوظةً من خلال ارتفاع معدلات تجارة روسيا مع دول أمريكا اللاتينية بنسبة 44% لتصل إلى 12 مليار دولار، يتجه ما يقرب من نصف الصفقات التجارية لروسيا إلى البرازيل والمكسيك، وتتركز الاستثمارات الروسية في أمريكا اللاتينية بشكل واضح في قطاع النفط والغاز، وفي الوقت نفسه عملت روسيا على تعزيز شراكتها الأمنية ووجودها في أسواق الأسلحة بالإقليم اللاتيني والتي توجهت غالبيتها إلى فنزويلا.[1]

الفرع الثالث : الأهمية الجيواقتصادية للإقليم اللاتيني

لطالما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إقليم أمريكا اللاتينية حديقةً خلفيةً استراتجيةً ومنطقة نفوذٍ حيويةٍ ومصدرًا أساسيًا لمختلف المواد الأولية والطاقوية التي تحتاج إليها، مما يجعلها هامةً جدًا في سياستها الخارجية، ما يهم الدراسة في هذا الفرع هو المصالح الأمريكية الاقتصادية في المنطقة وأولى بوادر التواجد الإقتصادي الأمريكي في الإقليم اللاتيني.

[1] صدفة محمد محمود، "هل تكون أمريكا اللاتينية ساحة الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، 23-05-2024، (تمت الزيارة في 03-02-2024 الساعة: 16:33) https://acpss.ahram.org.eg/News/17384.aspx

بدأت الولايات المتحدة في توسيع مصالحها الاقتصادية بصورة رئيسية في كوبا وأمريكا الوسطى، وذلك بشراء العديد من المزارع الكبرى التابعة لشركة الفواكه المتحدة **(UF.CO)** التي احتكرت زراعة الكرز وتجارته وخطوط شحنه والكثير من ملحقاته في نهاية القرن التاسع عشر.[1]

انجذبت بعدها الاستثمارات الأمريكية لاسيما شركة الفواكه المتحدة التي كانت موردًا مهمًا للاقتصاد الأمريكي، كذلك شركة السكك الحديدية الدولية **(IRCA)** وشركة الطيران أمريكا أيرويز (**America airways**) وشركة **(EBSCO)** وبعض الشركات النفطية في دول مثل فنزويلا، وتوالت بعدها الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية في المنطقة نظرًا للتوفر الإقليم اللاتيني على الموارد واليد العاملة الرخيصة والسوق الفتية ما أكسبه أهميةً اقتصاديةً ضخمةً.[2]

المطلب الثاني: الرؤى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني (2009 – 2017)

الفرع الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما

من خلال دراسة مختلف الكتابات التي تناولت فترة الرئيس "**باراك أوباما**" " **Barak Obama**" يتضح تميزه بتبني النهج الواقعي الذي يتخلله بعض الممارسات المثالية بما يقتضيه التعاطي مع تفاعلات البيئة الدولية، حيث أنه يؤمن بضرورة الحذر في التدخل في الشأن الداخلي للدول ولا يتم إلا في حالات الأزمات والأخطار الكبرى بموجب مبدأ الإلتزام بالمسؤولية الدولية لحماية أي دولة تتعرض لخطر الإبادة والمجازر أو غيرها،[3]

---

[1] أ.س غرنفيل، ***الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين***، تر. علي مقلد، ط.1، م.4 (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2012)، ص. 9.

[2] محمد يحيى أحمد الجوعاني، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه غواتيمالا 1951-1954"، ***مجلة دراسات في التاريخ و الأثار***، ع.61 (نوفمبر 2017)، ص. 793.

[3] إبراهيم أحمد السيد ليلى، "السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهدي أوباما و ترامب "دراسة تقويمية مقارنة"، ***المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية***، (مصر: جامعة الاسكندرية) م.5، ع.10 (جويلية، 2020)، ص. 112.

التزم كذلك أوباما في عقيدته بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم بشرط ألا تؤثر على مصالح وأهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية في العالم، يمكن ملاحظة ذلك أثناء ثورات الربيع العربي حيث دعا لإقامة نظم ذات توجه ديمقراطي في منطقة.

أعطى الرئيس" باراك أوباما" المنظمات الدولية أهميةً بالغةً وكان يرى ضرورةً ملحةً لإعادة بناء التحالفات على الصعيد الدولي من أجل مجابهة التهديدات المشتركة وتدعيم الأمن والسلم الدوليين بما يتوافق مع نهجه المثالي، أعطى إهتمامًا كبيرًا للقوة الناعمة كأداة بديلة للقوة الصلبة العسكرية.[1]

مبدأ أوباما للسياسة الخارجية

قدم أوباما العناصر الأربعة المشكلة لمبدئه في السياسة الخارجية الكفيلة بتحقيق القيادة الأمريكية عالميًا، وفقًا لأوباما يجب الميل إلى ممارسة ضبطٍ أكبر للنفس وتوظيف أدوات القوة الأمريكية الأخرى أولًا قبل التفكير في استخدام القوة العسكرية، وتتمثل العناصر الأربعة لمبدئه في السياسة الخارجية كما فصلها هو بنفسه في أخر خطاب له في أكاديمية "**ويست بوينت**" "**West Point Academy**" في 28 ماي 2014 بما يلي:

• **أولا**، ستستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية أحاديّاً إن دعت الضرورة لذلك، في حال تطلبت مصالحنا الأساسية ذلك، عندما يكون هناك خطر محدق بشعبنا، وعندما يهدد اقتصادنا، أو عندما يكون أمننا وأمن حلفائنا في خطر.

• **ثانيا**،أكبر تهديد مباشر يحدق بالولايات المتحدة داخليًا وخارجيًا في المستقبل المنظور هو الإرهاب، غير أنه حسب وجهة نظر أوباما الاستراتيجية المضادة القائمة على غزو الدول التي تحتوي على شبكات ومنظمات إرهابية هي استراتيجيةٌ ساذجةٌ وغير قابلةٍ للاستمرار ويركز بدلًا عن ذلك على العمليات[2] العسكرية الخاصة

[1] إبراهيم أحمد السيد ليلى، **مرجع سابق**، ص. 112.

[2] أسامة أبو ارشيد، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (يونيو 2014)، ص ص. 7، 8.

والهجمات بطائرات بدون طيار، كما أعطى مكافحة الإرهاب واللأمن مكانةً خاصةً في تعامله مع دول الإقليم اللاتيني.

• **ثالثا**، التحرك يكون عبر المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو عبر التحالفات العسكرية كحلف الناتو وذلك حتى تكون هناك شراكة في التكاليف إذ يقوم منطق إدارة أوباما السعي للحصول على شرعية ودعم دوليّين، فضلًا عن محاولة التحاور مع الخصوم، بمعنى آخر يؤكد أوباما مجددًا على فاعلية الأدوات الأخرى، كالدبلوماسية، العقوبات الاقتصادية، بناء التحالفات.

في هذا الإطار ثمة مفارقةٌ واضحةٌ بين مبدأ الرئيس أوباما ومبدأ سلفه جورج بوش الابن فإدارة بوش كانت تؤكد على حق الولايات المتحدة في التصرف أو التحرك الأحادي في حال تهديد الولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال سواء كان ذلك بغطاءٍ شرعيٍ أو لا، وفي المقابل يؤكد مبدأ أوباما على الأولوية الشديدة لمحاولة التحرك أولًا عبر الأطر القانونية الدولية والتحالفات الإقليمية والدولية.

• **رابعا**، الدعم الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبارها قضية أمنٍ قوميٍ، هنا ينتقد أوباما كل أشكال القمع والفساد والحكم الشمولي ويشير إلى العديد من الإضطرابات في دول الإقليم اللاتينيي وأعمال القمع التي تعاني منها شعوب هذه الدول، ويؤكد على جدية المساعي الأمريكية في هذا المجال من خلال الدبلوماسية والمساعدات الخارجية والشراكات مع الحكومات والأفراد.[1]

تلخص فكر أوباما في رغبته للعودة إلى الواقعية السياسية في الشؤون الخارجية وسارت سياسته الخارجية على خطى إدارة الرئيس كلينتون السابقة،[2]

[1] أسامة أبو ارشيد، **مرجع سابق**، ص ص. 8 - 13.
[2] فواز جرجس، ***أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب و السياسات***، ط2. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص. 24.

بالعودة إلى سياسة القوة والمصالح الوطنية، مع تأكيدٍ أخفٍ على حقوق الإنسان وسيادة القانون، قال رجل الأعمال الفرنسي "**روبرت دريفوس**" "**Robert Dreyfus**" **[يبدو أنه من المحتمل أن يتولى أوباما استعادة التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والذي كان يحكم السياسة الخارجية خلال الحرب الباردة وعقد التسعينات من القرن العشرين، مع تحديث هذا التوافق ليناسب عالم ما بعد 9/11].**[1]

من خلال النقاط التي ركز عليها أوباما في هذا المبدأ يتضح جليًا أن سياسته الخارجية تقوم على إيجاد التوازن بين الحفاظ على المصالح الأمريكية الأساسية ولو اضطر إلى استخدام القوة العسكرية من جهة، والابتعاد عن التورط العسكري غير المنطقي من جهة أخرى بالإضافة كذلك إلى التركيز على مكافحة الإرهاب باعتباره أكبر خطرٍ يهدد الولايات المتحدة، مع ضرورة الإعتماد على الجهات الدولية الأخرى لتدخل وحل النزاعات بهدف تخفيف الحمل على الولايات المتحدة وتقاسم التكاليف والمسؤولية، والدعم المستمر والغير مشروط لحفظ الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

الفرع الثاني: تعاطي إدارة باراك أوباما مع مخرجات إدارة جورج بوش الابن في الإقليم اللاتيني

في فترة حكم الرئيس "**جورج بوش الابن**" "**George W. Bush**" ازدادت كراهية العالم للولايات المتحدة لأنها لم تحترم وعودها ورمزية شعاراتها عن الديمقراطية، ولم تحترم كذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يؤكد في هذا المقام الكاتب "**نعوم تشومسكي**" "**Noam Chomsky**" من خلال تمعنه في استراتجية الأمن القومي

[1] فواز جرجس، **مرجع سابق**، ص. 24.

الأمريكي الصادرة أثناء حكم إدارة بوش الابن أنها خالية من ذكرٍ للقانون الدولي أو[1]

لميثاق الأمم المتحدة فأسبقية القانون على القوة كانت أهم شيئ في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها في الألفية الثالثة تختفي تمامًا لصالح الاستخدام المفرط للأداة العسكرية واستمرت إدارة بوش على هذا النهج حتى وصول إدارة الرئيس "باراك أوباما" إلى الحكم.[2]

ورثت إدارة الرئيس أوباما عند وصولها إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة عدة ملفات حساسة على الصعيدين الداخلي والخارجي للدولة الأمريكية، فداخليًا كانت الولايات المتحدة تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية والركود منذ عام 2008، مما أدى إلى تأزم أوضاع المؤسسات المالية في البلاد، هذا بالإضافة إلى معدلات الفقر والبطالة المرتفعة كما جاء في التقرير الصادر عن مكتب الإحصاء الأمريكي "**United States Census Bureau**"، أن معدل الفقر قد قفز من 12.5% عام 2007 إلى 13.2% خلال عام 2008، وهي أعلى نسبة فقرٍ تسجلها البلاد منذ عام 1997 كما جاء في التقرير أن عدد الأمريكيين الذين يعانون من الفقر قفز من 37.3 مليون نسمةٍ عام 2007 إلى 39.8 نسمةٍ عام 2008، وقد ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة من 7.2% في 2008 إلى 9.7% في 2009 في أول عام من فترة حكم إدارة الرئيس أوباما وهي أعلى نسبة بطالةٍ تشهدها البلاد منذ 26 عامًا.[3]

كذلك العديد من الملفات الأخرى مثل النظام الصحي المتداعي وملف الهجرة غير النظامية والتهديدات القادمة من الحدود الجنوبية للولايات المتحدة وغيرها من المشاكل التي كان لابد من مواجهتها.

---

[1] حسام كصّاي، ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب***، تح. هادي الشيب، سميرة ناصري، ط1. (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017)، ص. 189.

[2] حسام كصّاي، مرجع سابق، ص. 189.

[3] موقع BBC news، "معدلات الفقر في الولايات المتحدة الأعلى منذ 11 عاما"، 10-09-2010، (تمت الزيارة في 20-04-2024 الساعة: 15:04) https://2u.pw/4ryu0Urq

أما خارجيًا فقد ورثت إدارة الرئيس أوباما حربين مكلفتين في العراق (2003) وأفغانستان (2001) أثارتا السخط الداخلي، إلى جانب التهديدات النابعة من المنظمات الإرهابية كالقاعدة والخلافات المستمرة مع كوريا الشمالية وإيران والعلاقات المتوترة مع روسيا، والأهم من ذلك هو الصعود الصيني الذي أصبح يقلق الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل، بالإضافة إلى الملف الفلسطيني والتغير المناخي والإنتشار النووي[1].

كما ورثت إدارة الرئيس أوباما عن سلفها علاقات جد متوترةٍ مع بوليفيا، فعند وصولها للحكم وجدت الدولتين من دون علاقات دبلوماسية أو سفراء وذلك راجع لطرد بوليفيا السفير الأمريكي في سبتمبر 2008 على أساس أن الولايات المتحدة تتدخل في شؤون بوليفيا الداخلية وتتجسس عليها، وذلك على خلفية لقاء السفير الأمريكي "**فيليب غولدبرغ**" "**Philip Goldberg** " على انفرادٍ مع زعماء المعارضة في وقت كان فيه جزءٌ كبيرٌ من المعارضة متورطًا في جهودٍ عنيفةٍ لزعزعة استقرار الحكومة؛ خاصةً مع عدم إدانة الولايات المتحدة هذا العنف أو حتى تقديم التعازي عندما قُتل العشرات من أنصار الحكومة في باندو في سبتمبر 2008.[2]

رأت إدارة الرئيس أوباما أن اعتماد إدارة سلفها خارجيًا على استخدام الأداة العسكرية بشكلٍ مفرطٍ وتهميش ضرورة الإتصال المباشر مع الخصوم تسببت في ضررٍ جسيمٍ لمصالح أمريكا الحيوية وسمعتها عالميًا، مستدلًا بالسياسات التي تم انتهاجها ضد الدول المارقة في الإقليم اللاتيني مثل كوبا وفنزويلا.[3]

---

[1] ليلى أحمد السيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 114.

[2] Mark Wiesbort, "Obama's Latin America policy: continuity without change", **Centre of Economic and Policy research**,(may 2011), p. 05.

[3] فواز جرجس، **مرجع سابق**، ص. 22.

الفرع الثالث: الأولويات الاستراتيجية لإدارة الرئيس باراك أوباما في الإقليم اللاتيني

لم يتوقع المراقبون والخبراء الاستراتيجيون أن يحتل الإقليم اللاتيني مكانةً في الأولويات الاستراتيجية لإدارة الرئيس "باراك أوباما" غير أن إدارة أوباما أبدت اهتمامها ورغبتها في توطيد العلاقات مع دول المنطقة وفتح صفحةٍ جديدةٍ مع الدول التي كانت الولايات المتحدة تكن لها العداء سابقًا مثل كوبا، كما ظهرت أهمية عدة دول مثل المكسيك وذلك لعدة أسباب أهمها وقوع هذه الدول على حدود الولايات المتحدة الجنوبية التي أصبحت رخوة بسبب التوافد الهائل للمهاجرين من كل أنحاء الإقليم اللاتيني الذين أصبحوا جزءً من القوى العاملة في الولايات المتحدة، تضمنت وعود الرئيس أوباما الإنتخابية وضع قضية الهجرة على رأس أولوياته الاستراتيجية معلنًا أنه سيتخذ إجراءات أكثر حزمًا تجاه كل مشتبه به أو مجرمٍ يعبر إلى الولايات المتحدة بشكلٍ غير قانونيٍ، إلى جانب تخصيص حوالي 1.1 مليار دولار في عام 2009 لتدعيم السياج على الحدود مع المكسيك تأكيدًا على سياسة إدارة "جورج بوش" الأب المتعلقة بتأمين الحدود.[1]

في إطار سياسة إدارة الرئيس أوباما القائمة على القوة الناعمة والدبلوماسية وتبني سياسة الحوار وتجنب التصعيد مع الحكومات اليسارية في الإقليم اللاتيني على عكس سابقيه نجد وعودًا لمحاولتها للتقارب مع حكوماتٍ لاتنيةٍ أهمها حكومة "**لولا داسيلفا**" "**Lula da Silva**" في البرازيل وحكومة "**هوغو تشافيز**" "**Hugo Chavez**" في فنزويلا ووضعها ضمن أولوياتها في الإقليم اللاتيني.[2]

تعتبر قضايا التجارة بالمخدرات والأسلحة والبشر والتي بدأت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 من أهم الأولويات التي انتهجتها إدارة الرئيس "باراك أوباما" في تعاملها مع الإقليم اللاتيني، كما رأت أن الوسيلة المثلى لتعامل معها يتمثل في [3]

[1] ليلى أحمد السيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 115.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 130، 131.

[3] المرجع نفسه، ص. 115.

التعاون والتنسيق المتبادل مع عدة دول في المنطقة سواءً على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف في المنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية وقد شكل ذلك تحديًا حقيقيًا وصعبًا بالنظر إلى تعامل الإدارات السابقة مع دول المنطقة من منظورٍ أمنيٍ فقط بعيدًا عن أي اعتبارات أخرى.[1]

تعهد الرئيس "باراك أوباما" بمحاصرة قوة ونفوذ الصين المتناميين في الإقليم اللاتيني وفق خطةٍ استراتيجيةٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ بدأت إدارته في تنفيذها منذ أول عامٍ لها في الحكم، ويتم ذلك عن طريق التغلغل في مجالها الحيوي بإقامة تحالفاتٍ وبناء القواعد العسكرية في دول جوارها مثل اليابان، كوريا الجنوبية وأستراليا، وأول خطوة قام بها الرئيس أوباما في هذا الخصوص هي توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق أسيا في 2009.[2]

ورثت إدارة الرئيس "باراك أوباما" علاقات جد متوترة مع روسيا وذلك يرجع لملف الدرع الصاروخي الذي تعتبره الولايات المتحدة أمراً أساسيًا لضمان أمنها من أي أخطارٍ مستقبليةٍ، وتعتبره روسيا من الجانب الأخر تهديدًا لأمنها القومي بسبب قدرته على تحييد الدفاعات الروسية النووية، وبدى من خلال حملة الرئيس أوباما أن الدرع الصاروخي لن يأتي ضمن أولوياته الخارجية وأن هنالك نية لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع روسيا، كما وعد بالعمل من أجل بناء علاقات جيدةٍ مع روسيا واستخدام سياسة ضبط النفس تجاه جيران روسيا والتعامل ببراجماتية فيما يتعلق بالسياسة الداخلية الروسية،[3] ومن أهم النتائج المرجوة من هذه السياسات الهادفة لتحسين العلاقات مع روسيا هو تقييد النفوذ الروسي في الإقليم اللاتيني ووضع حد للعلاقات المتنامية بينها وبين دول المنطقة التي تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة التي توصف بعمقها الإستراتيجي.

[1] ليلى أحمد السيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 115.

[2] المرجع نفسه، ص. 140.

[3] المرجع نفسه، ص. 145.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (عهد الرئيس باراك أوباما)

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

في ضوء التحديات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديًا كالأزمة التي شهدها العام 2008 إبان عهد الرئيس "جورج بوش" الابن وانتخاب الرئيس "باراك أوباما" وتبنيه لأداءٍ استراتيجيٍ جديدٍ لبعث رسالة واضحة على استمرار قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في تجديد نفسها، حددت إدارة أوباما مجموعة من الأهداف لردم الفجوات والضعف الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي لاسيما في المدة الممتدة من عامي (2001-2009) نتيجة للتدخلات العسكرية المكلفة فضلًا عن الأزمات الاقتصادية.

ومن أهم الأهداف التي حددتها إدراة باراك أوباما في المجال الاقتصادي ما يلي:

• حماية مصادر الطاقة وتأمين طرق نقلها التي يعتبر النفط والغاز الطبيعي في مقدمتها.

• السيطرة على المجالات الحيوية في العالم عن طريق توسيع هيمنتها ونفوذها ومنع أعدائها من السيطرة على المجالات الحيوية للمصالح الأمريكية، يأتي الإقليم اللاتيني بمقدراته الاقتصادية في مقدمة المجالات الحيوية المهددة خاصةً بعد بداية التهديد الصيني الروسي الأوروبي.

• إنعاش الاقتصاد الأمريكي بما يساهم بتعزيز الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السيطرة على المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي عامةً والإقليمية خاصةً مثل النافتا ومنظمة الدول الأمريكية.[1]

[1] مؤمن طارق صالح، "القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: النهرين، كلية العلوم السياسية القاهرة، 2015-2016)، ص ص. 133-137.

• تقويض التكتلات الاقتصادية الجديدة من قبل الدول الكبرى كالصين وروسيا والعمل على إحتوائها لحماية المصالح الأمريكية، سيتم في هذا السياق العمل على وضع حد للتقارب اللاتيني مع الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة عدوة لها مثل التقارب الفنزويلي- الروسي والتقارب البرازيلي-الصيني.[1]

يعمل أوباما في سياق هذه الأهداف على الترميم أو التجديد الاقتصادي وإعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة التي تضررت كثيرًا مع نهاية عهدة إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن وإعادة ترتيب الخيارات الاستراتيجية الأمريكية.

الفرع الثاني: الأهداف السياسية

بعد فشل نهج إدارة الرئيس بوش القائم على القوة الصلبة والعامل الأمني في تحقيق الأهداف السياسية للولايات المتحدة حاولت إدارة الرئيس أوباما ردم هذه الفجوات في ظل الحاجة لتبني أليةٍ استراتيجيةٍ جديدةٍ لتسويق للمطامح السياسية للولايات المتحدة ومن أهم هذه المطامح مايلي:

• تأكيد الهيمنة الأمريكية والقيادة العالمية والإقليمية عن طريق تكفيف مشاركتها الفعالة في قضايا الأمن الدولي كالملف النووي الإيراني والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية.

• إعادة الهيبة والسمعة الدولية وشرعنة التصرفات الأمريكية الدولية، ففي إطار إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن تم تعلية خيار القوة كوسيلة للقيادة والريادة العالميتين التي أدت إلى تدني كبير في سمعة الولايات المتحدة عالميًا وإقليميًا بين جيرانها في الإقليم اللاتيني وذلك نتيجة ارتكازها على نهج القوة المفرطة، فلقد أدركت إدارة الرئيس أوباما ضرورة تبني ألية تقوم على القوة الناعمة والأداة الدبلوماسية والتعاون في حل الأزمات بدل الأداة العسكرية.[2]

[1] مؤمن طارق صالح، **مرجع سابق**، ص. 137.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 138، 139.

• قيادة التغير الدولي، وتعني إدارة التغير واستثمار الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المحددة بكفاءة عالية وفاعلية وتبرز هنا أهمية عملية اتخاذ القرار الرشيد والرقابة الدقيقة الهادفة إلى بناء صورةٍ من التحقق المستمر لضبط تداعيات حالة التغير الدولي، لتحقيق هذه الغاية سعت إدارة الرئيس أوباما لتجنيد طيفٍ واسعٍ من مفكري ومنظري وأساتذة جامعات ومراكز البحوث والشخصيات المؤثرة بالولايات المتحدة في سبيل انضاج استراتيجية شاملةٍ قائمةٍ على أساسٍ فكريٍ جديدٍ طبقًا لمستجدات مصادر التهديد.[1]

سعت إدارة الرئيس أوباما إلى تبني سياسة قائمة على إسترجاع المكانة الأمريكية وتحقيق الهيمنة الشاملة والتدخل في سير مختلف عمليات التغير التي تطرأ على النظام الدولي بما يتناسب مع المصالح الأمريكية وأجندتها السياسية.

الفرع الثالث: الأهداف الأمنية

تم استخدام القوة الصلبة بشكلٍ مفرطٍ في الفترة التي سبقت وصول الرئيس "باراك أوباما" وتم اعتمادها كمرتكزٍ لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، وقد ظهرت أثارها السلبية جلياً في استنزاف القدرات المادية والبشرية للولايات المتحدة، لذلك سعت إدارة الرئيس "باراك أوباما" إلى توظيف القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مع الآلة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ومشاركة الحلفاء في تحمل الأعباء والمحافظة على القوتين المادية والبشرية الأمريكية من الاستنزاف، كما لجأ أوباما إلى ترشيد وعقلنة الأداء الاستراتيجي الأمني للولايات المتحدة، من أهم الأهداف التي تسعى إدارة أوباما لتحقيقها مايلي:

• وضع حد لتوظيف فلسفة القوة الصلبة نتيجة للإستنزاف المباشر لقدراتها العسكرية في الحروب المباشرة.[2]

[1] مؤمن طارق صالح، **مرجع سابق**، ص ص. 139، 140.

[2] المرجع نفسه، ص. 144.

• الأخذ بعين الاعتبار الخطر الذي تشكله الاستعمالات الغير عقلانية للقوة الصلبة على النمو الاقتصادي والمصالح المالية على حد تعبير الرئيس أوباما.

• العمل على دفع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في تحمل الأعباء العسكرية التي استنزفت القدرات الأمريكية.

• ضمان أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدة أراضيها وسلامة مواطنيها وحريتهم قبل كل شيئ باعتبارها ثوابتً في السياسة الأمنية ومكافحة كل التهديدات.[1]

ركز أوباما في سياسته الأمنية على تجنب المشاركة في أي عمليات عسكرية لا تمثل خطورة قصوى على الأمن القومي الأمريكي والانسحاب من كل ميادين المعارك التي ينشط فيها الجيش الأمريكي (العراق وأفغانستان)، بالإضافة إلى كبح الاستنزاف المستمر للقطاع الاقتصادي لصالح القطاع الأمني بفرض المشاركة مع الحلفاء في تحمل الأعباء الأمنية.

الفرع الرابع: أهداف إدارة الرئيس أوباما في الإقليم اللاتيني

حدد الرئيس أوباما في حديثه قبل القمة الأمريكية الخامسة في ترينيداد عام 2009 عددًا من الأهداف التي تسعى إدارته إلى تحقيقها فيما يخص الإقليم اللاتيني وهي كالآتي:

• تحفيز النمو الاقتصادي.

• دعم توسيع نطاق التنمية في البلدان اللاتينية وقدرة البنوك على الإقراض.

•مكافحة عدم المساواة وخلق الرخاء من القاعدة إلى القمة.[2]

[1] مؤمن طارق صالح، **مرجع سابق**، ص ص. 144، 147.

[2] Stephen J. Randall, "Change or Continuity in US-Latin American Policy : The Obama Record", **Latin American Research Centre University of Calgary**, (08 October 2013), p. 08.

• معالجة العنف وانعدام الأمن.

• التقليص من إنتاج المخدرات غير المشروعة في الإقليم اللاتيني التي تدخل الولايات.

• وقف التدفق غير المشروع للأسلحة من خلال إعطاء الأولوية للتصديق على بروتوكول الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية واتفاقية الدول الأمريكية ضد التصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية.

• إنشاء الشراكة الطاقوية والمناخية للأمريكيتين.

• بداية جديدة مع كوبا قائمة على نهجٍ سلميٍ ودبلوماسيٍ.[1]

[1] Ibid, p. 08.

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على أهم قضايا الإقليم اللاتيني: دراسة في العلاقات الثنائية.

رأت وزيرة الخارجية "**هيلاري كلينتون**" "**Hillary Clinton**" أن لدى العديد رؤيةً قديمةً لما يحدث في القارة الأمريكية، فيتم النظر إلى الإقليم اللاتيني على أنه أرض التمرد والجرائم والماهجرين والمخدرات وليس شريكًا تجاريًا واستثماريًا، فالولايات المتحدة تصدر أكثر من 40% من إنتاجها إلى دول الإقليم اللاتيني خاصةً المكسيك.

لقد حققت الدول اللاتينية تطورًا ملحوظً على الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ فترة التسعينات وصولًا إلى صعود الرئيس "باراك أوباما"، وذلك بتحولٍ ديمقراطيٍ واسع النطاق وكثافة سكانية تقرب من 600 مليون نسمةٍ وموارد طاقةٍ مستمرةٍ في التوسع وناتج محليٍ تراكميٍ تجاوز 5 تريليون دولار.[1]

ووفقا لمؤسسة جالوب في عام 2008 كان 24% فقط من اللاتينيين يحملون رأيًا إيجابياً تجاه الولايات المتحدة، وارتفعت النسبة إلى 35% عندما تولت إدارة "باراك أوباما" السلطة،[2] لقد رأى الكثير من اللاتينيين في صعود الرئيس أوباما إمكانية حصول تغيرٍ كبيرٍ في السياسات المنتهجة نحو الإقليم اللاتيني على عكس الإدارات السابقة.

تهدف الدراسة في هذه السياق إلى تقديم إطار تحليلي لطبيعة العلاقة الأمريكية مع أربعة من أهم الدول في الإقليم اللاتيني (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا) خلال فترة إدارة الرئيس "باراك أوباما".

[1] Hillary Rodham Clinton, **Le temps Des Décisions 2008-2013**, (New York: Simon& Schuster,2014), p. 301.
[2] Ibid, p. 303.

المطلب الأول: العلاقات الأمريكية-الكوبية (2009-2017)

شهدت فترة حكم إدارة الرئيس أوباما تحولًا كبيرًا تجاه كوبا يختلف عن كل الإدارات السابقة، أبدت إدارته على ضوء ذلك رغبتها في تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا منذ ستينات القرن الماضي، بالإضافة إلى تعهد الرئيس أوباما بفتح باب الحوار والمفاوضات بين البلدين لمعالجة مختلف الملفات التي كانت سببًا في انقطاع العلاقات لمدة نصف قرن بدايةً من الحصار الاقتصادي وصولاً إلى ملف حقوق الإنسان والديمقراطية.

انعكست السياسة الأمريكية المنتهجة مع كوبا منذ نصف قرن بأثارٍ سلبيةٍ على الشعب الكوبي ومسته في العديد من الجوانب ومنعت عن الكوبيين أبسط أساسيات الحياة، ويظهر ذلك جلياً في أسلوب الحياة الكوبي الذي لم يتطور منذ الفترة الستينات والحظر على السفر من و إلى الجزيرة الذي منع الكوبيين من الإلتقاء بعائلاتهم.

الفرع الأول: الحصار الأمريكي على كوبا منذ 1960

تولت إدارة الرئيس أوباما المنصب في عام 2009 وهي عازمةٌ على الوفاء بوعد الحملة الانتخابية بتخفيف ما كان يُنظر إليه على أنه حصارٌ غير فعالٍ على كوبا، وقبل التطرق إلى السياسات التي انتهجتها الإدارة بخصوص فك الحصار على كوبا وإنهاء سياسة العزل يجب أول أخذ نظرةٍ عامةٍ حول وضع الاقتصاد الكوبي في هذه الفترة، فحسب موقع "**Wall Street Journal**" فإن الاقتصاد الكوبي كان يعتمد بالأساس على سخاء الدول المتبرعة مثل روسيا وفنزويلا ومع تضرر هذه الدول المتبرعة من الأزمة الاقتصادية تراجع دعمها للاقتصاد الكوبي، مثل واردات النفط من فنزويلا التي تضررت بشكلٍ كبيرٍ من انخفاض الأسعار، كما وقع الاقتصاد الروسي في أزمة عنيفة بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية التي كانت نتيجةٍ للوضع في أوكرانيا.[1]

[1] موقع أرقام، "5 حقائق يجب معرفتها عن اقتصاد كوبا"، 20-12-2014، (تمت الزيارة في 10-03-2024 الساعة: 10:22) https://2u.pw/fSj8qU1h

علق مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "**روجر نوريغا**" "**Roger Noriega** " على الاقتصاد الكوبي بأنه مثقلٌ بالديون، وصل حجم الاقتصاد الكوبي مع وصول إدارة أوباما للحكم إلى حوالي 121 مليار دولار وفقًا لتقدير المخابرات الأمريكية مع تعداد سكانٍ يفوق 11 مليون نسمة ليبلغ نصيب الفرد الكوبي 5890 دولار ومعدل بطالة 4.3%، غير أن المخابرات الأمريكية أعلنت أن معدل البطالة الحقيقي في كوبا هو ضعف هذه النسبة.[1]

يعود السبب وراء هذا الوضع الاقتصادي المتدهور في كوبا إلى ما يعرف بقانون "**هيلمز-بورتون**" ويعرف أيضا بقانون الحرية الكوبية والتضامن الديمقراطي **(ليبرتاد)** لعام 1996 وتقع على هذا القانون مسؤولية الحصار الأمريكي على كوبا، تم تسميته بأسماء مشرعيه السيناتور "**جيسي هيلمز**" "**Jesse Helms**" والنائب "**دان بيرتون**" "**Dan Burton** " يشمل القانون تعزيز العقوبات الدولية ضد حكومة كاسترو.

تشمل المادة 102 من القانون على أنه ينبغي الرئيس الأمريكي تشجيع الدول الأجنبية على تقييد العلاقات التجارية والائتمانية مع كوبا واتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ضد البلدان التي تساعد كوبا، بحيث أن أي تبادلٍ أو تخفيضٍ أو إعفاءٍ من الديون الكوبية المستحقة لبلدٍ ما مقابل منح حصة في رأس المال في كوبا تعتبر انتهاكًا لهذا القانون تتعرض بموجبه تلك الدولة للعقوبات، كما منع منح تأشيرات الدخول لموظفي الحكومة الكوبية أو الأعضاء الكوبيين في الحزب الشيوعي الكوبي.[2]

[1] موقع أرقام، **مرجع سابق**.

[2] United States of America , Congress 104th, Summary of H.R.927 - **Cuban Liberty and Democratic Solidarity (LIBERTAD) Act of 1996**, Conference report filed in House (03/01/1996)

يحظر القانون على أي مواطنٍ أمريكيٍ أو أجنبيٍ مقيمٍ أو أي وكالةٍ أمريكيةٍ تقديم أي قرضٍ أو تمويلٍ لأي شخص من أجل تمويل معاملاتٍ تتعلق بممتلكات صادرتها الحكومة الكوبية، ويحث القانون على إصدار تعليمات للممثل الدائم للولايات المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية **(OAS)** لمعارضة والتصويت ضد أي إنهاء لتعليق عضوية كوبا في منظمة الدول الأمريكية حتى يقرر الرئيس وجود حكومةٍ ديمقراطيةٍ.[1]

لاقى هذا القانون انتقاداتٍ واسعةٍ كما ربطت كوبا مسار عودة العلاقات في عهد أوباما بضرورة إلغاء هذا القانون قبل الانتقال إلى مراحل أخرى، غير أن القانون يشترط وجود حكومةٍ انتقاليةٍ مستقلةٍ عن سابقتها وعلاج ملفات الديمقراطية وحقوق الانسان كشرطٍ أساسيٍ لوقف العمل بهذا القانون.

سعى كلا من الرئيس أوباما والرئيس "**راؤول كاسترو**" "**Raúl Castro**" إلى تبني مجموعة من السياسات التي كانت تهدف إلى الوصول إلى اتفاقٍ مشتركٍ يهدف إلى تخفيف العقوبات المفروضة على كوبا وهي على النحو التالي:

أولا: جهود الإدارة السياسية الأمريكية

أعادت إدارة الرئيس أوباما قواعد عهد الرئيس كلينتون بشأن تسهيل السفر والتحويلات المالية وأضاف بعض الأحكام البسيطة لتحفيز الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة، ومما لا شك فيه أن التدابير الرامية إلى إطلاق العنان للطلب المكبوت على الأمريكيين الكوبيين لزيارة ودعم أقاربهم في كوبا كان لها تأثيرٌ مفيدٌ، حيث استفاد الوافدون الجدد من القواعد المخففة للعودة إلى وطنهم مسلحين بالأموال والسلع، التي تقدر بالمليارات.[2]

[1] United States of America , Congress 104th, **op Cit**.
[2] Ted Piccone "On Cuba, Obama Goes Long and Castro Holds On", Brookings, 22-12-2014 ***https://2u.pw/63YOLRdx*** (accessed 10-03-2024 at: 10:26am).

بدأ المزيد من الأمريكيين الكوبيين التصويت لصالح الرئيس أوباما، الذي نجح في إصدار تهديدٍ باستخدام حق النقض ضد محاولة الكونجرس في فلوريدا التراجع عن هذه الاجراءات وانطلقت زياراتٌ رفيعة المستوى لرجال الأعمال والكونغرس والشخصيات الدينية والأكاديمية والإعلامية الأمريكية.

وفرت إدارة الرئيس أوباما رحلاتٍ جويةٍ من جميع المطارات الأمريكية نحو كوبا وقلصت القيود المفروضة على السفر ومنحت التأشيرات في ما يخص الزيارات الدينية، المهنية، الرياضية، والعائلية، كما قلصت القيود التجارية المفروضة على كوبا وسهلت نقل السلع والأجهزة الإلكترونية إلى الجزيرة.

ثانيا: جهود الإدارة السياسية الكوبية

في عام 2008، أشرف الرئيس "راؤول كاسترو" على تصميم سلسلةٍ من الإصلاحات الاقتصادية التي سعت إلى الحفاظ على الإشتراكية مع تقديم أشكال جديدة من الآليات القائمة على السوق، بدأت الحكومة في منح الإذن بفتح شركاتٍ صغيرةٍ وشراء وبيع العقارات والسيارات وامتلاك الهواتف المحمولة وتشكيل تعاونيات داخل المزرعة وخارجها.

ساعدت الأموال القادمة من الكوبيين الأمريكيين في فتح أعمالٍ تجاريةٍ جديدةٍ وتجديد الممتلكات، وبدأ الرئيس كاسترو في تنويع العلاقات الاقتصادية وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي مدعومة إلى حدٍ كبيرٍ بقرار البرازيل المساعدة في ضمان تطوير ميناءٍ حديثٍ ومنطقةٍ تجاريةٍ خاصةٍ في ماريل. وبدأ وفق هذه الاصلاحات الآلاف من المستثمرين الأجانب في التفكير في إمكانية الاستثمار في كوبا خاصةٍ في ظل التقارب الأمريكي.[1]

[1] Ted Piccone, **op Cit.**

بالإضافة إلى ذلك قدرة الرئيس كاسترو على تجاوز المناهضين والمتشددين في حكومته، مما مهد الطريق من الناحية النظرية، للجيل القادم للحفاظ على السيطرة وتجاوز الخلافات التاريخية بين البلدين.[1]

الشكل رقم 01 : منحنى بياني يمثل مستوى نمو الناتج المحلي لدولة كوبا

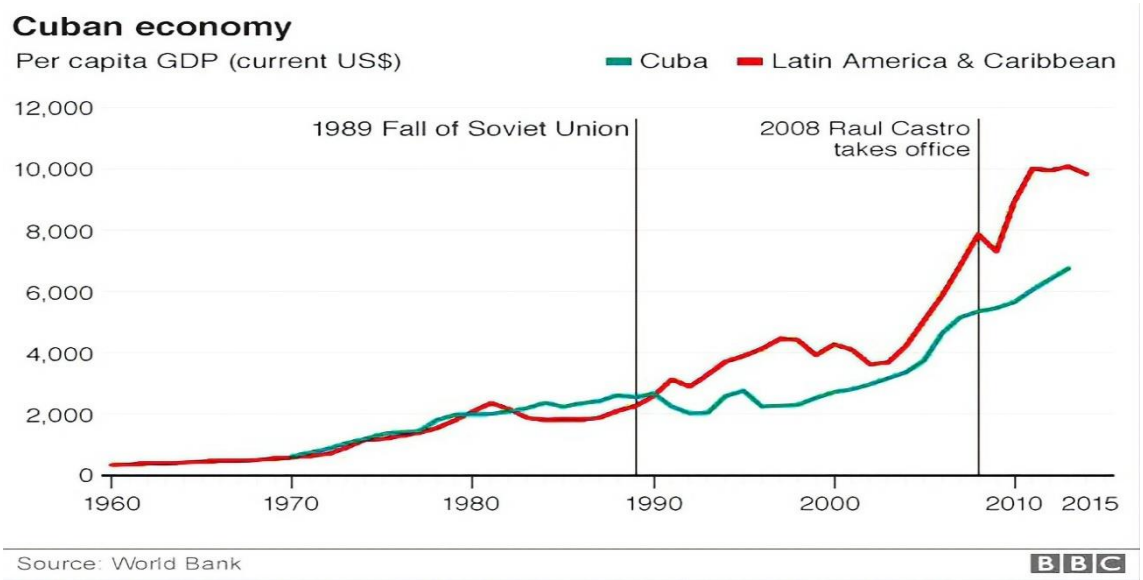

المصدر: موقع BBC بالإعتماد على بياناتٍ من البنك الدولي، https://2u.pw/fnDPe0kU (تمت الزيارة في 20-04-2024 الساعة: 14:31).

يمثل المنحى البياني المرفق أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الكوبي بالنسبة لباقي الإقليم اللاتيني ومنطقة الكاريبي، ما يهم الدراسة هنا هو النمو الغير مسبوق الذي شهدته كوبا حسب المعدلات في فترة حكم الرئيس أوباما وتولي الرئيس "راؤول كاسترو" الحكم في كوبا وذلك نتيجةً لجهود الطرفين المشتركة في ذلك.

نتج عن اعتقال الناشط "**آلان جروس**" "**Alan Gross** " في نوفمبر 2009، وهو متعاقدٌ مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومتهمٌ بمساعدة الجالية اليهودية الصغيرة في الجزيرة من خلال تركيب معدات اتصالاتٍ متقدمة للتهرب من الرقابة الكوبية تجميدًا فوريًا في مسار تحسين العلاقات الأمريكية الكوبية،[2]

[1] Ted Piccone, **op Cit.**
[2] Ibid.

مما أدى إلى عودة مطالب كوبا للتغيير في القانون الأمريكي تجاه كوبا كنقطة محوريةٍ وأساسيةٍ، بحيث أن استمرار كوبا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب يعني تورطها في العقوبات المالية المكثفة ضد إيران وروسيا ويهدد ذلك تدفق الاستثمارات الخارجية نحو كوبا.

كان الجانبان يتقاتلان حول كيفية التوفيق بين مطالب البيت الأبيض بعودة جروس مع المطالب الكوبية لإطلاق سراح خمسة كوبيين اعتقلوا في عام 1998 بتهمة التجسس، وفي الوقت نفسه تزايد انتقاد المجتمع الدولي لنهج واشنطن الذي عفا عليه الزمن تجاه كوبا وقررت دول المنطقة اللاتينية بتخطي القمة المقبلة للأمريكتين في حال لم تتم دعوة كوبا.

اجتمعت بعد هذا التوتر العديد من العوامل التي أدت في النهاية إلى تجاوز الخلاف والعودة نحو مسار تطبيع العلاقات بين البلدين وهي على النحو التالي :

• اهتمام الكونجرس والجالية اليهودية ووسائل الإعلام بإعادة آلان جروس إلى وطنه.

• مشاركة كبار زعماء الكنيسة الكاثوليكية في كلا البلدين للتفاوض على اتفاق، بما في ذلك عقد اجتماعٍ مهمٍ في الفاتيكان مع البابا فرانسيس والرئيس أوباما.

• إطلاق سراح آلان جروس بفضل جهود الرئيس أوباما بعد أن قضى خمس سنوات في السجن، بالإضافة إلى مبادلةٍ بالغة الأهمية للجواسيس بين البلدين.

• الاعتراف المتزايد من جانب حكومة الولايات المتحدة بأن نهجها الأخرق في تعزيز الديمقراطية في الجزيرة كان له نتائجٌ عكسيةٌ وينطوي على مخاطرٍ مفرطةٍ.

• حاجة كوبا المتزايدة إلى الحفاظ على "الإشتراكية المستدامة" من خلال تحسين العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة في ضوء انهيار اقتصاد فنزويلا.[1]

[1] Ted Piccone, **op Cit.**

• تحرك أوروبا نحو التقارب مع كوبا، ورغبة الشركات الأميركية في عدم استبعادها من التحول في كوبا الذي يخدم إلى حدٍ كبيرٍ المصالح الاقتصادية الأمريكية.

• تأثير تحالفٍ متنوعٍ من مجموعات المصالح الأمريكية رجال الأعمال، والدينيين، والأكاديميين، والمزارعين، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لصالح التغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا.

• رغبة الرئيس أوباما في ترك إرثٍ من التغيير.[1]

تشير الأرقام المتاحة لعام 2014 إلى زيادة التحويلات بنسبة 12%، أي ما قيمته 350 مليون دولار في عامٍ واحدٍ، لا تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار التغييرات في عمليات التسليم التي يحضرها المسافرون أو المرسلة عبر شركات النقل، كما تعد الزيادة في عدد الزوار الأمريكيين من غير الكوبيين عاملاً ذو أهمية يمكن أن يتضاعف فوق مستوى عام 2013 البالغ 93000 فردًا، وتقدر نفقات هؤلاء المسافرين على الجزيرة دون احتساب النقل بما يقرب من 100 مليون دولار في عام 2014 وفقًا للنفقات المسموح بها بموجب اللوائح الحالية.[2]

نجحت إدارة الرئيس أوباما رغم كل العوائق التي واجهتها في التخفيف بشكلٍ كبيرٍ من شدة الحصار على دولة كوبا في سابقة لم تتمكن أي إدارةٍ أمريكيةٍ من تحقيقها غير أن إدارته لم تتمكن من إنهاء الحصار المفروض بشكلٍ كليٍ ونهائيٍ نظرًا لكون الإلغاء النهائي للحصار راجعُ بشكلٍ كليٍ للكونغرس الأمريكي.

[1] Ted Piccone, **op Cit**.
[2] R. Luis, "The Economic Impact of Obama's Measures", 14ymedio, 11-02-2015 ***https://2u.pw/SWkxD1XP*** (accessed 11-03-2024 at: 10:48am).

الفرع الثاني: ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوبا

لطالما كان ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوبا من أهم النقاط الخلافية التي تنتقدها الولايات المتحدة منذ وصول الرئيس "**فيدال كاسترو**" إلى الحكم في البلاد، وربطت ملف حقوق الإنسان في كوبا بضرورة تغيير النظام السياسي الدكتاتوري.

لم تختلف إدارة الرئيس أوباما كثيرًا عن الإدارات السابقة في تعاملها مع هذا الملف فدعت إلى ضرورة حصول إصلاحاتٍ شاملةٍ وواسعةٍ تشمل الجانب السياسي بالأساس كشرط أساسيٍ للحوار حول المسائل العالقة الأخرى، أي أن الإدارة استعملت ملف حقوق الانسان والديمقراطية كورقة ضغطٍ على الدولة الكوبية من أجل التخفيف من سياسات الحصار الأمريكي الذي أنهك الاقتصاد الكوبي لعقود طويلة.

يكمن الخلاف الجوهري بخصوص هذا الملف بين البلدين في السياسات التي تتبعها كوبا ضد السجناء والمعارضين السياسين لنظام كاسترو والاعتقالات العشوائية وغير الشرعية بالدرجة الأولى وكل أشكال القمع والتعذيب في حقهم، ترى الولايات المتحدة أن هذه السياسات هي انتهاك صارخٌ لحقوق الإنسان كما أنها تهديد لمصالحها في كوبا فأغلبية المعارضين الكوبين هم مدعومين من طرف الولايات المتحدة لإسقاط نظام كاسترو.

لقد حققت كوبا انجازاتٍ كبيرةٍ في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما وذلك نتيجةً للجهودٍ والمفاوضات المشتركة بين البلدين، فحسب وثيقةٍ أساسيةٍ صادرةٍ عن الأمم المتحدة عام 2016 تمكنت كوبا من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية التي وافقت عليها الأمم المتحدة فيما يخص حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية لصالح الشعب الكوبي وهي على النحو التالي:

• منذ عام 2009 حتى الآن، اعتُمدت معايير جديدة تُوسع نطاق القاعدة التشريعية لحقوق الإنسان، ومن بينها تلك المتعلقة بتسليم الأراضي على أساس حق الانتفاع،[1]

[1] الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، **وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف "كوبا"**، 16 اغسطس 2016، ص. 82.

والمتعلقة بالضمان الاجتماعي، العمالة، السكن، العمل للحساب الشخصي، ومن جهة أخرى أُحرز تقدم في تحسين النظام القانوني للبلد، وذلك من خلال تنفيذ مجموعةٍ من التعديلات التي تتوافق مع احتياجات المجتمع الكوبي.

• في عام 2013، قدمت كوبا تقريرها الدوري الثاني إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان، الذي لاقى تعليقات إيجابيةٍ عديدةٍ.

• ورد في تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام 2015، أن كوبا البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي استطاع تحقيق جميع الأهداف الشاملة المتعلقة بالتعليم للجميع في الفترة 2000-2015.

• احتلت كوبا المرتبة 67 من بين 188 دولة استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2015، وهو ما يجعلها ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية العالية.

• بلغ عدد السكان الناشطين اقتصاديًا 5 ملايين و105 آلاف شخص، وهو ما يمثل 71.9% من السكان في سن العمل، ويبلغ مجموع العاملين 800 969 4 شخصًا، ومعدل البطالة الرسمي 2.7% وهو أدنى من المعدل المسجل في عام 2013 (3.3 %)، وضمن مجموع السكان العاملين، تبلغ نسبة النساء 37.2% والرجال 62.8%

• في عام 2014، بلغت نفقات ميزانية الضمان الإجتماعي 589 مليون بيزو، استفاد منها 583 683 1 شخصاً، وهو ما يؤكد الاتجاه المتنامي في السنوات الأخيرة، وفيما يتعلق بالمتقاعدين فقد ارتفع متوسط المعاش التقاعدي من 259 إلى 264 بيزو.

• تعتبر كوبا عضوًا مؤسسًا لمجلس حقوق الإنسان الذي شغلت فيه منصب العضوية لولايتين متتاليتين حتى عام 2011، وفي عام 2012 أعيد انتخابها لتعود إلى عضوية هذه الهيئة لفترة ثلاث سنوات (2013-2016).[1]

[1] الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، **مرجع سابق**، ص ص. 132-165.

أدت جهود إدارة الرئيس أوباما إلى الإعلان في 17 ديسمبر 2014 عن التقارب الأمريكي الكوبي بعد أشهر من المفاوضات السرية بين البلدين وزيارته التاريخية لكوبا في مارس 2016 وكان ذلك قبل أشهرٍ معدودةٍ من انتهاء فترة حكمه، هدف من خلال هذه الزيارة إلى جعل التقارب الكوبي واقعًا محتومًا لا يمكن التراجع عنه بعد نهاية عهدته من قبل الإدارات التي تليه، بالإضافة إلى فتح فصلٍ جديدٍ بإعادة العلاقات الدبلوماسية والنظر في فتح مقراتٍ لسفارات البلدين الأمر الذي حققه أوباما بفتح سفارة الولايات المتحدة في هافانا في 14 أغسطس 2015 والسفارة الكوبية في واشنطن في 20 يوليو 2015.

تم انتهاج قبل هذه الزيارة عدة سياساتٍ إضافيةٍ بهدف تخفيف الحصار على كوبا كما ناقش في هذه الزيارة ملف حقوق الإنسان خاصةً تلك المتعلقة بالمحتجزين والمعارضين السياسين للنظام الكوبي.[1]

تمكنت إدارة الرئيس أوباما في عهدته من تحقيق تقاربٍ حقيقيٍ في العلاقات مع دولة كوبا بعد عقودٍ طويلةٍ من القطيعة وهو أمرٌ لم تتمكن الإدارات السابقة من تحقيقه، بالإضافة إلى التخفيف بشكلٍ كبيرٍ من العقوبات والحصار المفروض على كوبا والدول التي تتعامل معها، وقد تمكنت كوبا في هذه الفترة من تحقيق تطورٍ ملحوظٍ في ما يخص حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية للشعب الكوبي خاصةً مع تغير القيادة السياسية في كوبا إلى "راؤول كاسترو"، غير أن السياسات الكوبية المنتهجة ضد السجناء والمعارضيين السياسيين بقيت مستمرة ولم يتم التخلي عنها رغم كل المحاولات الأمريكية، ويبقى هذا الإنجاز رغم كل شيئٍ إرثًا معتبرًا في سياسة إدارة الرئيس أوباما الخارجية نحو الإقليم اللاتيني.

[1] موقع فرانس 24، "أوباما يبدأ زيارة تاريخية لكوبا بعد عداء استمر خمسة عقود بين واشنطن و هافانا"، 21-03-2016، (تمت الزيارة في 11-03-2024 الساعة: 17:45) https://2u.pw/OMn5VDHL

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية-المكسيكية (2009-2017)

تشترك المكسيك مع الولايات المتحدة في حدود تقدر بحوالي 3200كلم² وتداخلٍ كبيرٍ بين اقتصاد وثقافة الدولتين فقبل كل شيئ كانت الكثير من الولايات الأمريكية الحالية جزءاً من المكسيك، كما تشترك الدولتين في العديد من القضايا الشائكة والمعقدة مثل قضية الهجرة غير الشرعية والعنف المرتبط بظاهرة تجارة المخدرات الذي لطالما كان عائقًا رئيسيًا في تطور الدولة الديمقراطي والاقتصادي، مما دفع بإدارة أوباما لتشديد على ضرورة مساعدة المكسيك على استعادة الأمن والاستقرار في البلاد.

الفرع الأول: قضية الهجرة

رغم كون الهجرة اللاتينية ظاهرةً معروفةً في الولايات المتحدة إلا أن الأرقام تشير إلى انخفاضٍ مستمرٍ منذ عام 2009 وطوال فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما، تأكد الدراسة التي قام بها معهد "**بيو**" للدراسات أن هذا الانخفاض الحاد في نسبة الهجرة غير الشرعية يرجع لعدة أسباب أهمها تراجع الاقتصاد الأمريكي بعد أزمة 2008 إذ أصبحت الولايات المتحدة أقل جاذبيةً في عيون المكسيكين وتدهور سوق العمالة والمراقبة المشددة التي فرضتها إدارة الرئيس أوباما على طول الحدود، كما أن مبادرات المساعدات الاقتصادية ودعم التعاون بين البلدين التي ركزت عليها الإدارة في إطار النافتا قد أدت إلى تحقيق المكسيك لنمو اقتصاديٍ جيدٍ جعل الشباب المكسيكي يرغبون أكثر في البقاء في بلدهم.[1]

[1] صليحة نانوش، "دور اتفاقية النافتا في مواجهة الهجرة غير الشرعية في المكسيك"، **مجلة مدارات سياسية**، م.1، ع.1 (جوان2017)، ص. 136.

بالعودة إلى الإحصائيات الصادرة عن إدارة الأمن الداخلي (**Homeland Security Department**) فإن عدد المهاجرين غير المصرح لهم بالإقامة في الولايات المتحدة بلغ في عام 2008 10.8 مليون نسمةٍ، بنسبة 80% من أصولٍ لاتينيةٍ عابرةٍ من المكسيك.[1]

الشكل رقم 02: عدد المهاجرين عبر المكسيك نحو الولايات المتحدة في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما

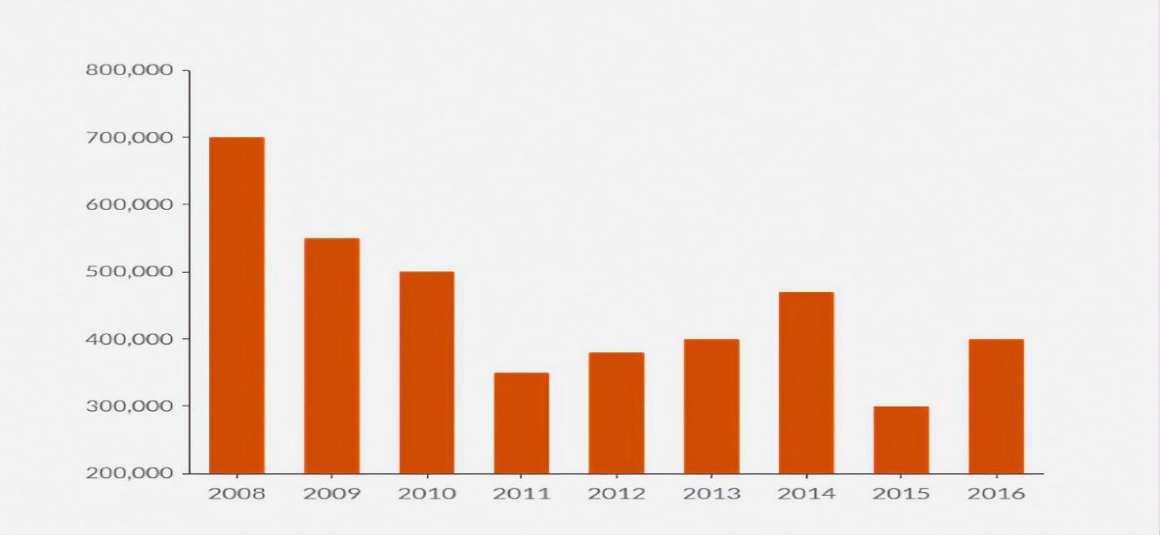

المصدر: ليلى أحمد السيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 123.

كما هو ملاحظٌ في الشكل أعلاه فإن ظاهرة الهجرة عبر المكسيك نحو الولايات المتحدة شهدت انخفاظاً في بداية فترة حكم الرئيس أوباما وذلك راجع لتداعيات الأزمة الاقتصادية، وظلت في تراجعٍ مستمرٍ بفضل سياسات الهجرة وتعزيز أمن الحدود التي أقرتها الادارة في عهده، ثم شهد ارتفاعًا طفيفًا في عام 2014 وتناقصًا كبيرًا في عام 2015 أين وصل عدد المهاجرين الذين دخلوا الولايات المتحدة 300.000 مهاجرًا.

[1] سعيد الصديقي، " تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية "، **مجلة رؤى استراتيجية**، م.1، ع.3 ،(جوان 2013)، ص. 92.

لأول مرةٍ منذ بداية الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة، نسبة المكسيكين الذين غادروا الولايات المتحدة أكثر من الذين دخلوا إليها، فمن الواضح أن الهجرة المكسيكية دخلت مرحلةً جديدةً في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما، فمن 2009 إلى 2014 حوالي مليون مكسيكيٍ غادروا مع أسرهم الولايات المتحدة بينما في الوقت نفسه حوالي 870.000 من المكسيكين هاجروا إلى الولايات المتحدة حسب أرقام حكومتي الدولتين.[1]

تعتبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة مع المكسيك بيئةً خصبةً للصراعات العرقية ومصدراً رئيسيًا للهجرة غير النظامية إلى الولايات المتحدة، كما تعتبر بلد عبورٍ للمهاجرين غير الشرعيين الذين يأتون من مختلف الدول اللاتينية الأخرى، لهذا شغلت قضية الهجرة حيزاً كبيرًا في الأجندة الخارجية الأمريكية ولم يختلف الأمر أثناء إدارة الرئيس أوباما.[2]

عند تتبع سياسات الهجرة التي أقرتها إدارة الرئيس أوباما، نجد أن سياستها تجاه الهجرة لم تصبح ملموسةً إلا في عام 2012 عندما أصدرت إدارة الأمن الداخلي **(Homeland Security Department)** مذكرة قانونية دخلت حيز التنفيذ في 15 أغسطس 2012 عُرفت اختصارًا ب"**DACA**" تنص على حق المدعي العام الأمريكي بمنح معاملةٍ تفضيليةٍ لكل من عبر الولايات المتحدة عندما كان عمره أقل من 16 سنة وذلك بعد الخضوع لمجموعة من التحريات والفحوصات الطبية لكل حالة من طرف مكتب التحقيقات الفيدرالي بغرض التأكد من خلفياتهم والتحقق من سجلهم الجنائي وحالتهم الصحية، وبعد ذلك يتم منح الحق في الحصول على العمل والدراسة والإقامة في الولايات المتحدة، وقد بلغ عدد المتقدميين لهذه للاستفادة من البرنامج 557،412 متقدمًا في عام 2013 رُفض منهم 19.750 طلبًا فقط.[3]

[1] صليحة نانوش، **مرجع سابق**، ص ص. 135، 136.

[2] ليلى أحمد السيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 116.

[3] المرجع نفسه، ص. 121.

جاءت مذكرةٌ قانونيةٌ أخرى تنص على منح معاملةٍ تفضيليةٍ للأباء هؤلاء القصر الذين دخلوا الولايات المتحدة بطرقٍ غير رسميةٍ عُرفت إختصارًا ب"**DAPA**" صدرت في نوفمبر 2014، لقد أثارت هذه المذكرات الصادرة عن إدارة أوباما سخطاً كبيراً في الداخل الأمريكي وطالبت العديد من الولايات بوقف تنفيذها مثل ولاية تكساس ولم تمر المذكرة الثانية أبدًا بعد إعاقتها في محكمةٍ فدراليةٍ.[1]

جاء قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة بوقف خطة "**DAPA**" بسبب تهمٍ بتخطي الرئيس أوباما للسلطات المخولة له دستوريًا، وقد شكل القرار إحباطاً لطموحاته في إعادة هيكلة نظام الهجرة الأمريكي وحل مصير ما يقدر بنحو 11 مليون شخصٍ متواجدين بصورةٍ غير قانونيةٍ في البلاد، رأى الرئيس أوباما أن نظام الهجرة الأمريكي مصابٌ بالقصورٍ منذ عقدين وأن هذا الحكم دفعه خطوات أكثر إلى الوراء، قال الرئيس أوباما في هذا الخصوص "**أعتقد أنه من المحزن جدًا لملايين المهاجرين الذين صنعوا حياتهم هنا وأسسوا أسرهم هنا والذين أملوا في الفرصة للعمل ودفع الضرائب والخدمة في جيشنا والمساهمة في هذه البلاد التي نحبها جميعًا بطريقةً تتميز بالانفتاح.**"[2]

ساهم الرئيس "باراك أوباما" وإدارته كثيرًا في تقليل الهجرة الغير الشرعية بهدف حماية الداخل الأمريكي من كل المخاطر التي قد تتولد عن الهجرة من المكسيك، فقد عرفت فترة حكمه تناقصًا كبيرًا في عدد المهاجرين، ركز أوباما في التعامل مع هذه القضية على الأداة الدبلوماسية أولًا من خلال المفاوضات الثنائية مع الرئيس المكسيكي "**فيليبي كالديرون**" "**Felipe Calderón**" ومحاولة إيجاد حلول للهذه الظاهرة ومناقشة فرص التعاون الاقتصادي التي كان من شأنها تحسين مستويات

[1] ليلى أحمد السيد ابراهيم، **مرجع سابق**، ص. 121.

[2] لورنس هورلي،"المحكمة العليا في الولايات المتحدة توقف خطة أوباما للهجرة"، 23-06-2016، موقع Reuters، (تمت الزيارة في 06-03-2024 الساعة 17:34) https://2u.pw/qorwplsT

الاقتصاد المكسيكي الذي يعود بالإيجاب على الهجرة وتشديد الحراسة في الحدود، ضف إلى ذلك سياسات الهجرة التي أقرها أوباما بهدف إصلاح نظام الهجرة الأمريكي "**DACA**" و"**DAPA**" والتي لاقت إنتقاداً كبيرًا ومعارضةً شديدةً من الداخل الأمريكي ودعم وترحيب من الجانب المكسيكي.

الفرع الثاني: قضية التجارة بالمخدرات

تعتبر قضية تهريب وتجارة المخدرات ظاهرة يعاني منها كلاً من الولايات المتحدة المكسيك منذ زمنٍ طويلٍ، فالمكسيك من أحد أكبر موردي الهيروين إلى السوق الأمريكية وأكبر مصدرٍ للماريجوانا والكوكاين، فحوالي 90% من المخدرات في الولايات المتحدة تمر عبر المكسيك وحوالي نفس النسبة من الأسلحة التي تستخدمها العصابات تأتي من الولايات المتحدة، ويعاني الطرفان في ظل هذه الظاهرة من تزايد عمليات القتل المأجور وعمليات الخطف التي تقوم بها هذه العصابات في الأراضي المكسيكية والأمريكية.[1]

تواجه المكسيك سبعة كارتالات للمخدرات من بينها **(كارتل خواريز)** المتواجد في 21 ولايةً مكسيكيةً، **(كارتل الخليج)** المتواجد في 13 ولايةً، **(كارتل سينالوا)** الناشط في 17 ولايةً،[2] مما دفع بالمكسيك لطلب المساعدة الملحة من الولايات المتحدة عام 2009 في إطار ما يعرف ب"**مبادرة ميريدا**" الصادرة في أكتوبر عام 2007 من طرف الرئيس "جورج بوش الابن" والرئيس المكسيكي "فيليبي كالديرون" والتي تشمل حزمة المساعدات الأمريكية للمكسيك في إطار الحملة العسكرية التي أعلنتها المكسيك ضد عصابات المخدرات، إن بطء الإجراءات البيروقراطية وطول الفترة الزمنية التي يستغرقها تقديم طلبيات الحصول على المعدات اللازمة أدى إلى ضعف كمية المساعدات الأمريكية، ويرجع هذا البطء بدرجةٍ أولى إلى الضغوطات التي يمارسها الكونغرس الأمريكي بشأن سجل حقوق الإنسان بالمكسيك.

[1] Hillary Rodham Clinton, **op. Cit**, p. 305.
[2] Ibid, p. 306.

أفـادت دراسـة أنجزهـا "مكتـب محاسـبة الحكومـة" "U.S. Government Accountability Office" أن 26 مليون دولارًا فقط أُنفقت في إطار هذه المبادرة قبل نهاية سبتمبر 2009، أي ما يعادل 2% فقط من حوالي 1.3 مليار دولار من المساعدات الأمنية التي رُصدت للمكسيك في إطار هذا البرنامج والذي يمتد على مدى سنوات وتضم هذه المساعدات الأمريكية طائراتٍ مروحيةٍ من طراز "**بِلْ**" وأجهزة المسح الضوئي "**سكانر**" التي ترصد المواد المهربة والمخبأة في شاحنات نقل السلع وهي مهمةٌ جدًا من أجل تطوير القدرات المكسيكية وتحقيق التقدم المطلوب، يجدر الإشارة إلى أن جهود وزيرة الخارجية "**هيلاري كلينتون**" قد ساهمت كثيرًا في تقليص المدة الزمنية المطلوبة للحصول على الطائرات.[1]

اتفق الرئيس "باراك أوباما" والرئيس "فيليبي كالديرون" في إطار قمة النافتا "**NAFTA**" التي تم انعقادها في المكسيك على تكثيف التعاون بين البلدين لتسهيل التبادل التجاري والحد من خطر عصابات المخدرات، كما وعد أوباما بحل الخلاف القائم بين الدولتين حول السماح للشحانات المكسيكية بدخول الولايات المتحدة التي تعتبر وسيلةً واسعة الاستعمال في نقل المخدرات إلى الولايات المتحدة حيث اعتبر الرئيس أوباما أن هذا الحظر يشكل خطرًا يهدد الآلاف من فرص العمل بالولايات المتحدة واعتبره أولويةً يجب حلها.[2]

تمكنت إدارة الرئيس أوباما ضمن إطار "**مبادرة ميريدا**" من زيادة حجم التمويل للمكسيك في عام 2009 إلى 720 مليون دولار، متجاوزًا بذلك الإعاقات البيروقراطية في تقديم المساعدات الهادفة لمكافحة الجريمة المنظمة وعصابات تجارة المخدرات وكل النشاطات الإجرامية المتعلقة بهم.[3]

---

[1] مركز الإتحاد للأخبار، "مبادرة ميريدا...وحرب المكسيك على المخدرات"، 07-12-2009، (تمت الزيارة في 05-03-2024 الساعة: 17:50) https://2u.pw/yaAcoQP4

[2] موقع فرانس 24، "أوباما يحضر قمة أمريكا الشمالية في المكسيك"، 10-08-2009 (تمت الزيارة في 05-03-2024 الساعة: 18:23) https://2u.pw/FPmQDtkg

[3] الأمم المتحدة، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، **تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات**، 2009، ص. 90 .

ساهمت إدارة أوباما من خلال تقديم طلبٍ إلى الكونغرس الأمريكي يضمن أكثر من 80 مليون دولار موجهة لتوفير طائرات الهيليكوبتر ونظارات الأشعة تحت الحمراء وغيرها من المعدات في مساعدة الجانب المكسيكي في حربه ضد تجارة المخدرات، وترى الوزيرة كلينتون أن تهريب المخدرات بالنسبة لإدارة الرئيس أوباما هو "مشكلةٌ مشتركةٌ" يتوجب الحد منها.[1]

سعت المكسيك من جانبها إلى زيادة فاعلية الجهود الثنائية مع الولايات المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة بحيث سلمت أكثر من 100 هاربٍ إلى الولايات المتحدة في عام 2009 وحده، وتم القبض على أكثر من 20 من كبار تجار المخدرات ورحبت بمشاركة الولايات المتحدة في تدريب الآلاف من ضباط الشرطة والقضاة المكسيكين.

توترت العلاقات في عام 2010 عندما نشرت منظمة "**ويكيليكس**" " **WikiLeaks**" تقارير من سفير الولايات المتحدة في المكسيك "**كارلوس باسكوال**" " **Carlos Pascual**" الذي تساءل عما إذا كان الجيش المكسيكي مستعداً لاستخدام المعلومات التي جمعتها الولايات المتحدة حول زعيم كارتالٍ معينٍ، أغضبت هذه التصريحات الرئيس كالديرون وقال "**أدت هذه التسريبات إلى تدهورٍ عميقٍ في علاقات البلدين**" وطالب بعد ذلك الولايات المتحدة باستبدال سفيرها، تحسنت بعدها العلاقات بين البلدين تدريجياً.[2]

اكتسبت قضية تجارة المخدرات مكانةً مهمةً ضمن الأولويات الخارجية لإدارة الرئيس أوباما نحو المكسيك في عهدته الأولى نظرًا للتداعيات السلبية التي خلفتها هذه الظاهرة على الداخل الأمريكي سواءً من الناحية الأمنية أو من الناحية الصحية.

[1] Hillary Rodham Clinton, **op. Cit**, p. 306.
[2] Ibid, p. 308.

الفرع الثالث: التعاون الإقتصادي

لم يكن التعاون الاقتصادي أولويةً في أجندة الرئيس أوباما خلال عهدته الأولى فقد سيطرت المسائل الأمنية على طبيعة التفاعلات بين البلدين، أبدى الرئيس "**إنريكي بينيا نييتو**" " **Enrique Peña Nieto** " بعد وصوله للسلطة في المكسيك في ديسمبر 2013 على رغبته في إعادة تحديد الأولويات بين البلدين، وركز الرئيس أوباما بعد زيارته الرابعة للمكسيك حول مسألة الاقتصاد لأن المكسيك شريكٌ تجاريٌ ضخمٌ.[1]

تعد المكسيك ثاني أكبر زبائن الولايات المتحدة وثالث مزورديها، وقد بلغ حجم المبادلات السنوية بين البلدين حوالى 461 مليار في عام 2011 و 500 مليار دولار في عام 2013 ووصلت مع نهاية عهدته في عام 2017 إلى 557 مليار دولار (لاحظ الشكل أدناه)، مما ساهم كثيرًا في التركيز على المساعي الاقتصادية التي اكتسبت أهمية كبيرة في أجندة الإدارة الخارجية مع المكسيك طوال العهدة الثانية.

الشكل رقم 03 : حجم المبادلات الإقتصادية بين الولايات المتحدة والمكسيك 2011-2017

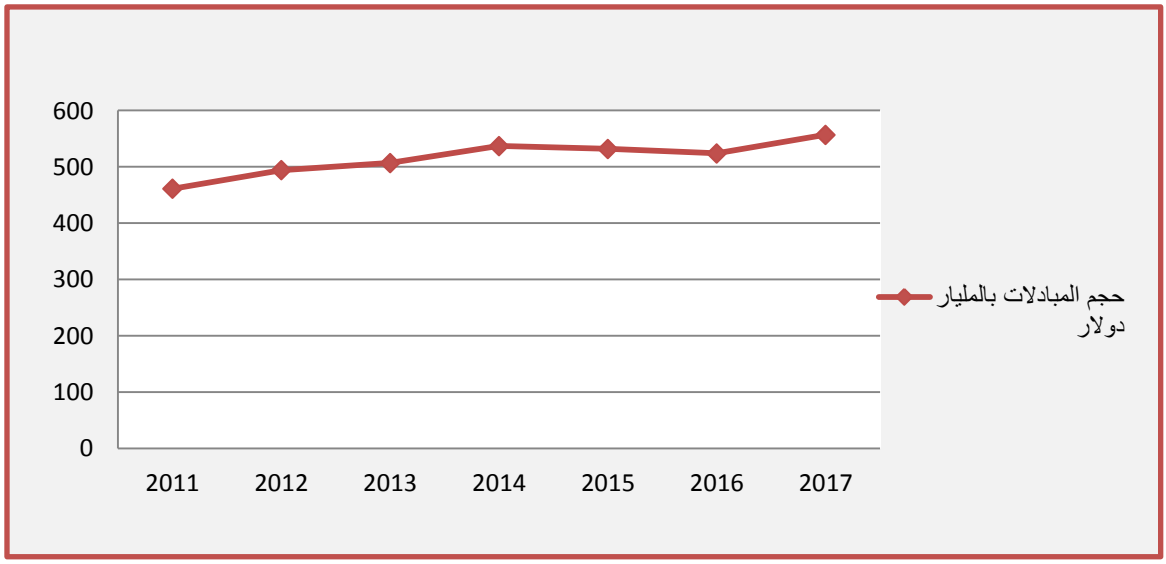

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة عن (Statista Research Department)، https://2u.pw/RmuZIvDU, (تمت الزيارة في 05-03-2024 الساعة: 14:33).

[1] موقع سكاي نيوز، "الاقتصاد محور زيارة أوباما للمكسيك"، 02-05-2013، (تمت الزيارة في 08-03-2024 الساعة: 20:26) https://2u.pw/KD6HCQbn

يعد الحوار الاقتصادي رفيع المستوى بين الولايات المتحدة والمكسيك **(HLED)** المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الثنائي وتعزيز النمو الاقتصادي المتبادل والازدهار وخلق فرص العمل، تأسس في عام 2013 من خلال الجهود المشتركة بين الرئيس أوباما والرئيس "إنريكي بينيا نييتو"، خدمةً لمساعي إدارة أوباما في عهدته الثانية المركزة على تحقيق تقدمٍ كبيرٍ في المسائل الاقتصادية والثقافية مع المكسيك.[1]

عكس ترأس نائب الرئيس أوباما "**جوزيف بايدن**" "**Joseph Biden** " أشغال اللقاء الثاني من المنتدى بهدف مناقشة أهم النجاحات المحققة في 2015 وتحديد الأولويات المستهدفة لعام 2016 الأهمية التي أعطاها أوباما لتعاون الاقتصادي مع المكسيك ضمن أجندته الخارجية.

أولا: الإنجازات لعام 2015

اتفاق الطرفان على إنشاء مجلس أعمال الطاقة لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية، ولقد أطلق البلدان العديد من مبادرات الطاقة الأخرى التي تركز على الحوكمة، الغاز غير التقليدي، إصلاح قطاع الطاقة، التثقيف في مجال الطاقة.

افتتاح جسر **West Rail Bypass** في براونزفيل-ماتاموروس بين تكساس وتاماوليباس في أغسطس 2015، وهو أول جسر دولي للسكك الحديدية بين البلدين منذ 100 عامٍ، ومعبر المشاة "**بويرتا إستي**" في أغسطس 2015، كما تم الانتهاء بالكامل من جسر "**تورنيلو-غوادالوبي**" الدولي الجديد والطرق المتصلة به في أواخر عام 2015 وتم افتتاحه أمام حركة المرور في 4 فبراير 2016.[2]

[1] The White House, Office of the Vice President "Joint Statement: 2016 U.S.-Mexico High-Level Economic Dialogue", 25-02-2016, ***https://2u.pw/kwLEuRHp*** (accessed 09-03- 2024 at: 21:45).
[2] Ibid.

أطلقت إدارة الرئيس أوباما برنامجين تجريبيين في عام 2015 للتفتيش المسبق للبضائع في لاريدو بمطار تكساس الدولي وفي ميسا دي أوتاي، الذي أدى إلى تقليل عدد عمليات التفتيش وأوقات الانتظار وتكاليف المعاملات، ووقعت إدارة الرئيس أوباما اتفاقية نقلٍ جويٍ مع المكسيك في عام 2015 من شأنها زيادة خيارات السفر والشحن بين البلدين بالإضافة إلى خفض التكاليف.

قامت الولايات المتحدة والمكسيك بالترويج لبرامج المسافرين الموثوقين لدى كلٍ منهما، ونتيجة لذلك تم بالفعل تقديم أكثر من 3530 طلبًا من مسافرين أمريكيين، وقام المنتدى الثنائي للتعليم العالي والابتكار والبحث **(FOBESII)** بتوسيع فرص التبادل التعليمي وشراكات البحث العلمي والابتكار عبر الحدود لكلا البلدين.

قامت إدارة الرئيس أوباما بالسماح بزيادة عدد الطلاب المكسيكيين في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية بنسبة 15.4%، كما زاد عدد الطلاب الأمريكيين في المؤسسات المكسيكية بنسبة 19.2% بين 2014 و2015، وبهذا ارتفعت المكسيك من المركز الرابع إلى المركز الثاني كوجهةٍ للطلاب الأمريكيين للدراسة في أمريكا اللاتينية.

تم التوقيع على أكثر من ثمانين اتفاقية تعاونٍ جديدةٍ بين الجامعات على جانبي الحدود وإنشاء برنامج تدريبٍ داخليٍ جديدٍ بين المكسيك والولايات المتحدة، وأربعة مراكز ثنائية القومية للبحث والابتكار بدعمٍ من المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا **(CONACYT)** والمؤسسة الوطنية للعلوم **(NSF)**.

وفيما يتعلق بالطاقة، تعمل الوكالة المكسيكية للسلامة والطاقة والبيئة **(ASEA)** ومكتب السلامة والإنفاذ البيئي التابع لوزارة الداخلية معًا على وضع لوائح السلامة البيئية المتعلقة باستكشاف الموارد الطبيعية.[1]

[1] The White House, Office of the Vice President, **op. Cit**.

في 5 يونيو 2015 وقعت لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية الأمريكية **(FERC)** مذكرة تفاهمٍ بشأن التعاون التنظيمي مع لجنة تنظيم الطاقة المكسيكية **(CRE)** لتركيز على تبادل المعلومات حول مراقبة تجارة الجملة في المكسيك وسوق الطاقة.

ثانيا: الأولويات لعام 2016

نظرًا للانجازات الغير مسبوقة التي حققتها الولايات المتحدة مع المكسيك في عام 2015 سعت إدارة الرئيس أوباما لتحديد الأولويات والأهداف لعام 2016، وتضمنت التطلعات والأهداف التي اتفق عليه الطرفان فيما يلي:

- السعي لتقديم المساعدة في دعم انتقال المكسيك إلى سوق طاقةٍ تنافسيةٍ.
- تعزيز التنمية المستدامة للموارد غير التقليدية وتبادل أفضل الممارسات بشأن لوائح مشاريع النفط والغاز البحرية والإجراءات البيئية.
- إنجاز مشروع ميناء **II-Otay Mesa East** الذي يعد أحد أهم أولويات البنية التحتية لكلا البلدين.
- تعزيز وتوسيع نطاق التسجيل في برامج المسافر الموثوق به من أجل ضمان تجربة سفرٍ آمنةٍ وفعالةٍ وترويج السياحة.
- العمل على زيادة المشاركة في برامج التبادل للطلاب والمدرسين والمهنيين والباحثين من خلال برنامجٍ تمويليٍ جديدٍ.
- تطوير البرنامج المشترك بين الولايات المتحدة والمكسيك "**فولبرايت جارسيا روبلز**".
- سعي **Proyecta 100K** إلى إرسال 64,500 طالبًا وباحثًا مكسيكي إلى الولايات المتحدة للمشاركة في برنامج التنقل داخل مؤسسات التعليم العالي.
- العمل معًا لفتح 22 مركزًا جديدًا لشبكة **Education USA** الاستشارية.[1]

[1] The White House, Office of the Vice President, **op. Cit**.

يعتبر هذا المنتدى من أهم الإنجازات التي قامت بها إدارة الرئيس أوباما فقد ساهم من خلال إنشاء هذا المنتدى في نقل العلاقات بين البلدين إلى مرحلةٍ جديدةٍ ذات بعدٍ اقتصاديٍ تنمويٍ وتعليميٍ ثقافيٍ عكس ما كانت عليه في الفترات السابقة.

تميزت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والمكسيك في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما بالتركيز على عدة قضايا حيويةٍ فقد ركزت الإدارة في العهدة الأولى مع الرئيس "فيليبي كالديرون" على المسائل الأمنية كالهجرة وتجارة المخدرات والأسلحة ومسألة تأمين الحدود، غير أن كل ذلك تغير في العهدة الثانية مع صعود الرئيس "إنريكي بينيا نييتو" حيث اكتسبت المسائل الاقتصادية مكانةً مهمةً في أجندة البلدين الخارجية.

المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية-البرازيلية (2009-2017)

عملت إدارة الرئيس باراك أوباما فور وصولها إلى الحكم عام 2009 على تقوية العلاقات والروابط مع دولة البرازيل والحرص على جعلها محورًا رئيسيًا في سياستها الخارجية، نظرًا للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها البرازيل كشريكٍ اقتصاديٍ وتجاريٍ مهمٍ باعتبارها خامس أكبر دولة من حيث السكان وتاسع أكبر اقتصادٍ في العالم، سعت إدارة الرئيس أوباما إلى معالجة عدة قضايا حيوية من أهمها: مكافحة الإرهاب والمخدرات، التعاون الاقتصادي، مكافحة الأمراض المعدية والبيئة.

تهدف الدراسة في هذا السياق إلى تحليل العلاقات الأمريكية-البرازيلية في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما مع الرئيسان **(لولا داسيلفا، ديلما روسيف)**، مرورًا بأهم القضايا التي شغلت أجندة البلدين المشتركة والسياسات التي تم انتهجها في هذه الفترة.

الفرع الأول: واقع العلاقات في عهد إدارة أوباما

تميزت العلاقات الأمريكية البرازيلية في فترة حكم الرئيس "**لولا دا سيلفا**" مع صعود الرئيس أوباما بالنزوع البرازيلي من الولايات المتحدة وفتور علاقات البلدين، في ظل التقارب مع دول القارة الأمريكية الجنوبية من خلال دعم العلاقات مع كوبا وفنزويلا وتطوير حوار جنوب-جنوب.

تركز البرازيل في سياستها الخارجية على الريادة الإقليمية والخروج من الهيمنة الأمريكية مع ضرورة المحافظة على العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة، تسعى البرازيل إلى كسر احتكار وهيمنة الشمال على الجنوب وفتح أسواقٍ جديدةٍ للترويج للسلع البرازيلية في دول الجنوب.[1]

تغيرت في جانفي 2011 القيادة السياسة في البرازيل بصعود الرئيسة "**ديلما روسيف**" "**Dilma Rousseff**" واهتمامها بالسياسة الداخلية أكثر من الخارجية، فركزت داخليًا على محاربة الفقر والتفاوت الاجتماعي والفساد كما عملت على تحقيق الاستقرار السياسي وإعطاء الدولة دورًا أكبر في تطوير الثروة النفطية، اهتمت روسيف على المستوى الخارجي بالإلتزام بمبادئ حقوق الإنسان وتحقيق السلم ورفضت التدخل الخارجي في شؤون الدول الداخلي كما تعهدت بالمحافظة على علاقات البرازيل الخارجية مع دول الجوار اللاتيني أولاً والولايات المتحدة ثانياً.[2]

شكل اهتمام الرئيسة روسيف بالشؤون الداخلية في بداية عهدتها مؤشرًا جيدًا بالنسبة للولايات المتحدة بحيث يقلل من مطامح البرازيل في الريادة الإقليمية ومن انخراطها إلى حد ما في الشؤون الدولية وتعارضها المستمر مع السياسات الأمريكية عكس سلفها داسيلفا.

شجع صعود الرئيسة روسيف على تبادل الزيارات بين البلدين بحيث قام الرئيس أوباما في مارس 2011 بزيارة البرازيل كمحطة أولى في جولته في الإقليم اللاتيني التي استمرت لخمسة أيام، آملًا تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين وقد ناقش الطرفان مسائل عديدة وفرص تعاونٍ في العديد من المجالات أهمها الطاقة والتجارة[3]

---

[1] كلوفيس بريجاجوا، عاطف معتمد، "معالم السياسة الخارجية البرازيلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 20-06-2010، (تمت الزيارة في 12-03-2024 الساعة: 14:23) https://2u.pw/Wr6u6SWG

[2] موقع الجزيرة، "ديلما روسيف.. رئيسة البرازيل المعزولة"، 17-11-2015، (تمت الزيارة في 12-03-2024 الساعة: 15:55) https://2u.pw/BgfLQZjY

[3] موقع BBC NEWS، "أوباما في البرازيل في بداية جولة في أمريكا اللاتينية"، 19-03-2011، (تمت الزيارة في 12-03-2024 الساعة : 17:02) https://2u.pw/lY3c1PCt

نتج عن هذه الزيارة توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بهدف تسهيل التجارة بين البلدين.

وفي 2012 توجهت الرئيسة ديلما روسيف في زيارةٍ رسميةٍ للولايات المتحدة من أجل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، كما تناقش الرئيسان في مسألة مشاركة كوبا في قمة الدول الأمريكية في كولومبيا[1]، كما قامت الوزيرة هيلاري كلينتون بزيارة البرازيل في أفريل من نفس السنة بهدف تعزيز الروابط وتبادل الأراء ونتج عن زيارتها توقيع اتفاقية الاستثمار الثنائية واتفاقية التجارة الحرة فيما بعد.[2]

توترت العلاقات بين البلدين في عام 2013 بسبب اكتشاف البرازيل لعملية تجسسٍ أمريكيةٍ واسعة النطاق عن ملايين المحادثات الهاتفية والبريد الالكتروني، صرح وزير الخارجية "**أنطونيو باتريوتا**" "**Antonio Patriota** " بأن دولته ستلجأ لأمم المتحدة لعرقلة الانتهاكات وحماية خصوصية مستخدمي الإنترنت، ووضع قواعد للحكومات لضمان الأمن السيبراني الذي يحمي حقوق المواطنين، انتقدت روسيف انتهكات الولايات المتحدة المستمرة التي اعتبرتها تهديدًا لأمن بلدها، غير أن العلاقات تحسنت فيما بعد.[3]

الفرع الثاني: التعاون التجاري والمالي

ترى وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن منذ وصول الرئيس لولا داسيلفا للحكم وهو يجسد البرازيل الحديثة المليئة بالحيوية، مع واحدة من أكثر الاقتصادات ديناميكيةً في العالم وطبقة متوسطة متنامية.[4]

[1] موقع اليوم السابع، "رئيسة البرازيل تتوجه للولايات المتحدة لبحث تعزيز سبل التعاون الثنائي"، 09-04-2012، (تمت الزيارة في 12-03-2024 الساعة: 18:23) https://2u.pw/SvQly4Pc

[2] Peter J Mayer, "Brazil-US relations", **Congressional Research Service**, (March 07 2012) p. 22.

[3] Jenny Barchfield, "Brazil expresses concern at report of NSA spying", Phys.org, 07-07-2013 https://2u.pw/ASB7z757 (accessed 13-03-2024 at:13:44)

[4] Hillary Rodham Clinton, **op. Cit**, p. 316.

قالت الوزيرة كلينتون في كتاب لها : "**عندما زرت هذا البلد لأول مرة بصفتي السيدة الأولى في عام 1995، كان لا يزال فقيراً نسبياً، وكان نظامه الديمقراطي هشاً وفوارق اقتصادية هائلة. لقد أفسحت الدكتاتوريات العسكرية وحركات التمرد المجال لحكومات مدنية ضعيفة لم تسفر عن نتائج إيجابية تُذكر للسكان...**"[1] تفاجأت الوزيرة كلينتون بعد زيارتها الثانية للبرازيل في عام 2012 بالتطور والتقدم الكبير الذي شهدته البرازيل، مما زاد من إقتناعها بأهمية البرازيل كشريكٍ حيويٍ وجب المحافظة عليه.

أولا: المساعدات المالية

تعتبر البرازيل دولة متوسطة الدخل ولا تتلقى كمياتٍ كبيرةٍ من المساعدات الخارجية، لهذا خصصت إدارة الرئيس أوباما في بداية العهدة الأولى مساعدات مالية للبرازيل كالآتي: 21.5 مليون دولار 2009، 25 مليون دولار في عام 2010، 20.9 مليون دولار في عام 2011، وجهت هذه المساعدات لعلاج عدة مسائل هي:

• دعم البرامج البيئية وتعزيز القدرات المحلية لمواجهة التهديدات في منطقة الأمازون.

• تعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للتخفيف من تغير المناخ.

• تعزيز الكفاءة المهنية وقدرات حفظ السلام للجيش البرازيلي، والحد من انتقال الأمراض.[2]

[1] Hillary Rodham Clinton, **op. Cit**, p. 316.

[2] Peter J Mayer, "Brazil-US relations", **Congressional Research Service**, (March 05 2013) p. 12.

تم تقديم مساعدات أمريكية للبرازيل تتمثل في 18 مليون دولار في 2012، 15.2 مليون في 2013، 13.9 مليون في 2014، 11.6 مليون دولار في 2015 وطلبت إدارة الرئيس أوباما 1.4 مليون دولار كمساعدةٍ إضافيةٍ في 2016 قبل نهاية عهدته وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى من بينها:

- 500 ألف دولار موجهة لدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس الإيدز.
- 625 ألف دولار لتوفير التدريب المهني لأفراد الجيش البرازيلي.
- 240 ألف دولار لتعزيز التزام البرازيل بالرقابة التجارية الاستراتيجية وانفاذ الأمن البحري وأمن الموانئ.[1]

ثانيا: التجارة

لقد تجاوزت الحكومتان نزاع التجسس تدريجيًا وفي أكتوبر 2014 وقع الطرفان مذكرة تفاهمٍ تهدف إلى حل نزاعٍ تجاريٍ طويل الأمد حول برامج دعم القطن الأمريكية الموجهة للبرازيل.[2]

انخفضت صادرات السلع الأمريكية إلى البرازيل بنسبة 25% من في عام 2015 وذلك أعلى بحوالي 5% من عام 2014 أي تراجعت من 42.4 مليار دولار إلى 31.7 مليار دولار، كما انخفضت الواردات البرازيلية بنسبة 10% من 30.5 مليار دولار إلى 27.4 مليار دولار، شملت أهم الصادرات الأمريكية قطع الغيار، الآلات الثقيلة والكهربائية، المنتجات النفطية، المعدات الطبية وأهم واردات السلع البرازيلية النفط الخام، الحديد والصلب، القهوة.[3]

[1] Peter J Mayer, "Brazil Background and U.S. Relations", **Congressional Research Service**, (February 11 2016) p. 11.
[2] Ibid, p. 10.
[3] Ibid, p. 14.

تستفيد البرازيل من برنامج نظام الأفضليات المدعم الأمريكي **(GSP)** الذي يوفر معاملة جمركية غير متبادلةٍ ومعفاةٍ من الرسوم الجمركية لبعض المنتجات المستوردة منذ دخوله حيز التنفيد في 2012، أين كانت البرازيل ثالث أكبر مستفيدٍ منه ووصلت قيمة الواردات المعفاة جمركيًا إلى مليار دولار أي ما يمثل 7% من واردات الولايات المتحدة البرازيلية في عام 2012 وتمت الاستفادة من هذا البرنامج طوال فترة حكم الرئيس أوباما.[1]

في فبراير 2014 وقع الرئيس أوباما على مشروع قانونٍ زراعيٍ **(P.L. 113-79)** تضمن التشريع العديد من التغيرات الجوهرية في برامج دعم القطن وبرنامج ائتمان الصادرات من أجل حل النزاع مع البرازيل.

ثالثًا: الطاقة

أطلق الرئيس أوباما والرئيسة روسيف في عام 2011 حوار الطاقة الاستراتيجي لتسهيل المزيد من التعاون لتطوير طاقةٍ أمنةٍ ومأمونةٍ وبأسعار معقولةٍ، خلال اجتماعهم في يونيو 2015 اتفقوا على تجديد الحوار وأيدوا التعاون في مجال الوقود الحيوي، النفط، الطاقة النووية المدنية، طاقة متجددة، كما اتفقوا على الهدف المشترك المتمثل في زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة.[2]

[1] Peter J Mayer, **op. Cit**, p. 15
[2] Ibid, p. 17

الشكل رقم 04: المبادلات النفطية الأمريكية مع البرازيل (2004-2014) الوحدة: ألف برميل يوميًا

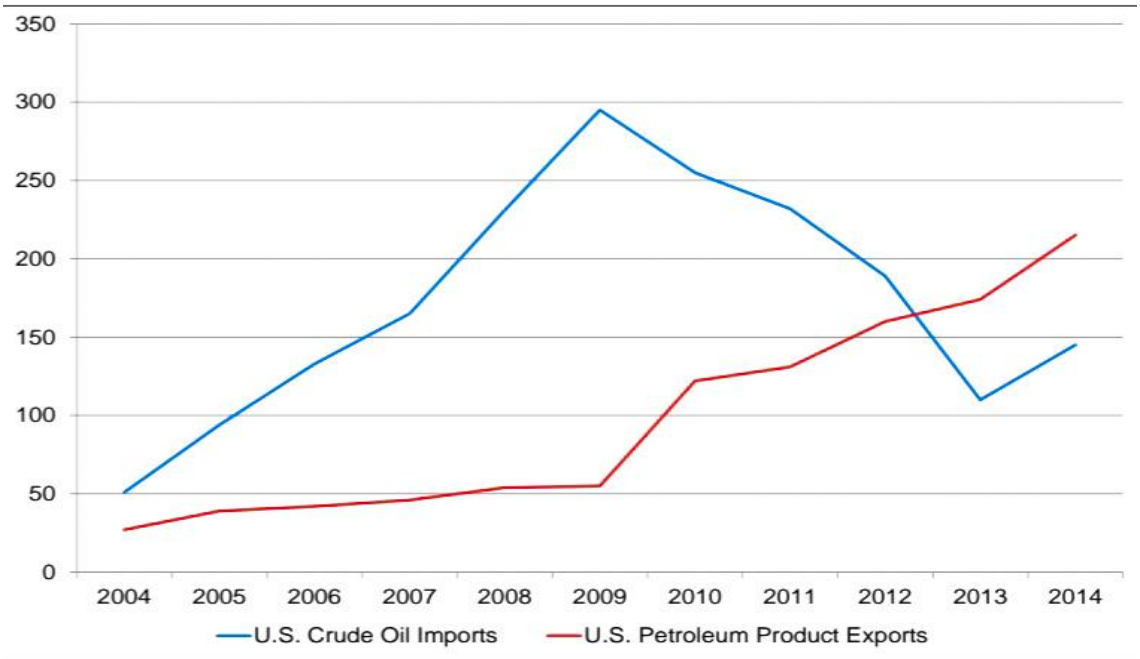

Source: CRS Presentation Of U.S. Energy information administration (EIA) data.

يشير الشكل أعلاه إلى وصول واردات الولايات المتحدة من النفط الخام البرازيلي إلى 145 ألف برميلٍ يوميًا في عام 2014 وهو ما يعادل 2% من إجمالي واردات الولايات من النفط الخام بعد أن وصل إلى أعلى نسبه في الأزمة الاقتصادية في عام 2008 بحوالي 290 ألف برميلٍ وأخذ في الانخفاض طوال فترة العهدة الأولى للرئيس أوباما، كما تجاوزت صادرات الولايات المتحدة إلى البرازيل من المنتجات المكررة بنسبة 700% من 2004 حتى 2014 وبحوالي 93 منتجًا مختلفًا.[1]

لطالما شكلت البرازيل في ظل الرئيس داسيلفا ثم بعده الرئيسة روسيف التهديد الأبرز للهيمنة الأمريكية في نصف الكرة الغربي، وذلك بفعل جهود البرازيل المستمرة بهدف الخروج من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية خاصةً في عهد الرئيس أوباما، فنسجت علاقات وثيقة مع فنزويلا في ظل حكم الرئيس تشافيز ومن بعده الرئيس مادورو واستثمرت مليارات الدولارات في تطوير مرفأ ماريال في كوبا.[2]

[1] Peter J Mayer, **op. Cit,** p. 20.

[2] جمال واكيم، "فنزويلا وحروب الخنق الأمريكية: السيطرة على الكاريبي والدخول إلى أمريكا اللاتينية"، **مجلة المنظومة**، م42، ع.493 (مارس 2020)، ص ص. 69، 70.

وفي عام 2014 عقدت قمة البريكس في البرازيل وتم إطلاق بنك التنمية الذي كان من المقرر أن يكون بديل البنك الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل الإدارة تشعر بتهديدٍ كبيرٍ دفعها في عام 2016 إلى دعم الإنقلاب ضد الرئيسة ديلما روسيف، وقد شكل هذا الانقلاب ضربة قوية لمنظمة البريكس.[1]

الفرع الثالث: القضايا الأمنية

أولا: الدفاع

تم في عام 2010 توقيع إتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والبرازيل بهدف تعزيز التعاون في مجالات مثل البحث والتطوير، أمن التكنولوجيا، الخدمات الدفاعية والأمن العام للمعلومات العسكرية.[2]

تم في 2012 إطلاق حوار التعاون الدفاعي المشترك على المستوى الرئاسي بين الرئيس أوباما والرئيسة روسيف، كما دخلت حيز التفيذ اتفاقيتا التعاون الدفاعي، والأمن العام للمعلومات العسكرية في يونيو 2015 قبل رحلة روسيف للولايات المتحدة.

قدمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما التدريب العسكري للبرازيل وزيادة الكفاءة المهنية للقوات البرازيلية وتعزيز قدرة البرازيل على المساهمة أكبر في عمليات حفظ السلام، كما قدمت وزارة الدفاع في عهد إدارة الرئيس أوباما ما يقارب 2 مليون دولارً كمساعدةٍ تدريبيةٍ عسكريةٍ لحوالي 110 برازيلياً في عام 2014 .

خططت في 2015 وزارتا الخارجية والدفاع لتقديم مبلغ 662 ألف دولارٍ كمساعدة تدريبية لنحو 50 جنديًا برازيلياً، وخططوا لتدريب 72 جنديًا إضافيًا بتمويلٍ برازيليٍ بقيمة 1.5 مليون دولار من خلال برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية **(FMS)**.[3]

[1] جمال واكيم، **مرجع سابق**، ص. 70

[2] Peter J Mayer, **op. Cit**, p. 21.

[3] Ibid, p. 23.

ثانيا: مكافحة المخدرات

تعتبر البرازيل ثاني أكبر مستهلكٍ للكوكايين وهي نقطة عبور للمخدرات غير المشروعة وفي عام 2012 بلغت المساعدات الأمريكية لمكافحة المخدرات 3.5 مليون دولار، 1.9 مليون دولار في عام 2013، 1.5 مليون دولار في عام 2014 ، لم تطلب إدارة الرئيس أوباما أي مساعدات في هذا المجال في عامي 2015 و2016.[1]

ثالثا: مكافحة الإرهاب

عملت الحكومة الأمريكية مع البرازيل لمعالجة المخاوف بشأن منطقة الحدود الثلاثية وتعزيز قدرات البلاد في مكافحة الإرهاب طوال فترة حكم إدارة الرئيس أوباما وذلك في إطار مجموعة "**3+1 لأمن منطقة الحدود الثلاثية**" والتي تم إنشأها في عام 2002.

صدر في عام 2014 تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب وجاء فيه عن دعم البرازيل المستمر لمكافحة الإرهاب في المنطقة بما في ذلك متابعة خيوط التحقيق التي تقدمها الحكومة الأمريكية غير أنها تفتقر لتشريعات مكافحة الإرهاب مما يعيق محاكمة الإرهابيين المحتملين، تم الشروع في معالجة هذه المشكلة في عام 2015 عندما أقر الكونغرس البرازيلي مشاريع قوانينٍ تهدف إلى تعريف الإرهاب وجعله جريمة مستقلة.[2]

رابعا: مكافحة الأوبئة

أعلنت وزارة الصحة البرازيلية في 11 نوفمبر 2015 حالة الطوارئ لزيادة حدة ولادة الأطفال المصابين بصغر الرأس بسبب تفشي فيروس **زيكا47**، عملت بموجبه المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها مع وزارة الصحة البرازيلية لإيجاد الحلول المناسبة، كما طلبت إدارة الرئيس أوباما مبلغ 1.8 مليار دولار من التمويل الطارئ للتحضير والإستجابة لهذا الفيروس.[3]

[1] Peter J Mayer, **op. Cit**, p. 21.
[2] Ibid, p. 22.
[3] Ibid, p p. 12, 13.

خامسا: الحفاظ على الأمازون

قدمت الولايات المتحدة المساعدة للبرازيل بهدف دعم الحفاظ على الغابات الإستوائية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **(USAID)** بحيث قدمت هذه الوكالة مساعدات قدرت بحوالي 9.6 مليون دولار في عام 2013 و 10.5 مليون دولار في 2014 ونفس المبلغ في عام 2015، طلبت إدارة الرئيس أوباما في عام 2016 أموالًا إضافيةً لدعم جهود البرازيل لكنها فشلت في زيادتها عن حد 10.5 مليون دولارٍ بسبب قانون الإعتمادات الموحدة.[1]

ساهمت سياسات ومجهودات إدارة الرئيس باراك أوباما كثيرًا في تقوية وتحسبن العلاقات مع البرازيل خاصةً في العهدة الثانية، رغم انخفاض معدلات التبادل التجاري بين البلدين في العامين الأخرين إلا أن الإدارة تمكنت من تحقيق التعاون في العديد من المجالات الأخرى كمكافحة المخدرات والإرهاب والأوبئة والقضايا البيئية.

المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية-الفنزويلية (2009-2017)

ورثت إدارة الرئيس أوباما علاقات سياسيةٍ ودبلوماسيةٍ جدُ متوترة مع الرئيس الفنزويلي "**هوغو تشافيز**" التي انعكست بالسلب على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، بالإضافة إلى نقاط الخلاف الكثيرة بين الدولتين في مختلف القضايا الإقليمية والدولية والتعارض المستمر في المصالح والأهداف وتحالف فنزويلا المتزايد مع الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة عدوة لها مثل إيران وروسيا.

تعهد الرئيس أوباما عند وصوله للحكم بالاعتماد على نهجٍ جديدٍ مغايرٍ لنهج سلفه في التعامل مع دولة فنزويلا مركزًا على الجانب الدبلوماسي والحوار، بالإضافة إلى التقليل من التدخل الأمريكي في الشأن الداخلي الفنزويلي.

[1] Peter J Mayer, **op. Cit**, p. 26.

تهدف الدراسة في هذا السياق إلى تحديد مختلف جوانب العلاقات الأمريكية-الفنزويلية في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما بدايةً من الجانب الدبلوماسي والسياسي ومرورًا بالجانب الاقتصادي-التجاري بالإضافة إلى مسائل أخرى اهتم بها الطرفان مثل حقوق الانسان، الديمقراطية، المخدرات.

الفرع الأول: المسائل السياسية والدبلوماسية

عرفت الفترة الرئاسية الأولى للرئيس لأوباما تخفيضًا واضحًا في حدة الحروب الكلامية والانتقادات المستمرة الموجهة لحكومة الرئيس تشافيز في عهد الرئيس بوش، واستخدامٍ أقلٍ للأداة الإعلامية التي كان هدفها الأساسي هو تشويه سمعة الرئيس الفنزويلي على المستوى الداخلي والخارجي وحشد الرأي العام العالمي والفنزويلي للوقوف ضد سياسات الرئيس وانتهاكاته المستمرة.[1]

غير أن استمرار نهج الرئيس تشافيز الخارجي أدى إلى توتر العلاقات أكثر بحيث قطعت فنزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في سبتمبر 2008 تضامنًا مع بوليفيا بعد اتهام السفير الأمريكي بالتعاون مع الجماعات المناهضة هناك، وطردت بموجبه الولايات المتحدة السفير الفنزويلي لديها، رغم كل هذا التصعيد أظهر الطرفان في 2012 الإحترام المتبادل وأكدا عن رغبتهما في تعزيز العلاقات وتجاوز الخلافات.

أصدر الرئيس أوباما بيانًا في مارس 2013 عقب وفاة تشافيز أكد فيه من جديد على دعم الولايات المتحدة للشعب الفنزويلي والاهتمام بتطوير علاقةٍ بناءةٍ مع الحكومة الفنزويلية، كما أعرب وزير الخارجية "**جون كيري**" "**John Kerry**" عن أمله في أن يتمكن البلدان من التحرك بسرعةٍ نحو تعيين السفراء غير أن الأمور تعقدت بسبب خطابات الرئيس مادورو وردود أفعاله القوية تجاه الولايات المتحدة.[2]

[1] ليلى أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 131.

[2] Mark p. Sulhivan, "Venezuela : Background and U.S Relations" , **Congressional Research Service**, (April 11,2014), p. 20.

اتبع الرئيس أوباما نهجًا قائمًا على الدبلوماسية متعددة الأطراف من خلال منظمة الدول الأمريكية في التعامل مع تشبث الرئيس "**نيكولاس مادورو**" " **Nicolás Maduro**" بالسلطة وعدم ابدائه أي رغبة في التنحي منذ أن تسلمها بعد وفاة الرئيس تشافيز عام 2013، وكان هذا في ظل الضغط الدولي ورفض دول المنطقة لأي تدخلٍ أحادي الجانب من الولايات المتحدة، كل هذه الظروف ساهمت في تركيز إدارة الرئيس أوباما على حماية المصالح الأمريكية المثمثلة في الأمن والاستقرار الإقليمي والتي لايمكن تحقيقها حسبه إلا بإقامة نظامٍ ديمقراطيٍ في فنزويلا.[1]

في أواخر سبتمبر 2013 طردت فنزويلا ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين بتهم محاولة زعزعة استقرار البلاد وردت وزارة الخارجية بطرد ثلاث دبلوماسيين فنزويلين في أوائل أكتوبر.[2]

واصلت إدارة الرئيس أوباما في العاميين الأخيرين من فترته الرئاسية الثانية دعم الفاوضات بين الحكومة الفنزويلية والمعارضة السياسية، وطالب الرئيس أوباما بعدم انتهاك حقوق الإنسان والدستور من خلال إجراء استفتاءٍ شعبيٍ.[3]

صرح الرئيس مادورو في منتصف يناير 2014 أن حكومته على استعدادٍ لاستئناف الحوار مع الولايات المتحدة على أساس "الإحترام المتبادل" من أجل بناء علاقةٍ إيجابيةٍ، وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بعد هذا الإعلان عن أهمية وجود علاقة وظيفية بين البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مكافحة المخدرات والإرهاب والعلاقات التجارية خاصةً في مجال الطاقة.[4]

[1] ليلى أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 131.

[2] Mark p. Sulhivan, **op. Cit, p. 21.**

[3] ليلى أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 131.

[4] Mark p. Sulhivan, **op. Cit, p. 21.**

حققت المعارضة نصرًا كبيرًا في الإنتخابات عام 2015 رغم كل جهود الرئيس مادورو لكسب التأييد الشعبي وتصوير نفسه على أنه ضحيةٌ لمؤامرةٍ أمريكيةٍ، وذلك راجعٌ بشكلٍ أساسيٍ لجهود الرئيس أوباما في الضغط على الجانب الفنزويلي وتشجيع دول الإقليم اللاتيني على تبني نفس النهج حيث كان يرى أن ممارسة هذا الضغط من شأنه توفير فرص أكثر للمعارضة في تحقيق بعض النجاحات وتقوية موقفهم التفاوضي مع حكومة مودورو.[1]

تواصلت الضغوط الأمريكية على حكومة الرئيس مادورو عبر التكتلات الإقليمية ومن بينها منظمة الدول الأمريكية، ففي 12 يناير 2016 هدد الأمين العام للمنظمة "**لويس ألماجرو**" "**Luis Almagro**" باللجوء إلى التدخل بالقوة العسكرية ضد فنزويلا بسبب منع الرئيس مادورو البرلمان الفنزويلي من الانعقاد، وفي 17 ماي 2016 رد الرئيس مادورو عليه واتهمه بكونه عميل استخباراتٍ أمريكيٍ.[2]

الفرع الثاني: المسائل التجارية والاقتصادية

خففت إدارة الرئيس أوباما من القيود التي كانت مفروضةً على فنزويلا ولم تفرض أي عقوبات جديدة إلا في الحالات القصوى طوال فترة عهدته، مع ذلك لم تصل إلى شدة العقوبات السابقة خاصةً عقوبات عام 2006 التي منعت كليًا تصدير الخدمات والمعدات والأسلحة الدفاعية العسكرية، وما ميز عهدة الرئيس أوباما هو أن كل العقوبات في عهده تم توجيهها للأفراد بدلًا من الدولة خاصةً الأفراد المقربين من دائرة الرئيس تشافيز أو المتهمين بدعم قوات كولومبيا المسلحة، كما فرض الرئيس أوباما عقوباتٍ على شركة النفط الفنزويلية وسبع شركاتٍ أخرى اُتهمت بدعم إيران في مشروعها النووي.[3]

[1] ليلى أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 131.

[2] جمال واكيم، **مرجع سابق**، ص. 70.

[3] ليلى أحمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص. 130.

أولا: واقع الاقتصاد الفنزويلي في فترة (2008-2016)

تعتبر فنزويلا أحد دول منظمة الأوبك الغنية جدًا بالنفط وتمتلك أكبر احتياطيٍ منه على مستوى العالم ويعتمد اقتصادها عليه بنسبة 90% مما يجعله اقتصادًا ريعيًا، استغل تشافيز ارتفاع أسعار النفط في الفترة السابقة لقدوم الرئيس أوباما في تمويل سياسات الدعم الاجتماعي الهادفة إلى استمالة الفقراء وكسب ولائهم لنظامه التسلطي بدل استثمار تلك الأموال في بناء اقتصادٍ حقيقيٍ قائم على الانتاج وتعدد الموارد.

تبنى الرئيس تشافيز سياسة تأميم الثروة النفطية لتحريرها من الهيمنة الأجنبية لكن القطاع النفطي تأثر سلبًا بتدخل الحكومة وسيطرة شركة فنزويلا للبترول على الانتاج، وهي شركة حكومية مملوكة للدولة تمتلك نحو 89.6% من العائدات الحكومية من النفط الفنزويلي وهو ما يمثل 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ألحق ذلك الضرر على قطاع النفط وغياب المناخ التنافسي الجاذب للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى الفساد والمحسوبية في توزيع تلك العائدات وتوظيفيها سياسيًا لدعم نظام تشافيز.

انعكس الوضع الاقتصادي الريعي على الوضع السياسي فانتهج تشافيز سياساتٍ قمعيةٍ انتهكت الحقوق ومارس تضيقًا على الإعلام، كما عانت المعارضة من كل أشكال القمع والإقصاء الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة بشدة.[1]

واكب وصول إدارة الرئيس أوباما بداية ظهور تداعيات الأزمة الاقتصادية لعام 2008 ولم تسلم فنزويلا بطبيعة الحال من هذه التداعيات، فانهار سعر النفط بنحو 50% ونتج عن ذلك انخفاض شديد في نمو القطاع العام الذي تراجع بنحو 15.5% وانخفاض في نصيب الفرد وسرعان ما تأزم الوضع أكثر أثناء حكم الرئيس مادورو بسبب أزمة 2014 ونزول نسب النمو إلى ما تحت الصفر في ظل عجزٍ كبيرٍ في[2]

[1] أية بدر عليوة عبد السلام، "فشل نموذج الدولة الريعية: قراءة في الأزمة الفنزويلية"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 17-05-2019 (تمت الزيارة في 13-04-2024) https://2u.pw/h8BRtq3D

[2] حبيبة مراح، بوعلام معوشي، "فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات- دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية-"، **مجلة الاستراتيجة والتنمية**، م.11، ع.4 (جويلية 2021)، ص. 351.

الميزانية وتعدد أنظمة سعر الصرف، مما دفع بفنزويلا للتقرب من دول مثل الصين وروسيا للحصول على القروض التي يمكن سدادها عن طريق صادرات النفط في المستقبل.[1]

جدول رقم 02: معدلات النمو الاقتصادي لفنزويلا في فترة (2008-2016) **الوحدة: %**

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو	-35	-3.2	-1.5	4.2	5.6	1.3	-3.9	-6.2	-17

المصدر: حبيبة مراح، ***مرجع سابق***، ص. 351.

يمثل الجدول أعلاه معدلات النمو الاقتصادي في فنزويلا في فترة حكم الرئيس أوباما، يمكن ملاحظة انخفاض النمو في الفترة السابقة لقدوم الرئيس أوباما بسبب الأزمة العالمية في 2008 أين وصل إلى -35% ثم ارتفاعٌ بطيئٌ في السنوات اللاحقة حتى عام 2014 أين شهد انخفاضًا بسبب أزمة 2014 ووصل مع نهاية عهدة أوباما معدل النمو الاقتصادي في فنزويلا إلى -17%.

ثانيا: واردات النفط الفنزويلي للولايات المتحدة في فترة حكم الرئيس أوباما

أما فيما يخص الولايات المتحدة فهي تستورد حوالي 15% من صادرات النفط من فنزويلا وهي بذلك رابع أكبر مصدرٍ للنفط للولايات المتحدة، لهذا فإن الأزمة خلقت ردود فعلٍ أمريكيةٍ عديدةٍ خاصةً بعد انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو الذي لقي تأييد في بدايته بسبب تخلص الولايات المتحدة من سياسات سلفه التي كانت تهدف للتخلص من هيمنة الولايات المتحدة والتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.[2]

[1] حبيبة مراح، **مرجع سابق**، ص. 351.

[2] المرجع نفسه، ص. 357.

شهدت الواردات انخفاضًا في عهدة الرئيس أوباما ففي عام 2012 زودت فنزويلا الولايات المتحدة بحوالي 960 ألف برميلٍ من إجمالي النفط الخام يوميًا أي ما يقارب 9% من إجمالي الواردات الأمريكية، وتعتمد فنزويلا على الولايات المتحدة كسوقٍ رئيسيٍ للتصدير ففي عام 2011 كانت 40% من صادرات النفط الفنزويلي متجهة إلى الولايات المتحدة على الرغم من انخفاض النسبة على العام الذي سبقه أين كانت 43%.

تم في 2010 تصميم مصافي ساحل الخليج الأمريكي خصيصاً للتعامل مع النفط الفنزويلي الثقيل بموافقة من الرئيس أوباما، غير أن زيادة المنافسة من قبل الصين قلصت تدريجياً من الاعتماد الفنزويلي على الولايات المتحدة كسوق لتصدير بحيث استوردت الصين 230 الف برميلٍ يوميًا من فنزويلا في عام 2011 وما يقدر بنحو 306 ألاف برميلٍ يوميًا في 2012.[1]

الفرع الثالث: مسائل الأمن وحقوق الإنسان

أعربت إدارة باراك أوباما عن قلقها بشأن تدهور حقوق الإنسان والظروف الديمقراطية في فنزويلا وافتقار الحكومة الفنزويلية إلى التعاون الثنائي في جهود مكافحة المخدرات وكذلك علاقتها مع دولة إيران.

أولا: مكافحة المخدرات

تفيد التقارير الأمريكية أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية **(فارك)** والجيش الفنزويلي لهما دورٌ أساسيٌ في استخدام فنزويلا كدولة عبورٍ للمخدرات نحو الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تورط عدد كبير من القادة العسكريين الفنزويليين في هذه الظاهرة، وقد شهد عام 2012 تعاونًا فنزويليًا كولومبيًا أشادت به الولايات المتحدة في مكافحة المخدرات في ظل حكومة الرئيس الكولومبي "**خوان مانويل سانتوس**" " **Juan Manuel Santos**"، نتج عن هذا التعاون اعتقال عددٍ كبيرٍ من تجار المخدرات الذين[2]

[1] Mark p. Sulhivan, **op. Cit,** p. 30.
[2] Ibid, p. 32.

كانوا على قائمة كبار تجار المخدرات في وزارة الخزانة الأمريكية وعلى رأسهم "**دانيال باربرا**" "**Daniel Barbara** " الذي تم اتهامه رسميًا في 2011 بتهريب الكوكايين إلى الولايات المتحدة وتم في يوليو 2013 تسليمه للولايات المتحدة.[1]

في سبتمبر 2013 أعلن الرئيس أوباما كما فعل منذ بداية عهدته عن القرار السنوي التاسع على التوالي بخصوص فنزويلا والمتعلق بفشل هذه الأخيرة في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة المخدرات، وعلى إثره فرض الرئيس أوباما عقوباتٍ ماليةٍ على ثمانية مسؤولين فنزويليين بمزاعم مساعدتهم القوات الثورية الكولومبية على تهريب المخدرات كما فرض عقوباتٍ على ثلاث شركات فنزويلية لدعمها ايران.[2]

جاء في تقرير وزارة الخارجية لعام 2013 عن الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات **(INCSR)** أن فنزويلا واحدة من طرق التهريب المفضلة لعبور الكوكايين خارج أمريكا الجنوبية وذلك راجعٌ لعدة أسباب هي:

- سهولة إختراق حدود فنزويلا مع كولومبيا.
- ضعف النظام القضائي وإنفاذ القانون المتساهل بشكلٍ عامٍ.
- مكافحة المخدرات الدولية المتفرقة والبيئة السياسية الفاسدة.[3]

ثانيا: حقوق الإنسان والديمقراطية

لطالما كان ملف حقوق الإنسان والديمقراطية محل نقاش ومتابعةٍ شديدةٍ من قبل إدارة الرئيس أوباما والكونغرس الأمريكي، وتعتبر قضية اعتقال القاضية "**ماريا لورديس أفيوني**" في 2009 بتهم الفساد أبرز مثال على ذلك، عانت هذه القاضية الفنزويلية من ظروف صحيةٍ يرثى لها كما صرحت بعد الإفراج عنها بتعرضها للإغتصاب.[4]

[1] Mark p. Sulhivan, **op. Cit**, p. 32.
[2] Ibid, p. 31.
[3] Ibid, p. 33.
[4] Ibid, p. 25.

وفي فترة حكم الرئيس مادورو صدرت بخصوص حقوق الانسان العديد من القرارات ومن أهمها:

- قرار مجلس الشيوخ رقم 213 في أكتوبر 2013 والمتعلق بدعم ممارسة الديمقراطية التمثيلية في فنزويلا، أدان هذا القرار أعمال العنف والترهيب ضد المعارضة السياسية.
- القرار **(H.R 1687)** في أبريل 2013 المتعلق بفرض عقوباتٍ ماليةٍ في أربع حكومات بوليفارية هم بوليفيا، الإكوادور، نيكاراغوا، فنزويلا.
- القرار **(H.R 944)** الذي تم تقديه في مارس 2013 الذي ينص على أهلية الحصول على إعفاءٍ من الترحيل لبعض الفنزويليين.[1]

تم الموافقة من قبل الكونغرس على اقتراح الرئيس أوباما بتمويل المساعدات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **(USAID)** والصندوق الوطني لديمقراطية، قدرت بنحو 5 ملايين دولار في 2011 و6 ملايين في 2012 و5.8 مليون عام 2013 وطلب الرئيس أوباما آخر هذه المساعدات في عام 2014 بحوالي 5 مليون دولار.

على ضوء حملة القمع الشديد التي شنها الرئيس مادورو في 2014 تم تقديم قرارينٍ إضافيينٍ من قبل الكونغرس هما:

- القرار رقم **488** في 28 فبراير الهادف إلى دعم الشعب الفنزويلي في احتجاجه السلمي من أجل تحقيق الديمقراطية.
- القرار رقم **365** الذي تم تقديمه في 27 فبراير المتعلق بإدانة القمع العنيف للمظاهرات السلمية، يدعو إلى المسائلة الكاملة على انتهاكات حقوق الإنسان كما حث هذا القرار الرئيس أوباما على فرض عقوباتٍ مستهدفةٍ بما في ذلك حظر التأشيرات وتجميد الأصول ضد المسؤولين الفنزويليين[2].

[1] Mark p. Sulhivan, **op. Cit**, p. 01.
[2] Ibid, p. 23.

في 27 فبراير 2014 أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقرير حقوق الإنسان الخاص بها الذي أكد على الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان في فنزويلا التي شملت الفساد، التسيس في النظام القضائي، عرقلة حرية التعبير.[1]

تميزت علاقات فنزويلا مع الولايات المتحدة في فترة حكم الرئيس أوباما بالتوتر المستمر مع استمرارية تأكيد الإدارة الأمريكية في مناسباتٍ عديدةٍ على رغبة انفتاحها للتعامل مع فنزويلا، واستعمالها النهج القائم على الدبلوماسية والحوار والعقوبات الموجهة لمختلف الشخصيات البارزة في فنزويلا التي كانت تهدد مصالح الولايات المتحدة بشتى الطرق بالإضافة إلى الضغط المستمر على الحكومة الفنزويلية، كما ركز على مكافحة المخدرات والإرهاب بالإضافة إلى ملف حقوق الإنسان والديمقراطية خاصةً في فترة حكم الرئيس نيكولاس مادورو الذي رفض إلى حد كبير محاولات أوباما واعتبرها تدخلًا في الشأن الداخلي الفنزويلي.

تميز الإقليم اللاتيني بمكانةٍ مهمةٍ ضمن أولويات الاستراتيجية للإدارة السياسية في عهد الرئيس أوباما، حيث حققت تقارب مع دول الإقليم اللاتيني بفضل انتهاجها لأدواتٍ أكثر فاعليةً وأقل عنفًا، التي مكنتها من قطع أشواطٍ طويلةٍ بداية مع التقارب مع كوبا وتطبيع العلاقات معها، وتقوية الروابط الاقتصادية مع المكسيك وتقليل معدلات الهجرة غير الشرعية عبرها وتعميق التعاون معها في العديد من القضايا الأمنية، كذلك تجاوز الكثير من الخلافات مع البرازيل وجعلها شريكاً تجارياً وأمنياً مهمًا أكثر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى تغيير نهج بوش مع دولة فنزويلا والتقليل من التدخل في شأنها الداخلي وتخفيف العقوبات عليها، مما مكن البلدان من التحاور في فتراتٍ زمنيةٍ متفرقةٍ وفق الإحترام المتبادل رغم الضغط الأمريكي المستمر فيما يخص ملف حقوق الإنسان في فنزويلا وسياسات الرئيس مادورو القمعية ضد المعارضة السياسية والشعب الفنزويلي ككل.

[1] Mark p. Sulhivan, **op. Cit**, p. 24.

الفصل الثالث: معوقات السياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني (2009-2017)

تعرضت الإدارة السياسية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما للعديد من التحديات والعوائق الداخلية التي انعكست على سياستها الخارجية، من حيث صنع السياسات والموافقة عليها وتنفيذها وتأثرت بطبيعة الحال سياسة إدارة الرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني بهذه المعيقات، ويأتي الكونغرس والمجمع الصناعي العسكري في مقدمة هذه المعيقات، بالإضافة إلى التهديد المتصاعد لمجموعةٍ من التكتلات الإقليمية مثل الميريكسور والسيلاك التي عملت على الوقوف في وجه سياساتها خاصةً تلك التي تهدف إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية في الإقليم اللاتيني.(المبحث الأول)

بالإضافة إلى هذه التحديات الداخلية والإقليمية واجهت كذلك إدارة الرئيس أوباما مجموعة من التحديات من خارج الإقليم اللاتيني والمتمثلة في القوى الدولية المنافسة وتنامي حضورها في الإقليم، سواء من خلال الشراكة الاقتصادية أو من خلال التعاون الأمني العسكري، هدد هذا التواجد الخارجي في الإقليم اللاتيني مصالح الولايات المتحدة وتسبب في تراجع نفوذها.(المبحث الثاني)

تم الأخذ بالاعتبار كل هذه التحديات من قبل الخبراء في عملية تقييم السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني، بالتركيز على معرفة التغير والاستمرارية في توجهات وأدوات السياسة الخارجية في عهده والوقوف عند إنجازات وإخفاقات هذا الرئيس الديمقراطي وإدارته في ما يخص التعامل مع القضايا الشائكة والمعقدة التي عانى منها الإقليم اللاتيني في فترة حكمه.(المبحث الثالث)

المبحث الأول: التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني

واجهت الإدارة السياسية للرئيس أوباما مجموعة من التحديات الداخلية والإقليمية التي عرقلت بشكلٍ أو بآخر سياسات أجندته الخارجية تجاه الإقليم اللاتيني وقضاياه الشائكة، فداخليًا نجد الكونغرس والصراع المستمر بين أكبر حزبين فيه والمجمع الصناعي العسكري بمختلف الأطراف المشكلة له، أما إقليميًا فنجد مختلف التكتلات الاقتصادية في أمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة الكاريبي، التي اكتسبت في فترة حكمه صبغةً سياسيةً وأصبحت تأثر على سياسات الدول المشكلة لها تجاه الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تحالفها مع القوى الدولية الخارجية.

المطلب الأول: دور الكونغرس في عرقلة سياسات الرئيس باراك أوباما

الفرع الأول: الصراع المستمر بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس

تعاني الولايات المتحدة داخليًا منذ القدم من الخلافات السياسية المستمرة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأمريكي، بحيث أصبح هدف كل حزبٍ هو إعاقة الأجندة السياسية لكلٍ منهما ومنع حصولهما على أي انتصاراتٍ سياسيةٍ سواء في الكونغرس في حد ذاته أو في البيت الأبيض.

يقع كل رئيسٍ أمريكيٍ ضحيةً للحزب المنافس لحزبه فإذا كان الرئيس ديمقراطيًا مثل الرئيس "باراك أوباما" فسيتعرض للكل أشكال العرقلة والإعاقة من قبل الحزب الجمهوري فيما يخص التصويت على القوانين والموافقة على السياسات الداخلية والخارجية.[1]

[1] زيغنيو بريجنسكي، "من الأمل إلى الجراءة : تقييم سياسة أوباما الخارجية"، **مجلة دراسات دولية**، ع.42 تر. سميرة ابراهيم عبد الرحمن، (أكتوبر 2009)، ص. 212.

وفق دراسةٍ قامت بها مؤسسة "**راند**" عام 2009 حول الانقسام الإيديولوجي العميق بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري حول السياسة الخارجية في بداية حكم الرئيس أوباما، شجع هذا الإنقسام على تسميم الخطاب السياسي بلغةٍ خطابيةٍ تعبر عن الذم والكره الشخصي وكذلك العنف الذي لا يخضع للتدقيق وقوانين التشهير.[1]

الفرع الثاني: محطات معارضة الكونغرس لسياسات أوباما في الإقليم اللاتيني

لم يسلم الرئيس أوباما من عرقلة الكونغرس لقراراته الخارجية المتعلقة بقضايا الإقليم اللاتيني ودوله، فطوال 8 سنوات التي حكم فيها الرئيس أوباما الولايات المتحدة تمت إعاقة العديد من اقتراحات القوانين والسياسات التي قدمها إلى الكونغرس مما أدى إلى تصعيب تحقيق أهداف سياسته الخارجية في الإقليم اللاتيني.

قطع الرئيس أوباما وعدًا انتخابيًا بإغلاق السجن في خليج غوانتانامو في غضون عامٍ واحدٍ من توليه المنصب وبالفعل وقع أمرًا تنفيذيًا لإغلاق المنشأة في عام 2009، غير أن ذلك لم يتحقق بسبب المعارضة الكبيرة التي واجهها الرئيس أوباما في الكونغرس بشأن نقل المعتقلين والإغلاق التام للمنشأة لأن الكونجرس اعتقد أن هذا من شأنه أن يضر بالولايات المتحدة وأمنها القومي.[2]

واجه الرئيس أوباما منذ انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس في عام 2010 طريقًا شبه مسدودٍ في الكونغرس في كل مبادرةٍ إداريةٍ تقريبًا، بدءًا من تأكيد المرشحين للمناصب التنفيذية في حكومته وحتى إصلاح سياسات الهجرة اللاتينية.[3]

[1] زيغنيو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص. 212.

[2] Emily Harmon, the relationship between president Obama's foreign policy decision-making process, public opinion, and international pressure: Guantanamo Bay, intervention in Libya, and the drone program, **Undergraduate Theses and Capstone**, projects. 135, (April 2017), p. 11.

[3] Stephen J. Randall, **op. Cit**, p. 7.

كانت رغبة الكونجرس في تطبيع العلاقات مع كوبا أقل حماسًا بكثيرٍ من الرئيس أوباما وإدارته ولم يظهر الكونغرس اهتمامه إلا بسياسات تحرير قيود السفر والتحويلات المالية فقط، فعلى سبيل المثال نجد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ "**روبرت مينينديز**" "**Robert Menendez**" من نيوجيرسي الذي عارض باستمرارٍ أي شيئٍ يتعلق بتطبيع العلاقات مع كوبا وأي اقتراحٍ أو قانونٍ يصدر عن إدارة الرئيس أوباما.[1]

نجد كذلك معارضة المحافظين في الكونغرس الأمريكي لأي حلٍ من شأنه إعادة الرئيس الهندوراسي "**مانويل زيلايا**" "**Manuel Zelaya**" إلى السلطة وفي ذلك عرقلةٌ لجهود إدارة الرئيس أوباما مع الرئيس الكوستاريكي "**أوسكار أرياس**" "**Óscar Arias**" للتوسط في إيجاد حلٍ للوضع في الهندوراس، كما جاءت فرصة هندوراس كسببٍ لمنع التأكيد على مرشح الرئيس أوباما لمنصب سفير البرازيل.[2]

رغم تنازل الديمقراطيون في الكونجرس على الضوابط الصارمة على أمن الحدود مع المكسيك بهدف الحصول على الدعم الجمهوري لسياسات الرئيس أوباما فيما يخص إصلاح الهجرة، إلا أن المحافظون بقوا متشديدين ومعارضين لسياساتٍ حسب رأيهم تقوم على العفو عن المهاجرين غير الشرعيين، مع التذكير بأن آخر مرةٍ صدر عفوٌ للمهاجرين كانت النتيجة تزايد الهجرة غير الشرعية عبر حدود المكسيك، ومن أهم المعرضين لسياسة الرئيس أوباما لإصلاح الهجرة هناك أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون "**جيف سيشنز**" "**Jeff Sessions**" من ألاباما و"**تيد كروز**" "**Ted Cruz**" و"**جون كورنين**" "**John Cornyn**" من تكساس ونتجت عن هذه الإعاقة إلغاء قانون الهجرة الثاني للأوباما "**DAPA**" في محكمةٍ فدراليةٍ.[3]

[1] Stephen J. Randall, **op. Cit**, p. 09.
[2] Ibid, p p. 10, 11.
[3] Ibid, p. 14.

إن عرقلة الكونغرس لسياسات إدارة الرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني تدعمه جماعات الضغط (اللوبيات) التي أصبح تأثيرها في السياسة الخارجية كبيرًا جدًا، فبعضها يمتلك الموارد المالية الكافية وبعضها الآخر تدعمه المصالح الخارجية، وبسبب هذه الجماعات أصبح الكونغرس في فترة حكم الرئيس أوباما لا يعارض السياسات الخارجية فحسب بل يفرض بعضها على الرئيس، وهذا التدخل شكل تهديدًا داخليًا كبيرًا وعائقًا في رسم السياسة الخارجية تجاه الإقليم اللاتيني.[1]

المطلب الثاني: المجمع الصناعي العسكري

الفرع الأول: نظرة عامة حول المجمع الصناعي العسكري الأمريكي

تم تطوير مفهوم المجمع الصناعي العسكري من قبل علماء الاجتماع على أنه عبارةٌ عن تحالفاتٍ تنشأ بين مختلف أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية وأفرادها مع جهات الصناعة العسكرية، وتتشكل عن هذه التحالفات قرارات تصب في مصلحة أعضاء هذا التحالف على حساب مصلحة الأمن القومي غالبًا.

يستخدم مصطلح "**المجمع الصناعي العسكري**" " **The Military Industrial Complex**" للإشارة للفئات المستفيدة من الإنفاق العسكري ونموه، وكلما كانت القاعدة الصناعية العسكرية أكبر كلما زاد عدد الأفراد والجهات التي يشملها المجمع الصناعي العسكري.[2]

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فيمكن القول أن المجمع الصناعي العسكري الخاص بها يتكون من: (وزارة الدفاع، بعض جماعات الضغط في الكونغرس، شركات صناعة الأسلحة، شركات تجارية كبرى، بعض الشخصيات ذات النفوذ الواسع).

---

[1] زيغنيو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص. 212.

[2] J Paul Dunne, Elisabeth Sköns, "The Changing military industrial complex", Research Gate (March 2011) p.02 ***https://2u.pw/PH30lB3L*** (accessed 25-04-2024 at: 13:35).

يعتبر الرئيس "**داويت ديفيد ايزنهاور**" "**Dwight David Eisenhower**" أول من استعمل هذا المصطلح في خطاب وداعه الذي ألقاه في 18 جانفي 1961 قائلًا فيه :

"إن إتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة يشكل ظاهرةً جديدةً في التجربة الأمريكية، إن تأثيرات هذا المركب الصناعي العسكري الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية تُلمس في كل مدينةٍ وفي كل حكومةٍ...يجب اتخاذ الحذر والحيطة ضد التأثير غير المبرر الذي بلغه المركب الصناعي العسكري بشكل مقصود أو غير مقصود". [1]

الفرع الثاني: تأثير المجمع الصناعي العسكري الأمريكي على إدارة الرئيس باراك أوباما

يلعب المجمع الصناعي العسكري الأمريكي منذ ظهوره دورًا حاسمًا في تطوير الصناعات الاستراتيجية ودفع حركة النمو الرأس مالي والتأثير على سياسات القادة والرؤساء الأمريكيين من أجل تبني سياساتٍ تخدم مصالحهم، ولم يسلم الرئيس "باراك أوباما" كغيره من الرؤساء من تأثير هذا المجمع والضغوطات التي يمارسها.

بلغت قيمة مبيعات الشركات الأمريكية المنتجة للأسلحة في عام 2009 نحو 247 مليار دولار ما شكل 61% من المجموع العالمي لمبيعات الأسلحة، وذلك رغم الأزمة الاقتصادية الحادة التي سبقت صعود الرئيس أوباما.[2]

ساهمت الحروب التي بدأتها الولايات المتحدة في مختلف دول العالم خاصةً أفغانستان والعراق وما أُطلق عليه الحرب على الإرهاب في انعاش هذه التجارة التي عادت بثرواتٍ طائلةٍ على أطرافها، لهذا السبب شكلت رغبة الرئيس أوباما في سحب

[1] ب.د بياد شيف، المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية، تر. رفعت البسيوني، (بيروت: دار الفارابي، 1976) ص. 45.

[2] صحيفة الخليج الإلكترونية، "المجمع العسكري الصناعي عدو من داخل أمريكا"، 07-04-2012، (تمت الزيارة في 24-03-2024 الساعة: 14:45) https://2u.pw/2oUZW1z4

الجنود الأمريكيين وإنهاء الحروب التي تستنزف الاقتصاد الأمريكي تهديدًا حقيقيًا لمصالح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

صاغ "**بن رودس**" "**Ben Rhodes**" مستشار الأمن القومي للرئيس باراك أوباما مصطلح "**The Blob**" للإشارة إلى المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وهو مستوحى من اسم مخلوقٍ يبتلع كل شيئ أمامه في فيلم خيالٍ علميٍ عرض عام 1958، وذلك في إشارةٍ واضحةٍ لجشع الجهات المشكلة لهذا المجمع وعملها على تحقيق مصالحها من خلال ضمان استمرار شن الولايات المتحدة للحروب في الخارج مستغلةً بذلك شبكتها الواسعة من النخب السياسية ووسائل الإعلام والدفاع ومراكز الفكر الأمريكي.[1]

شهدت سياسة إدارة الرئيس أوباما التي تستهدف إجراء تخفيضات واسعة في برامج التسلح في عام 2009 معارضةً شديدةً من قبل المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، اعتقدت صناعة الدفاع واللوبيات والشركات التي تدعمها مثل شركة "**لوكهيد**" للمقاولة، وشركة "**بوينغ**" أن الخطط التي اقترحها وزير الحرب الأمريكي "**روبرت غيتس**" "**Robert Gates**" ستفاقم من معدلات البطالة بفعل أن التخفيض يقتضي تسريح عددٍ كبيرٍ من العمال.

تهدف خطة غيتس إلى وقف إنتاج طائرات **(F-22)** التي كان يتم بناؤها وتركيبها في 48 ولايةً أمريكيةً، وطائرات الشحن من طراز **(C-17)** التي يتمع تجميعها في مصنع بولاية كاليفورنيا أين يعمل 5000 عاملٍ والعديد من المعدات العسكرية الأخرى.[2]

[1] عبدالله مراد أوغل، "الديمقراطية الأمريكية"، يني شفق، 09-05-2023 (تمت الزيارة في 24-03-2024 الساعة: 15:30) https://2u.pw/Bbc3cxzz

[2] قاسيون، " ﴿الأزمة﴾ تصل إلى تخوم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي..."، حزب الإرادة الشعبية، 27-04-2009، (تمت الزيارة في 24-03-2024 الساعة 17:23) https://2u.pw/HrYkUQ0m

إن بداية فترة حكم الرئيس أوباما برغبته في التخفيض من معدلات التسلح وإنتاج المعدات العسكرية شكل تهديدًا كبيرًا لمصالح المجمع الصناعي العسكري ونتج عن ذلك تعرضه المستمر طوال فترة حكمه للانتقادات والضغط من قبل الأشخاص النافذين في هذا المجمع، بحيث كانوا يرون أن في سياسة الرئيس أوباما وإدارته تهديدًا لهم، ولم تسلم سياسته الخارجية نحو مختلف المناطق من هذا الضغط بما في ذلك الإقليم اللاتيني.

انتقد التجمع السنوي الثالث لمكتبة ريغان لكبار الشخصيات العسكرية والسياسية والصناعية المنعقد في نوفمبر 2015 سياسة أوباما الخارجية بحكم أنها لم تضع الولايات المتحدة على المسار الصحيح نحو قدرٍ أكبرٍ من الاستقرار في الأعوام القادمة بل وأن الرئيس أوباما تسبب بخسارة الكثير من الأراضي بدون مقابل مقنع، ومن أهم الشخصيات التي انتقدت سياسة الرئيس أوباما الخارجية نجد السيناتور "**جون ماكين**" "**John McCain**" من أريزونا ورئيس مجلس الأمن الداخلي "**مايكل ماكول**" "**Michael McCaul**" من تكساس وأشاروا إلى الوضع الكارثي في الشرق الأوسط وكيف تعاملت إدارة الرئيس أوباما معه.

تحدث وزير الدفاع "**آشتون كارتر**" "**Ashton Carter**" عن سياسة الرئيس أوباما ضد القوى الكبرى الصاعدة مثل روسيا والصين، هذه الدول أصبحت أكثر حزم وقوة في فترة حكمه وليس العكس، وتوسع نفوذها إلى شتى مناطق العالم حتى وصلت إلى الإقليم اللاتيني والعمق الجيواستراتيجي للولايات المتحدة.[1]

[1] James Poulos, why America's military-industrial complex thinks Obama failed The WEEK, 10-11-2015, ***https://2u.pw/IFDrglEx*** (accessed 24-03-2024 at: 18:45).

أشار مسؤولوا الدفاع الذين حضروا هذا المؤتمر إلى أن الرئيس أوباما يتحمل مسؤولية الفشل في العثور على أدواتٍ للسلطة يمكن أن تعوض المزايا الجديدة التي تمتع بها خصومنا في فترة حكمه، بحيث تركت سياسته الخارجية مجتمع الدفاع ضعيفًا أمام هذا التهديد الخارجي سواءً تعلق بالأمن السيبراني أو الإرهاب أو التنافس مع القوى الكبرى في المناطق الحيوية كالإقليم اللاتيني.[1]

هذا المؤتمر ليس الوحيد فقد أقام التجمع الصناعي العسكري مؤتمراتٍ كثيرةٍ غيره وكلها انتقدت سياسة الرئيس أوباما وإدارته الخارجية التي هددت مصالحه، وشكل ذلك عائقًا كبيًرا وأسلوب ضغطٍ صعبَ على الرئيس أوباما تنفيذ سياساته الخارجية في الإقليم اللاتيني خاصةً مع الدول اللاتينية التي تعاني من أزمات داخلية ومشاكل ذات بعدٍ أمنيٍ مثل فنزويلا، بوليفيا، كولومبيا.

إن التحفظ النسبي الذي أبدته إدارة الرئيس أوباما فيما يتعلق بالتطبيق المباشر للقوة العسكرية الأمريكية قد أدى إلى تجنب إدخال الولايات المتحدة في المزيد من "الحروب الغبية" كما سماها الرئيس، ونجح كذلك في انتشال الولايات المتحدة من الحروب التي ورثتها، كل هذا هدد مصالح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وكان السبب وراء وقوف هذا المجمع كعائقٍ ضد سياسات إدارة أوباما الخارجية في كل أنحاء العالم ومن بينها الإقليم اللاتيني، كما قارن العديد خطابات الرئيس أوباما بخطابات رئيس آخر هو " **إيزنهاور**" الذي حذر كما ذُكر سابقًا من التأثير المتزايد وغير المبرر للمجمع الصناعي العسكري.

المطلب الثالث: التكتلات الإقليمية في مواجهة عودة التغلغل الأمريكي في الإقليم اللاتيني

لقد كان للمنظمات الإقليمية التي لا تُعتبر الولايات المتحدة طرفًا فيها دورًا كبيرًا في عرقلة أجندة السياسة الخارجية للرئيس أوباما وإدارته في ما يخص الإقليم اللاتيني، فهذه التكتلات ذهبت إلى أبعد من الجانب التجاري والاقتصادي وأصبحت تؤثر على

[1] James Poulos, **op. Cit**.

الجانب السياسي للدول الأعضاء فيها وتوجيهها إلى ما لا يخدم مصالح الولايات المتحدة.

الفرع الأول: الميركسور "MERCOSUR"

السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهو تكتلٌ جاء نتيجة اتفاقيةٍ متعددةٍ الأطراف تم توقيعها في عام 1991 ودخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1995، بشأن التجارة بما في ذلك التجارة الزراعية بين البرازيل، الأرجنتين، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا، بوليفيا.[1]

الفرع الثاني: إتحاد "UNASUR"

ويطلق عليه إتحاد دول أمريكا الجنوبية تأسس في 23 مايو 2008 في قمة عقدت في البرازيل، ويتكون في الأساس من اتحاد الميركوسور ومجموعة دول الأنديز وعدد أعضائه 12 دولة لاتينية هي (البرازيل، الأرجنتين، بارغواي، الأرغواي، فنزويلا، شيلي، غيانا، سورينام، بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو).

الفرع الثالث: السيلاك "CELAC"

مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي "**Community of Latin American and Caribbean States**" أنشئ في كاراكاس في عام 2011 هدفه هو تعزيز التكامل الإقليمي ويضم 33 دولةً ويُنظر إليه على أنه البديل لمنظمة الدول الأمريكية "**OAS**".[2]

[1] الأمم المتحدة ، الإسكوا ، **ترجمة لتعريف الصادر عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**، 1996.

[2] Stephen J. Randall, **op. Cit**, p.10

الفرع الرابع: التحالف البوليفاري "ALBA"

جاء هذا التحالف بالأساس لنجاح تشافيز في توسيع نظرته البوليفارية، ويطلق عليه "**التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية**" " **Bolivarian Alliance for the Peoples of Our America**" وهو كتلةٌ إقليميةٌ، تم تنظيمها في عام 2004، ويهدف إلى التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم إنشاؤه بواسطة فنزويلا وكوبا كبديل لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين التي تقودها الولايات المتحدة.

تتمثل الأهداف الرئيسية للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الإصلاح الإجتماعي والاقتصادي من خلال الاتفاقيات التجارية، وليس من خلال السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أو السوق الحرة، لتحقيق هذه الغاية تم إنشاء بنك ألبا وهو بنكٌ إقليميٌ يقع مقره الرئيسي في كاراكاس في عام 2008 لتوجيه الأموال إلى مشاريع التنمية في جميع أنحاء المنطقة وفي عام 2009، وافق قادة ألبا على إنشاء عملةٍ إلكترونيةٍ إقليميةٍ لتقليل استخدام الدولار الأمريكي بين دول ألبا.[1]

التهديد الحقيقي الذي تشكله هذه التكتلات الإقليمية هو في تعزيزيها لعلاقاتها الاقتصادية مع الصين والإتحاد الأوروبي وإيران الذي أدى إلى تراجع أهمية ونفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، فقد أدت هذه الروابط الاقتصادية الخارجية إلى شعور دول الإقليم اللاتيني المشكلة لهذه التكتلات بالقوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية المتزايدة، والثقة في قدرتهم على لعب أدوارٍ أكثر أهمية على المسرح العالمي.[2]

لقد كانت فترة حكم الرئيس أوباما وإدارته الفترة التي شهدت المرحلة الذهبية والدفعة الأكبر لتطور العلاقات بين هذه التكتلات والقوى الدولية الأخرى خاصةً بعد إنشاء تكتل السيلاك وتطور علاقاته الخارجية.

[1] Lorraine Murray, Bolivarian Alliance for the Peoples of our America, Britanica, 26-04-2011, *https://2u.pw/09T5jkEQ* (accessed 25-03-2024 at: 18:54).
[2] Stephen J. Randall, **op. Cit**, p. 10.

واجهت إدارة الرئيس باراك أوباما تحدياتٍ ومعيقاتٍ داخليةٍ عديدةٍ صعبت من تطبيق سياسات أجندتها الخارجية في الإقليم اللاتيني، كان الكونغرس والمجمع الصناعي العسكري من أبرز هذه التحديات على المستوى الداخلي، بالإضافة إلى مجموعة من التكتلات الإقليمية اللاتينية التي رأت أن في سياسات الرئيس أوباما تكريسًا للهيمنة الأمريكية على شؤون المنطقة فسعت وفق ذلك إلى عرقلتها والوقوف في وجهها.

المبحث الثاني: التغيرات والتطورات الخارجية كمعوقات للسياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني

شكل تنامي دور القوى الدولية في الإقليم اللاتيني وزيادة حضورها واحتكاكها بدوله أثرًا كبيرًا على الولايات المتحدة في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما، فقد أدى هذا الحضور إلى تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة ونقص اعتماد الدول اللاتينية على الولايات المتحدة في ظل تزايد الاعتماد على الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وإيران، وكل دولة من هذه الدول اكتسبت مكانةً لا يستهان بها كشريكٍ أمنيٍ أو اقتصاديٍ أو كلاهما معًا، انعكست هذه التطورات والتغيرات الجديدة في الإقليم اللاتيني بشكلٍ سلبيٍ على سياسة الرئيس أوباما الخارجية من حيث التخطيط والتطبيق وصعبت عليها تحقيق أهدافها في المنطقة.

المطلب الأول: الصعود المتزايد للصين في الإقليم اللاتيني

لم تكن الصين تهديدًا كبيرًا للولايات المتحدة في الإقليم اللاتيني إلا في بداية القرن الحالي، فقبل ذلك لم يكن لها حضورٌ قويٌ في الإقليم اللاتيني ولم تكن لها أي علاقات اقتصادية تذكر مع الدول اللاتينية غير أن التسارع الكبير ونمو التجارة بين الطرفان أدى إلى تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، مما أكسب الإقليم اللاتيني أهمية جيواستراتيجية في تزايدٍ مستمرٍ.

ما يهم الدراسة في هذا السياق هو فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين الصين ودول الإقليم اللاتيني، ومعدلات الاستثمار الصيني في المنطقة في فترة حكم الرئيس باراك أوباما وأهم السياسات التي اتبعتها إدارته في كبح جماح الصين في المنطقة.

الفرع الأول: واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الإقليم اللاتيني في عهد الرئيس أوباما

لا تعتبر الصين كبديلٍ للهيمنة الأمريكية بل يُنظر إليها في الإقليم اللاتيني على أنها شريكٌ جيدٌ وذو مصداقيةٍ، وهي صورةٌ إيجابيةٌ رسمتها الصين لنفسها بين دول الإقليم اللاتيني والعالم ككل.

تتميز سياسة الصين تجاه دول الإقليم اللاتيني بالواقعية بدلًا من التمسك بالدوافع والمعتقدات الإيديولوجية، وتقدم نموذجًا تنمويًا جديدًا أكثر جاذبية لدول الإقليم اللاتيني نتج عنه زيادة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الصين ودول الإقليم في قطاعات متعددة ومتنوعة تهم الدول اللاتينية بشكلٍ كبيرٍ، ما جعلها بديلًا حقيقيًا للنفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة.

تستخدم الصين التعاون بين جنوب-جنوب كاستراتيجيةٍ للشراكة والتنمية المشتركة بين الصين والإقليم اللاتيني وطرحٍ أساسيٍ لتأطير العلاقة بين الطرفين، كما تمارس الصين القوة الناعمة من خلال نقل التكنولوجيا والتنمية المتكاملة، بالإضافة إلى نشر ثقافتها ونمط عيشها من خلال نشر الأحياء الصينية في دول الإقليم اللاتيني.[1]

تتعاون الصين مع دول الإقليم اللاتيني في أطرٍ جماعيةٍ شاملةٍ، فنجد تجمع البريكس ويضم في عضويته البرازيل، بالإضافة إلى تأسيس منتدى التعاون بين الصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2014، كما تتعاون الصين مع المكسيك والأرجنتين والبرازيل في إطار مجموعة العشرين **(G20)**.[2]

[1] محمود صافي محمود ، "البحث عن عالم متعدد الأقطاب : استراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 26 أفريل 2015, (تمت الزيارة في 19-03-2024 الساعة: 15:39) : http://www.acrseg.org/37907

[2] حسين اسماعيل، "العلاقات الصينية اللاتينية"، الصين اليوم، 16-10-2023، (تمت الزيارة في 19-03-2024 الساعة: 21:33) https://2u.pw/e82EQUUV

الفرع الثاني: التبادلات التجارية الصينية اللاتينية في عهد الرئيس أوباما

تزايدت تجارة السلع بين الإقليم اللاتيني والصين بمقدار 22 ضعفًا فقد وصلت في عهدة الرئيس أوباما الثانية إلى حوالي 275 مليار دولار بعدما كانت 12 مليار دولار فقط في سنة 2000، ووصلت صادرات الصين إلى دول الإقليم اللاتيني إلى 27 ضعفًا وارداتها من الإقليم بمقدار 20 ضعفًا في عام 2013 غير أنه في حالة استثناء دول البرازيل، تشيلي، فنزويلا فإن باقي دول الإقليم تعاني عجزًا تجاريًا مستمرًا مع الصين وأهم هذه الدول هي المكسيك التي تمثل 85% من إجمالي العجز الذي تعانيه المنطقة مع الصين، يرجع ذلك للنقص الكبير للصادرات المكسيكية نحو الصين التي وصلت في عام 2013 إلى 2% في ظل 16% من الواردات الصينية نحو المكسيك في نفس العام.

وصلت حصة الصين من صادرات المنطقة إلى 10% وارداتها إلى 16% مع نهاية عام 2013، وقد تجاوزت الصين الاتحاد الأوروبي من حيث الواردات نحو الإقليم في عام 2010 والصادرات في عام 2014.[1]

ارتقت مكانة الصين كشريكٍ تجاريٍ في الإقليم اللاتيني في فترة حكم الرئيس أوباما بشكلٍ كبيرٍ بداية من عام 2010، وعند مقارنة مكانتها بين عامي 2000 و2013 يمكن ملاحظة تطور مكانتها الاقتصادية وزيادة تغلغلها بين دول الإقليم، فالصين أكبر وجهةٍ للصادرات من البرازيل وشيلي وكوبا، وثاني أكبر وجهةٍ للأرجنتين وكولومبيا وبيرو وفنزويلا، وثالث أكبر وجهةٍ لبنما وأروغواي، ورابع أكبر وجهةٍ للمكسيك وجمهورية الدومينيكان.[2] (لاحظ الجدول اسفله)

[1] United Nations, ECLAC, **First Forum of China and the Community of Latin American and Caribbean States (CELAC),** January 2015, p. 23.
[2] ibid, p. 28.

الجدول رقم 03: ترتيب الصين كشريك تجاري للدول اللاتينية بين 2000 و2013

	التصدير		الاستيراد	
	2000	2013	2000	2013
الأرجنتين	6	2	4	2
بوليفيا	18	8	7	3
البرازيل	5	1	4	1
الشيلي	1	12	11	2
كولومبيا	36	2	9	2
كوستاريكا	30	7	15	2
الإكوادور	18	9	10	2
السلفادور	49	34	23	4
غواتيمالا	43	10	19	3
الهندوراس	54	8	21	2
المكسيك	19	4	7	2
نيكاراغوا	35	19	20	3
بنما	31	3	25	4
البارغواي	15	29	3	1
بيرو	4	2	9	2
الأورجواي	4	3	7	1
فنزويلا	35	2	18	2
كوبا	6	1	3	1
ج.الدومينيكان	12	4	2	2

Source: Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), on the basis of United Nations, United Nations Commodity Trade Statistics Database (COMTRADE).

تصدر دول الإقليم اللاتيني المحروقات والمعادن بشكلٍ أساسيٍ ومن أهم صادراتها للصين (النفط الخام، الحديد، النحاس، فول الصويا، مسحوق السمك، الخشب،السكر)، وتصدر الصين المنتوجات التكنولوجية بنسبة 91% كما تنامت علاقة الصين الاقتصادية مع الدول اللاتينية أكثر في الفترة الرئاسية الثانية لإدارة الرئيس أوباما وبقيت في تزايدٍ مستمرٍ حتى نهاية عهدته.[1]

[1] United Nations, ECLAC, **op. Cit**, p p. 29,30.

أعلن الرئيس "**قزي جينيبينغ**" "**Xi Jinping**" عن طموحه لرفع مستوى المبادلات التجارية مع المنطقة بالمفهوم الواسع إلى 500 مليار دولارٍ واستثمار 250 مليار أخرى في العشر سنوات القادمة، مما زاد من حجم التهديد الصيني للمصالح الأمريكية في عمقها الجيواستراتيجي.[1]

الفرع الثالث: الاستثمارات الصينية في الإقليم اللاتيني في عهد أوباما

عندما وصل الرئيس أوباما للحكم في الولايات المتحدة كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** للصين في الإقليم اللاتيني ضئيلًا جدًا وازداد بشكلٍ ملحوظٍ في فترة حكمه، تعتبر سنة 2010 هي العام الفارق الذي حصل فيه هذا التدفق الهائل للاستثمار الصيني في المنطقة، بحيث بلغت قيمة الاستثمارات طول العقدين السابقين وصولًا لعام 2010 حوالي 7 مليارات دولار ووصل في عام 2010 وحده إلى حوالي 14 مليار دولار أي مايعادل 11% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في الإقليم اللاتيني، تم تخصيص قدرٍ كبيرٍ من هذه الأموال لعمليات الاستحواذ الكبرى المتعلقة بالنفط (شركة شينوبك في البرازيل، شركة سينوك في الأرجنتين)، وبدايةً من عام 2010 بدأ الاستثمار الأجنبي يتدفق في الإقليم بمقدار 9-10 مليار دولارًا سنويًا، ووجهت هذه الاستثمارات بشكلٍ أساسيٍ إلى قطاعات الزراعة، الطاقة، التعدين، الاتصالات، السكك الحديدية في دول مثل الأرجنتين وبيرو والبرازيل.[2]

[1] جون سيمان، "قراءة في كتاب الثالوث الصيني: العلاقة الأمريكية اللاتينية الصينية ومصير الوفاق الأمريكي"،قراءات في الكتب و الرسائل الجامعية، تر. الطاهر بن خرف الله، 01-08-2017، ص.01 (تمت الزيارة في 19-03-2024 الساعة: 17:57) https://2u.pw/qsE3Qa2V

[2] United Nations, ECLAC, **op**. **Cit**, p. 34

الجدول رقم 04 : تدفق الإستثمار الأجنبي من الصين في دول الإقليم اللاتيني، 1990-2013 الوحدة: مليون $

البلد	1990-2009	2010	2011	2012	2013
الأرجنتين	143	3100	2450	600	120
البرازيل	255	9563	5676	6067	2580
الشيلي	0	5	0	76	19
المكسيك	146	9	2	74	15
فنزويلا	240	900	0	0	1400

Source: United Nations economic commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), on the base of official information Thomson Reuters, FDI Markets Heritage Foundation and information from the companies.

يمكن حسب الجدول أعلاه ملاحظة الفارق الكبير في تدفق الاستثمار الأجنبي من الصين نحو دول مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا بين عام 2010 والعقدين الذين سبقاه، وكيف استمرت في التدفق سنويًا خاصةً نحو البرازيل منذ ذلك العام وطوال فترة حكم إدارة الرئيس أوباما في الولايات المتحدة، تتواجد كل هذه الدول ضمن إقليم أمريكا الجنوبية عكس المكسيك التي تقع في إقليم أمريكا الشمالية ولم توجه إليها أي استثماراتٍ صينيةٍ ضخمةٍ مثل دول الإقليم الجنوبي نظرًا لقربها الكبير من الولايات المتحدة وتأثير هذه الأخيرة القوي عليها.

وصل حجم الاستثمارات الصينية في الإقليم اللاتيني في عام 2013 إلى 119 مليار دولارٍ وتحولت على إثر ذلك البنوك الرسمية الصينية الدائنة إلى البنوك الأجنبية الأكثر نشاطًا في الإقليم اللاتيني، وفي نفس الوقت أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأول لدول الإقليم اللاتيني في عام 2011 من غير المكسيك ودول أمريكا الوسطى التي بقيت الولايات المتحدة أكبر شريكٍ اقتصادي لها.[1]

[1] جون سيمان، **مرجع سابق**.

يعتبر الإقليم اللاتيني بالنسبة للصين مركزًا للمواد الخام في المقام الأول ويظهر ذلك جليًا في تركيبة الاستثمارات الصينية في المنطقة فقد ذهب ما يقرب من 90% من الاستثمارات الصينية بين عام 2010-2013 إلى الموارد الطبيعية والمحروقات.

تعتبر الصين من المستثمرين الرئيسين في مجال استخراج النفط والغاز في الأرجنتين وفنزويلا والبرازيل وكولومبيا والإكوادور وبيرو، غير أن بصمة الصين الأكبر موجودة في البرازيل كأكبر مركزٍ للنشاط الاستثماري الصيني.[1]

في عام 2014 توسعت عمليات شركات التعدين الصينية في بيرو بشكل كبير عندما قامت شركة "**Minmetals**" بشراء منجم "**Les Bambas**" مقابل 5.8 مليار دولار، وتقوم الشركات الصينية في بيرو بتشغيل المناجم لحسابها الخاص أو بشراكةٍ مع شركاتٍ صينية أخرى.[2]

أما في قطاع البنية التحتية نجد شركة **CNR** الصينية التي كانت المستفيد الأكبر من إعلان البرازيل عام 2010 رغبتها في تطوير شبكات السكك الحديدية استعدادًا لنهائيات كأس العالم 2014 ودورة الألعاب الألومبية الصيفية 2016.[3]

تعتبر شركة "**State Grid**" للنقل الطاقة الصينية المستثمر الأكبر في مجال البنية التحتية وذلك منذ عام 2010، ذلك عندما دخلت الشركة البرازيل عن طريق الاستحواذ على أصولٍ من الشركات الإسبانية وامتلكت هذه الشركة مع نهاية فترة حكم الرئيس أوباما أكثر من 6000 كيلومترًا من الخطوط قيد التشغيل.[4]

تعاظمت الشراكة بين الصين ودول الإقليم اللاتيني أكثر بعد انعقاد منتدى التعاون بين الصين ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (**CELAC**) يوم 8 - 9 يناير 2015، وطرح المنتدى برنامج عملٍ للتعاون بين الصين و33 دولة المشكلة للتجمع.[5]

---

[1] United Nations, ECLAC, **op**. **Cit**, p. 35

[2] Ibid, p. 36

[3] محمود صافي محمود، **مرجع سابق**.

[4] United Nations, ECLAC, **op**. **Cit**, p. 36

[5] محمود صافي محمود، **مرجع سابق**.

بعد إتفاق دول منظمة البريكس في سبتمبر 2013 على إنشاء صندوق السيولة المالية الذي وصولت قيمته في 2015 إلى 100 مليار دولار وضعت البنوك المركزية في البرازيل والأرجنتين اتفاقيات لتبادل العملات المحلية مع بنك الصين الشعبي بهدف تحسين فرص الحصول على التمويل الخارجي وتجنب الاضطرابات في أسواق المال الدولية.[1]

الفرع الرابع: جهود إدارة الرئيس أوباما لكبح التنامي الصيني في الإقليم اللاتيني

شكلت الصين بتواجدها في الإقليم اللاتيني وتناميها المستمر تحديًا وتهديدًا كبيرًا لإدارة الرئيس باراك أوباما خاصةً وأن الانطلاقة الحقيقية للصين حصلت في فترة حكمه أين تزايدت نسبة الاستثمارات والمبادلات التجارية الصينية مع دول الإقليم وعلى رأسها البرازيل، لهذا سعى الرئيس أوباما إلى تطويق الصين وكبح تناميها السريع في المنطقة رغم كل تصريحاته وخطاباته التي أكد فيها على عدم نية الولايات المتحدة في تطويق الصين والوقوف في طريقها.

زار الرئيس أوباما في عامه الأول الصين في نوفمبر 2009 للإدراكه الكامل بعجز الولايات المتحدة على استيعاب صعود الصين وعدم قدرتها على المنافسة خاصةً في إقليم أمريكا الجنوبية.

رأى الرئيس أوباما أن الرد المناسب لتواجد الصيني في الإقليم اللاتيني هو بتواجد الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكان الإقليم اللاتيني أحد الأسباب المحورية التي شكلت سياسته تجاه الصين بحيث تبنى الرئيس أوباما وإدارته استراتيجياتٍ تهدف إلى تطويق الصين من خلال التواجد في إقليمها والعمل مع جيرانها.

[1] محمود صافي محمود، **مرجع سابق**.

استراتيجية إعادة التوازن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ

كانت هذه الاستراتيجية تسمى في البداية "**العودة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ**" ثم أُعيدت صياغتها فيما بعد، تم تقديمها لأول مرة من قبل وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" في 23 يوليو 2010 في المنتدى الإقليمي للآسيان الذي عقد في هانوي ولاقت الاستراتيجية سخطًا صينيًا كبيرًا، تدعم هذه الاستراتيجية أربع ركائز:

- نشر 60% من القوات الجوية والبحرية الأمريكية في المنطقة.
- إنشاء شراكة عبر المحيط مع دول منطقة جنوب شرق آسيا مثلما فعلت الصين مع دول الإقليم اللاتيني.
- استخدام القوة الناعمة والذكية في التعامل مع دول المنطقة.
- التواصل المستمر مع الصين والعمل على تقوية العلاقات.[1]

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي كشريكٍ رئيسيٍ لدول الإقليم اللاتيني

الفرع الأول: واقع العلاقات الأوروبية اللاتينية

إن علاقات الاتحاد الأوروبي مع الإقليم اللاتيني متعددة الأوجه وتتم على مستوياتٍ مختلفةٍ، يتفاعل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة بأكملها من خلال مؤتمرات القمم مع رؤساء الدول والحكومات ومن خلال الدبلوماسية البرلمانية، وتربطه العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع دول الإقليم.

إن الاتحاد الأوروبي ودول الإقليم اللاتيني شركاء طبيعيون، وتربطهم روابط سياسيةٌ واقتصاديةٌ وثقافيةٌ عميقةٌ، لدى الاتحاد الأوروبي شبكةٌ واسعةٌ من الاتفاقيات مع 27 دولةً من أصل 33 دولةً في المنطقة، فالاتحاد الأوروبي هو أكبر مستثمرٍ في المنطقة وثالث أكبر شريكٍ تجاريٍ لها والمساهم الرئيسي في التعاون الإنمائي.[2]

[1] Jin Canrong, How America's relationship with China changed under Obama , World Economic Forum, 14-12-2016, ***https://2u.pw/CUPhKTWf*** (accessed 20-03-2024 at: 19:02).
[2] European parliament, Fact Sheets on the European Union, **Latin America and the Caribbean**,10-2023, p. 01.

الجدول رقم 05: تجارة الاتحاد الأوروبي مع أهم شركائه اللاتينين عام 2011

الدولة	ترتيب الدولة في الواردات إلى الاتحاد الأوروبي	ترتيب الدولة في تلقي صادرات الاتحاد الأوروبي	ترتيب الدولة بين الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي
البرازيل	9	9	9
المكسيك	21	18	19
شيلي	30	34	33
الأرجنتين	32	32	32
كولومبيا	40	40	40
بيرو	42	_	46
كوستاريكا	44	_	_
فنزويلا	50	41	47

المصدر : مارينا كاربس، تقارير أفاق الشراكة الاستراتيجية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، (تمت الزيارة في 25-05-2024 الساعة: 15:21) https://2u.pw/tkRErnmg

يمكن ملاحظة في الجدول أعلاه احتلال البرازيل المرتبة الأولى بين دول الإقليم اللاتيني فيما يخص التجارة مع الاتحاد الأوروبي، والمرتبة التاسعة عالميًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي ثم تليها المكسيك وشيلي والأرجنتين وكولومبيا وباقي دول الإقليم.

الفرع الثاني: الاتفاقيات والشراكات الأوروبية اللاتينية

عقدت القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ريو دي جانيرو في يونيو 1999 وأُقيمت شراكةٌ استراتيجيةٌ اقتصاديةٌ وتجاريةٌ عميقةٌ بين الطرفين، كما انعقدت في فترة حكم الرئيس أوباما القمة السادسة في مدريد في عام 2010، وتم فيها إنشاء مؤسسة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الإقليمين.[1]

[1] European parliament, **op. Cit**, p. 02.

اكتسبت الشراكة الأوروبية مع البرازيل أهمية لم تكتسبها أية شراكةٍ أخرى في الإقليم اللاتيني وعلى عكس باقي الدول الأخرى كان للطرفان في هذه الشراكة مواقفٌ واضحةٌ تجاه تحديات النظام الدولي ومشروعاتٌ ملموسةٌ وحواراتٌ ثنائيةٌ رفيعة المستوى في أكثر من 20 مجالًا مختلفًا وللتجارة مكانةٌ محوريةٌ في جدول أعمال الطرفان، كما تلعب البرازيل دور الوسيط بين الاتحاد الأوروبي وباقي دول الإقليم اللاتيني.[1]

في ديسمبر 2003، أبرم الاتحاد الأوروبي ومنطقة الأنديز اتفاقيةً للحوار السياسي والتعاون، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق التعاون بينهما، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى مارس 2010 وأدت إلى اتفاقيةٍ تجاريةٍ متعددة الأطراف مع بيرو وكولومبيا، صادق عليها البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2012، ودخلت حيز التنفيذ مع بيرو في 1 مارس 2013 ومع كولومبيا في 1 أغسطس 2013، ينص الاتفاق على التحرير الكامل للتجارة في المنتجات الصناعية ومصائد الأسماك على مدى 10 سنواتٍ (مع إلغاء معظم التعريفات الجمركية عند دخوله حيز التنفيذ) ويزيد من وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق، وتغطي الاتفاقية المشتريات العامة والاستثمار وحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة، انضمت الإكوادور إلى الاتفاقية التجارية في 1 يناير 2017.[2]

انعقدت في يناير 2013 في العاصمة الشيلية سانتياغو قمةٌ جمعت رؤساء دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي بهدف بناء تحالفٍ للتنمية المستدامة، استهدف هذا التحالف تعزيز الاستثمار في رفع مستوى الجودة الإجتماعية والبيئية والتعاون الثنائي في المجالات المتعلقة بالسلام وعدم انتشار السلاح النووي وخفض معدلات التسلح وقد كانت كل هذه الجهود تمهيدًا لإنجاح "مؤتمر تقييم مدى انتشار السلاح النووي" عام 2015.[3]

---

[1] مارينا كاربس، "تقارير أفاق الشراكة الاستراتيجية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية"، مركز الجزيرة للدراسات، 20-02-2013 (تمت الزيارة في 25-05-2024 الساعة: 15:21) https://2u.pw/tkRErnmg

[2] European parliament, **op. Cit**, p. 03.

[3] مارينا كاربس، **مرجع سابق**.

بدأت المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية "**PDCA**" بين الاتحاد الأوروبي وكوبا في أبريل 2014 وتمت بنجاح في مارس 2016، يتضمن قانون "**PDCA**" ثلاثة فصول رئيسية حول الحوار السياسي، التعاون، وحوار السياسات القطاعية والتجارة.[1]

تأسست في عهد إدارة الرئيس أوباما الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك عام 2009 لهدفين هما :

• تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك على المستوى المتعدد الأطراف بشأن القضايا العالمية.

• إضافة زخم سياسي للعلاقات والمبادرات الثنائية.

عُقدت ثلاث قممٍ بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك في إطار الشراكة الاستراتيجية، كان آخرها في يونيو 2015، وهناك حواراتٌ منتظمةٌ رفيعة المستوى بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك حول العديد من القضايا، بما في ذلك حقوق الإنسان والأمن وإنفاذ القانون والقضايا الاقتصادية والبيئة وتغير المناخ.[2]

إن تنوع المصالح واختلاف الأولويات بين الاتحاد الأوروبي ودول الإقليم اللاتيني أدى إلى تراجع ظهور اتفاقياتٍ ومشروعاتٍ ملموسةٍ في فترة حكم الرئيس باراك أوباما، فعلى سبيل المثال كان لاختلاف المواقف تجاه القضية الأوكرانية في 2014 أثرٌ كبيرٌ على حيوية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الإقليم اللاتيني وذلك بتفشي حالة من الخمول في مختلف الجوانب التعاونية بين الطرفين.

[1] European parliament, **op. Cit**, p. 03.
[2] Ibid, p. 05.

المطلب الثالث: علاقة روسيا مع الأنظمة اليسارية في الإقليم اللاتيني

الفرع الأول: طبيعة العلاقات الروسية اللاتينية في فترة حكم الرئيس أوباما

خلال الفترة (2006-2016) زادت تجارة روسيا مع دول الإقليم اللاتينيي بنسبة 44% لتصل إلى 12 مليار دولار، يتجه ما يقارب نصف هذه الصفقات التجارية إلى البرازيل والمكسيك وتتركز الاستثمارات الروسية بشكلٍ خاصٍ في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى تعزيز مكانتها في القطاع الأمني وإقامة شراكات وزيادة تواجدها في سوق الأسلحة اللاتيني، يجدر القول أن غالبية صفقات الأسلحة وجهت إلى فنزويلا.

يعتبر الوضع الاقتصادي لروسيا قيدًا جوهريًا يُضعف من تواجدها كمنافسٍ قويٍ في الإقليم اللاتيني، فيبلغ ناتج روسيا المحلي الإجمالي حوالي 1.48 تريليون دولار ويعتمد اقتصادها القومي بصورةٍ أساسيةٍ على عائدات النفط المستمرة في التقلب، مما يعني محدودية القدرة الروسية في تمويل المشاريع وتوجيه الاستثمار إلى المنطقة على عكس الصين والولايات المتحدة.[1]

تحافظ روسيا على علاقات قويةٍ وشراكةٍ استراتيجيةٍ طويلة المدى مع دول الإقليم اللاتيني فهي لم تمارس قط أي سياسة استعمارية أو عدوانية تجاهها، ذلك لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة التي تواصل باستمرارٍ في سياسة المضايقات والضغط المستمر على دول المنطقة خاصةً فنزويلا.[2]

تدعم روسيا المرشحين الرئاسيين اليساريين المناهظين للولايات المتحدة في جميع دول الإقليم اللاتيني وكانت لعلاقات الولايات المتحدة المتوترة مع دول مثل فنزويلا وبوليفيا أثرٌ ايجابيٌ على تعزيز مكانة روسيا في المنطقة.[3]

---

[1] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**.

[2] ليونيد سافين، السياسة الروسية تجاه أمريكا اللاتينية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 26-02-2024، (تمت الزيارة في 22-03-2024 الساعة: 13:34) https://2u.pw/23YnQWwq

[3] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**.

الفرع الثاني: أشكال الشراكة والتعاون بين روسيا وبعض دول الإقليم اللاتيني

أولا: فنزويلا

ينصب تركيز التعاون الثنائي بين فنزويلا وروسيا على التغلب على العقوبات الأمريكية المفروضة عليهما، بالإضافة إلى العديد من المجالات كالزراعة، إنتاج النفط، الأدوية، وتجارة الأسلحة بشكلٍ خاصٍ[1]، فتعد فنزيلا من أكبر مشتري السلاح الروسي في القارة اللاتينية وحصلت في فترة حكم الرئيس أوباما على صفقاتٍ لتزويدها بمقاتلاتٍ روسيةٍ وأنظمة دفاعٍ صاروخيةٍ تشمل نظام **(S300)**، بالإضافة إلى مصفحاتٍ ومدافعٍ.[2]

أرسلت روسيا في عامي 2008 و2013 قاذفاتٍ للقنابل ذات القدرة النووية من طراز **(Tu-160)** والسفن الحربية وبعض المتقاعدين العسكريين وشركات الأمن الخاص الروسية إلى فنزويلا تحت غطاء تعزيز التعاون العسكري وتنفيذ تدريباتٍ مشتركةٍ مع فنزويلا.[3]

ثانيا: المكسيك

أظهرت المكسيك تقبلًا للتعاون مع روسيا في شراكاتٍ مختلفةٍ منذ بداية الألفية الثانية ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المكسيك تحتاج قدراً كبيراً من الدعم اللوجيستي والفني والمالي في نضالها مع تجارة المخدرات.[4]

---

[1] ليونيد سافين، **مرجع سابق**.

[2] محمد فهمي، روسيا تعود عسكريا إلى أمريكا اللاتينية... وتقلق حلفاء واشنطن، الشرق الأوسط، 17-10-2016، (تمت الزيارة في 22-03-2024 الساعة: 15:46) https://2u.pw/xSbQ8DWU

[3] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**.

[4] أسماء البنا، علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 11-02-2023 (تمت الزيارة في 22-03-2024 الساعة: 16:35) https://2u.pw/tDAwG5TZ

تشير وزارة الاقتصاد المكسيكية إلى أن الاستثمار الروسي في المكسيك مخصصٌ بنسبة 70% للخدمات و20% للقطاع التجاري و10% للصناعة التحويلية وفي أوت 2010 وقعت أمانة الطاقة في المكسيك إعلانًا تعاونيًا لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية مع شركة روساتوم الروسية.[1]

تعتبر المكسيك سادس أكبر شريكٍ تجاريٍ لروسيا في المنطقة وقُدر حجم المبادلات التجارية بينهما في عام 2013 بحوالي 827 مليون دولارٍ، كانت 55% من صادرات المكسيك إلى روسيا عبارةً عن مركباتٍ آليةٍ و12% كحول ومشروبات أخرى، وتمثلت نصف صادرات روسيا إلى المكسيك في ذلك العام من الحديد والصلب و21% من الأسمدة و18% من الوقود المعدني والزيوت.

اهتمت شركات النفطية للبلدين بقطاع النفط في البلاد ووقعت شركة "**لوك أويل**" "**Luk Oil**" الروسية اتفاقيةٍ مع شركة النفط الحكومية المكسيكية في فبراير 2014 من أجل التعاون والتنقيب عن النفط، كما اهتم الطرفان كذلك بمجال الطاقة الذرية فوقعت وكالة الطاقة الذرية الروسية "**روساتوم**" "**Rosatom**" اتفاقيةً مع الحكومة المكسيكية للمساعدة في تطوير الطاقة النووية المدنية.[2]

ثالثا: نيكاراغوا

تعتبر نيكاراغوا من أوائل دول الإقليم اللاتيني التي منحت روسيا حق استخدام أراضيها للاستضافة عناصر نظام الأقمار الصناعية "**غلوناس**" **(GLONASS)**، وهو نظام للملاحة تديره وكالة الفضاء الروسية.[3]

[1] أسماء البنا، **مرجع سابق**.

[2] Evan Ellis, "the new Russian engagement with Latin America: strategic position, commerce and dreams of the past" , United States Army college, **Startegic Studies Institute** ,(Jun 2015), p.24

[3] ليونيد سافين، **مرجع سابق**.

أعلن وزير الدفاع الروسي "**سيرغي شويغو**" "**Sergei Shoigu**" عن نية روسيا في التجارة بالأسلحة وإنشاء قواعد عسكرية في كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، وهو ما تحقق بالفعل مع هذه الأخيرة، ففي عام 2016 تم الإعلان عن استكمال إبرام صفقة بيع نحو 50 دبابةٍ من طراز **(T-72)** إلى نيكاراغوا.

صرح المتحدث باسم جيش نيكاراغوا "**مانويل غيبارا روتشا**" " **Manuel Gubarra Rocha**" أن صفقة الدبابات ليست الوحيدة وأن بلاده أبرمت العديد من الاتفاقيات لتحديث أسلحة الجيش ومن أهم الأسلحة التي استوردتها نيكاراغوا من روسيا هي أنظمة الدفاع الجوي **(ZU-23-2)**، المركبات المصفحة من طراز **(CAZ-2330)**، الطائرات الحوامة **(MI-17V-5)**، وقد عبرت إدارة الرئيس أوباما في هذا الخصوص عن رغبتها في الحصول على تفسيراتٍ منطقيةٍ لهذه الصفقات، وردت نيكاراغوا بأنها مجرد تحديثاتٍ لإمكانيات الجيش لديها.[1]

رابعا: البرازيل

إن العلاقات بين البرازيل وروسيا تتجاوز المنطقة سواء على النطاق السياسي أو الاقتصادي وذلك راجعٌ لاتفاقية التحالف الاستراتيجي بين البلدين الموقعة منذ 2005 وعضوية البلدين في البريكس الذي تأسس في 2006 وطبيعة التفاعلات بين القادة الروس والبرازليين التي تتميز بالانتظام والزيارات المستمرة.

امتنعت البرازيل في عام 2014 عن التصويت لصالح قرار ضد أعمال روسيا في شبه جزيرة القرم مما أدى إلى تقوية العلاقات بين البلدين وترشيح روسيا للبرازيل من أجل الحصول على مقعدٍ دائمٍ في مجلس الأمن.[2]

[1] محمد فهمي، **مرجع سابق**.

[2] Evan Ellis, **op**. **Cit**, p. 60.

أما فيما يخص الجانب العسكري فقد قُدرت مبيعات الأسلحة الروسية للبرازيل بين عامي 2008 و2012 بحوالي 806.7 مليون دولار، وتشمل المبيعات الروسية كذلك عقدًا بقيمة 150 مليون دولار في عام 2008 متعلقٍ بشراء 12 وحدة من أسلحة **(MI-35)** تم تسليم أخرها في 2014 ،فضلًا عن اتفاقٍ في عام 2012 لبيع سبع مروحياتٍ إلى البرازيل من طراز **(Ka-62)**.[1]

أما من الناحية الاقتصادية فالبرازيل أهم شريكٍ روسيٍ في المنطقة حيث بلغت قيمة التجارة الثنائية بين البلدين 5.9 مليار دولار في عام 2013 وهو ما يمثل 31% من إجمالي التجارة الروسية في المنطقة، تتألف الصادرات الروسية إلى البرازيل من الأسمدة، المعادن، الآلات عالية التقنية وتتكون الصادرات البرازيلية إلى روسيا من المنتجات الزراعية ولحوم البقر والقمح.[2]

تهتم الشركات الروسية بالنفط البحري في البرازيل مع خططٍ للاستثمار فيه وتهمل مجال التعدين، وفي مجال الطاقة في البرازيل فقد سعت روسيا لزيادة قدرة الدولة على توليد الطاقة النووية ووقع الطرفان في يوليو 2014 مذكرةً بخصوص بناء منشأةٍ لتخزين النفايات النووية.[3]

خامسا: كوبا

شهدت العلاقات الروسية-الكوبية تدهوراً في الفترة السابقة لصعود الرئيس باراك أوباما وذلك راجعٌ لفترة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وانغلاق روسيا داخليًا، لكن منذ 2008 طورت روسيا علاقتها مع كوبا بشكلٍ ملحوظٍ في العديد من المجالات.

[1] Evan Ellis, **op**. **Cit**, p.61.
[2] Ibid, p. 62.
[3] Ibid, p.63.

تعاون الطرفان في ميادين التجارة، الاستثمار، الإغاثة من الكوارث الطبيعية فقد كانت روسيا أول دولةٍ تقدم المساعدة لكوبا بعد أن تعرضت للعديد من الأعاصير المدمرة في عام 2008، وهذا على شكل تبرعاتٍ غذائيةٍ وإمداداتٍ طبيةٍ ومستلزمات إعادة البناء.

زار بعدها الرئيس الروسي "**دميتري ميدفيديف**" "**Dmitry Medvedev**" كوبا لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسماح للشركات الروسية بالتنقيب عن النفط في المياه الكوبية، وفي 2009 بدأت روسيا التنقيب عن النفط في خليج المكسيك بعد توقيع اتفاقيةٍ مع كوبا ومنحت روسيا بموجب هذه الاتفاقية قرضًا بقيمة 150 مليون دولار لشراء معدات البناء والزراعة.[1]

تعاون الطرفان كذلك من الناحية التجارية وبلغت التجارة بينهما في عام 2013 ما يقرب من 179 مليون دولار لتحتل المرتبة 15 بين شركاء روسيا التجاريين في الإقليم اللاتيني، مثلت 27% من صادرات روسيا إلى كوبا معدات المفاعلات النووية و24% المركبات الألية و11% معدات السكك الحديدة يليها المطاط والمنتجات الكهربائية.[2]

سادسا: الإكوادور

أبدت الإكوادور استعدادها في أكثر من موقف للتعاون العسكري مع روسيا خاصةً بعد إعلان الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" "**Vladimir Putin**" في عام 2013 عن رغبة روسيا في تطوير برنامجٍ لتصنيع الطائرات من دون طيار مع الإكوادور وذلك خدمةً للأبحاث العسكرية، بالإضافة إلى صفقات أخرى لشراء العديد من الأسلحة. [3]

[1] أسماء البنا، **مرجع سابق.**

[2] Evan Ellis, **op**. **Cit**, p. 42.

[3] محمد فهمي، **مرجع سابق.**

سابعا: بيرو

التقى رئيس بيرو "**أولانتا هومالا**" "**Ollanta humala**" بنظيره الروسي "**فلاديمير بوتين**" في عام 2012 على هامش قمة زعماء منظمة التعاون الاقتصادي والتقى الطرفان مرة أخرى في عام 2014 في البرازيل ثم قام بعدها بأربعة أشهر الرئيس هومالا بزيارة روسيا في نوفمبر 2014 في طريقه إلى منتدى سيلاك.[1]

كانت العلاقات العسكرية إحدى الركائز الأساسية للعلاقات بين بيرو وروسيا، ففي عام 2012 نجحت بيرو في كسب عقدٍ مع روسيا لصيانة وترميم المروحيات الروسية القديمة، وفي ديسمبر 2013 وقعت بيرو عقداً للشراء 24 طائرة هيلكوبتر من طراز (**MI-171**)، تزايدت المبيعات العسكرية الروسية إلى بيرو مع نهاية عام 2013 بدرجةٍ كبيرةٍ بالنسبة لباقي دول الإقليم اللاتيني.[2]

أعلنت روسيا في مارس 2013 عن مبادرة لمكافحة المخدرات مع بيرو وقدمت خطة عملٍ إلى الرئيس هومالا، تندرج ضمن هذه الخطة اقتراحات لتدريب الروس لوحدات مكافحة المخدرات التابعة للشرطة البيروفية ومخططات لتنفيذ العمليات الاستراتيجية المشتركة.[3]

ثامنا: الأرجنتين

حافظت الأرجنتين تاريخيًا على علاقة قوية مع روسيا كدولةٍ اقتصاديةٍ من جهةٍ وكشريكٍ أمنيٍ من جهة أخرى على الرغم من محطات التوتر مع روسيا بسبب دعمها للجماعات اليسارية التي يعتبرها الجيش الوطني تهديدًا وتطورت العلاقات كثيرًا وتوسعت مجالات التعاون بين البلدين في فترة حكم الرئيس أوباما.[4]

[1] Evan Ellis, **op**. **Cit**, p. 55.
[2] Ibid, p. 57.
[3] Ibid, p. 58.
[4] Ibid, p. 68.

تضمنت العلاقة بعض التعاون السياسي بالإضافة إلى العلاقات العسكرية والاقتصادية، فقد امتنعت الأرجنتين عن التصويت على مقترح إدانة الأنشطة الروسية في شبه جزيرة القرم في عام 2014 وأشار الرئيس بوتين خلال زياراتٍ متعددةٍ إلى ذلك، كما دعمت روسيا مطالبة الأرجنتين بجزر الفوكلاند ضد بريطانيا.

أما في مجال التعاون العسكري فتشتري الأرجنتين مجموعةً واسعةً من الأسلحة الروسية بما في ذلك مروحيات (**MI-17**) و(**MI-35M**)، أنظمة الدفاع الجوي (**Buk-M1-2**) والمركبات العسكرية والبنادق وتعتبر صفقة 20 مليار دولار لشراء خمس مروحيات هيليكوبتر من طراز (**MI-171 E**) مع حزمةٍ مرتبطةٍ بها للصيانة من أكبر عمليات الشراء بين الدولتين.[1]

أما العلاقات التجارية بين الطرفين فكانت الأرجنتين في فترة حكم الرئيس أوباما ثالث أهم شريكٍ تجاريٍ لروسيا في المنطقة بعد البرازيل وفنزويلا بمقدار 1.54 مليار دولارٍ فيما يخص المبادلات التجارية في عام 2013، وبلغت قيمة الصادرات الروسية إلى الأرجنتين 334 مليون دولار و1.21 مليار دولار كانت واردات روسية من الأرجنتين نظرًا لأهمية الأرجنتين كمزود مهم بالمواد الغذائية لروسيا.

في عام 2013 كانت 88% من صادرات الأرجنتين إلى روسيا عبارة عن سلعٍ زراعيةٍ ولحومٍ وفي المقابل كان 65% من الصادرات الروسية إلى الأرجنتين في ذلك العام عبارةٌ عن وقودٍ معدنيٍ و22% أسمدةٍ و4% مكونات الصناعة النووية.

يتعاون الطرفان كذلك في ميادين أخرى كقطاع الفضاء والطاقة النووية والكهرومائية والبترول وغيرها، كما وقعت الأرجنتين في عام 2010 على اتفاقيةٍ تلزمها بالمشاركة في نظام الملاحة الروسي (**GLONASS**).[2]

[1] Evan Ellis, **op**. **Cit**, p. 68.
[2] Ibid, p. 69.

تعتبر روسيا من أهم الشركاء الخارجيين للدول اللاتينية بعد الصين والاتحاد الأوروبي وشهدت دائرة علاقاتها توسعًا كبيرًا في فترة حكم الرئيس أوباما مع الكثير من دول الإقليم في مجالاتٍ متعددةٍ أهمها المجال الأمني والمبيعات العسكرية، لكن يبقى حجم الاقتصاد الروسي عائقًا أمام تطبيق استثماراتها في المنطقة.

المطلب الرابع: تنامي إيران كشريكٍ لدول التحالف البوليفاري

تعتبر فترة رئاسة "**محمود أحمدي نجاد** (2005-2013) فترة العلاقات الذهبية للعلاقات الإيرانية-اللاتينية، تزامنت هذه الفترة أولًا مع فترة المد اليساري في القارة وازدهار اقتصادات الدول اليسارية الكبرى، وثانيًا فترة العهدة الرئاسية الأولى للرئيس بارك أوباما.

كما كان الإقليم اللاتيني في ذلك الوقت ساحةً مفتوحةً ومرحبةً بإيران وداعمةً لها في مشروعها النووي، فكانت ورقةٌ رابحةٌ في مواجهة العقوبات الأمريكية المتزايدة، وتعتبر دول ألبا أو ما يعرف بالتحالف البوليفاري من أهم حلفاء إيران في المنطقة وتعمل إيران مع هذه الدول ذات الوضع الاقتصادي المتأزم لإيجاد مخارجٍ مشتركةٍ للعقوبات الاقتصادية الأمريكية المستمرة خاصةً مع فنزويلا وبوليفيا.

الفرع الأول: العلاقات الإيرانية الفنزويلية في عهد الرئيس أوباما

أقامت إيران علاقةً وثيقةً مع دولة فنزويلا في فترة حكم تشافيز في الفترة ما بين 2005-2012، كما وقعت إيران وفنزويلا أكثر من 270 اتفاقيةً بما في ذلك اتفاقياتٌ تجاريةٌ تنمويةٌ والبرامج المصرفية وتصنيع المركبات وسياسات الطاقة.[1]

[1] أمل مختار، "قراءة في جولة الرئيس الإيراني في أمريكا اللاتينية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12-06-2023، (تمت الزيارة في 23-03-2024 الساعة: 12:55) https://2u.pw/m4VxyVDc

مع وصول الرئيس الإيراني "**حسن روحاني**" للحكم في 2013 وصعود الرئيس الفنزويلي "**نيكولاس مادورو**" في فنزويلا تأرجحت العلاقات وضعفت عما كانت عليه، تعامل الرئيس روحاني مع فنزويلا بشكلٍ رمزيٍ أكثر منه موضوعيٌ وأهملها في سياسته الخارجية عكس سلفه لهذا لم تكن هناك أي مشاريعٍ حقيقةٍ بين البلدين طوال فترة حكم الرئيس أوباما المتبقية.[1]

الفرع الثاني: العلاقات الإيرانية البوليفية في عهد الرئيس أوباما

سعت بوليفيا وإيران في السنوات التي سبقت صعود الرئيس باراك أوباما إلى تعميق علاقتهما التجارية والدبلوماسية كما يتوافق البلدان في العديد من القضايا ومن بينها مايلي:

- ضرورة إيجاد الحلول لوقف العقوبات الأمريكية المتزايدة التي أهلكت اقتصاد البلدين.
- تدعم بوليفيا المشروع النووي الإيراني وتدافع عنه.
- يتشارك الطرفان في عداوتهما للكيان الصهيوني.

يمتد التعاون الإيراني البوليفي في مجالات الاستثمار والدعم التكونولوجي للمشاريع الصناعية مثل صناعة الألبان والزراعة والتعدين وبناء السدود الكهرومائية كما قدمت إيران قرضًا بقيمة 230 مليون دولارٍ لمساعدة بوليفيا في إنشاء شركةٍ للإسمنت، أشاد الرئيس البوليفي "**إيفو موراليس**" بالاستثمارات الإيرانية وصرح أن بلاده تعتمد كثيرًا على مساعدة إيران في الصناعة والاستثمار.

وافقت الحكومة الإيرانية في يوليو 2009 على تقديم قروض بقيمة 280 مليون دولارٍ لبوليفيا رغم تعرض هذه الخطة لإنتقاداتٍ واسعةٍ في الداخل الإيراني خاصةً من قبل البرلمان الإيراني.[2]

[1] أمل مختار، **مرجع سابق**.

[2] Ariel Farrar-Wellman, "Bolivia-Iran Foreign Relations", Critical Threats, 04-08-2010, ***https://2u.pw/XEC3VWzp*** (accessed 23-03-2024 at: 12:57).

أعلن الرئيس "**أحمدي نجاد**" في ماي 2010 عن توسيع وتعميق دولته لعلاقاتها مع بوليفيا، وفي إجتماع مع السفير البوليفي لدى إيران "**خورخي ميراندا لويزاغا**" قال الرئيس أحمدي نجاد أنه: "**ينبغي على البلدين تعزيز مستوى العلاقات المتبادلة والمتعددة الأطراف**".[1]

وقع الرئيس البوليفي "**إيفو موراليس**" "Evo Morales " ونظيره الإيراني "**محمود أحمد نجاد**" مذكرة تفاهمٍ وتعاونٍ في أكتوبر 2010 نتج عنها رغبة بوليفيا في توسيع علاقاتها الأمنية مع إيران، وتدريب خبراءٍ إيرانيين عسكريين للجنود البوليفين.[2]

امتلكت إيران في عهد الرئيس أوباما علاقةً وطيطةً مع دول الأنظمة اليسارية في الإقليم اللاتيني خاصةً بوليفيا وفنزويلا وتعاونت معها في العديد من القطاعات، رغم تعاون إيران مع دول أخرى مثل البرازيل والأرجنتين إلا أن علاقتها مع دول الألبا شكلت المحور الأهم لها في الإقليم اللاتيني.

شهدت فترة حكم الرئيس باراك أوباما صعود وتنامي العديد من التهديدات الخارجية في العمق الجيوسياسي والجيواستراتيجي للولايات المتحدة فنجد الصين والاتحاد الأوروبي كشركاءٍ اقتصاديين رئيسيين لدول الإقليم اللاتيني مهددين بذلك مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية مع دول المنطقة خاصةً البرازيل والمكسيك، وظهور كلًا من روسيا وإيران في المجال العسكري والأمني بالدرجة الأولى خاصةً مع الدول اللاتينية ذات الأنظمة اليسارية وكانت عداوتهم ومعارضتهم المشتركة للنهج الأمريكي المحرك الأساسي لتنامي علاقاتهم، شكلت كل هذه الدول تحدياتٍ واجهت إدارة الرئيس أوباما في فترة حكمه وصعبت تطبيق سياسات الأجندة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني.

[1] Ariel Farrar-Wellman, **op. Cit**.

[2] رانيا مكرم، اتفاق أمني بين إيران وبوليفيا.. لماذا يُثير قلق أمريكا اللاتينية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 07-08-2023 (تمت الزيارة في 23-03-2024 الساعة : 13:59) https://2u.pw/C63AKRAD

المبحث الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة الرئيس أوباما (دراسة في التوجهات والأدوات)

لقد تحددت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم الرئيس أوباما بعاملين هما التغيير والحذر، كان هذان العاملان موضع ترحيب بعد سنوات من إدارة الرئيس بوش الابن التي نتج عنها تداعياتٌ خطيرةٌ على الولايات المتحدة، ولتحقيق أهداف استراتيجيته الخارجية حاول الرئيس أوباما تشكيل فريقٍ محترفٍ وفق معايير تسمح بتعديل السياسة الخارجية بحذر وبدون إثارة خلافات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

عمل الرئيس أوباما على ضوء هذا التعديل إلى إضفاء نوع من التغيير على الأدوات والتوجهات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت سائدة في فترة حكم سلفه بوش بما يحقق أهداف سياسته الخارجية، فبعد سنوات من إهمال الرئيس بوش للإقليم اللاتيني بسبب انشغال إدارته بالحرب على الإرهاب والشرق الأوسط وقضايا أخرى مثل المشروع النووي الإيراني والتهديد الروسي والصيني، جاء الرئيس أوباما متعهدًا بتغيير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وتحسين العلاقات مع دول الإقليم اللاتيني والعمل على وضع حد للخلافات الأمريكية مع بعض دوله، خاصةً مع تنامي المنافسة الخارجية التي هددت المصالح الأمريكية فيه.

المطلب الأول: التغير والاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية في عهد الرئيس أوباما

تنقسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بصفةٍ عامةٍ بين توجهاتٍ انعزاليةٍ وتدخليةٍ وذلك حسب الإدارة الحاكمة، ففي فترة حكم الجمهوريين تميل السياسة الخارجية إلى التوجه التدخلي القائم على الأداة العسكرية على عكس الديمقراطيين الذين يميلون إلى التوجه الانعزالي أكثر من التدخلي معتمدين على توظيف أدوات القوة الناعمة.

الفرع الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

يمكن فهم التوجهين السابقين للسياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالي:

أولا: التوجه الانعزالي

يقوم التوجه الانعزالي على بقاء الولايات المتحدة بعيدةً عن كل الالتزامات الخارجية وعدم التدخل في مشاكل وقضايا الأقاليم البعيدة عنها، ظهر هذا التوجه نتيجة عواملٍ عديدةٍ تتمثل في الانفصال الجغرافي والروحي والفلسفي والخصائص المميزة للولايات المتحدة والاكتفاء الاقتصادي والأمن العسكري النسبي في نصف الكرة الغربي أي في نطاق الأمريكيتين وغياب التهديد الخارجي فيه[1]، فقديمًا لم يكن الإقليم اللاتيني مسرحًا لتنافس القوة الكبرى بل كان وفقًا لمبدأ مونرو لعام (1823) منطقة نفوذٍ أمريكيةٍ خالصةٍ.

ثانيا: التوجه التدخلي

بدأ ظهور هذا التوجه مع بداية الحرب العالمية الثانية ويعتبر مبدأ ترومان من أولى المبادئ المجسدة لهذا التوجه، مع بداية الحرب الباردة والتهديد الشيوعي السوفياتي الذي جاءت به بدأت الولايات المتحدة تتدخل في مختلف أنحاء العالم لحماية أمنها خاصةً الإقليم اللاتيني نظرًا للقرب الجغرافي الكبير، فتدخلت في دول بحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والمكسيك وكولومبيا والإكوادور والعديد من دول الإقليم الأخرى.

ما يفترض معرفته هو أن مختلف الإدارات الأمريكية تتبنى التوجه الذي يحقق المصالح الأمريكية وحسب الظروف الدولية فتبني التوجه الانعزالي يكون الهدف منه بناء وتعظيم القوة الأمريكية بعد ضعفها أو تضررها أو من أجل تحسين صورتها في[2]

[1] حنان رازايقية، "توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العراق بين إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع.17 (جانفي 2018)، ص. 715.

[2] المرجع نفسه، ص. 716.

الخارج، أما السياسات التداخلية فيتم اتباعها لإثبات هيمنتها العالمية وقد تتعدد أسباب التدخل والانعزال ولكن هدفها واحدٌ هو تحقيق المصلحة الأمريكية.[1]

الفرع الثاني: التوجهات الموروثة عن إدارة جورج بوش الابن

اتسمت إدارة بوش الابن وأعضائها المنتمين أغلبهم للمحافظين الجدد بالتوجه العدائي التدخلي حيث سعت لاستخدام القوة العسكرية كأدةٍ أساسيةٍ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كانت توجهات هذه الإدارة واضحةً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تلك الأحداث التي غيرت من ملامح التوجه التدخلي الأمريكي عن ما كان سابقًا وظهر ما يسمى بمذهب بوش العدائي القائم في الأساس على الحرب الاستباقية والتوظيف المفرط للأداة العسكرية، وقد استغل الرئيس بوش الوضع كذريعةٍ لصد الانتقادات الموجهة لإدارته بسبب الإخفاقات السياسية والاقتصادية العديدة، بعد هذا التاريخ أصبح للرئيس بوش تأييدٌ واسعٌ في الداخل الأمريكي، وكانت لهجمات 2001 دورٌ كبيرٌ في ظهور اليمين المتطرف الذي كان له تأثيرٌ كبيرٌ على توجيه السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوش وهو ما تجلى في إعلان الحرب على الإرهاب والتدخلات العسكرية في أفغانستان والعراق.[2]

إن سياسة بوش الابن وتوجهه العدائي تسبب في تراجع مكانة الولايات المتحدة عالميًا وتخريب صورتها وإنهاك اقتصادها لتنتهي عهدته بعد ذلك بأزمةٍ ماليةٍ سنة 2008 مهدت لقدوم الرئيس أوباما المُطالب بالتغيير وإصلاح ما أفسده الرئيس بوش الابن وإدارته.[3]

[1] حنان رازايقية، **مرجع سابق**، ص. 716.

[2] المرجع نفسه، ص. 717.

[3] المرجع نفسه، ص. 718.

الفرع الثالث: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة باراك أوباما

أعادت إدارة الرئيس باراك أوباما ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ووضعت إعادة بناء القوة الأمريكية الإقليمية في مقدمة هذه الأولويات، وعلى هذا الأساس توجهت إدارة الرئيس أوباما نحو ما أُطلق عليه بالقوة الذكية التي تمزج ما بين القوة الصلبة والناعمة في تعاملات الولايات المتحدة، أعطى الرئيس أوباما أولويةً لعلاقات بلده مع كندا والمكسيك باعتبارهما شريكين مهمين في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[1]، كما أعطى أولويةً لتطبيع العلاقات مع دولة كوبا وسعى لتغيير نهج الرئيس بوش في التعامل مع دولٍ مثل فنزويلا وبوليفيا.

تبنت إدارة أوباما توجهًا قائمًا على استخدام الحوار ولغة الدبلوماسية لتحقيق وضمان المصالح الأمريكية في الإقليم اللاتيني وجعل من الأداة العسكرية آخر وسيلةٍ يتم اللجوء إليها في تعامله مع دول الإقليم اللاتيني.

عارضت توجهات الرئيس أوباما توجهات سلفه بوش لاسيما في المسائل المتعلقة بنشر القوات البرية واستخدام القوة العسكرية، فقد سعت إدارة الرئيس أوباما إلى التخلص من الخيبات التي خلفتها إدارة الرئيس بوش الابن، وبدأ الرئيس الديمقراطي سياسته الخارجية بخياراتٍ مغايرةٍ لتلك التي انتهجتها الإدارة السابقة وتميزت سياسته الخارجية بالمزج بين التصور المثالي في أهدافها ومنطلقاتها والتصور الواقعي في وسائل وآليات تحقيق أهدافها.[2]

[1] حنان رازايقية، **مرجع سابق**، ص. 718.

[2] المرجع نفسه، ص. 719.

هذا لا يعني أن الرئيس أوباما قام بتحولٍ راديكاليٍ في السياسة الخارجية فقد قامت إدارته بإعطاء طابعٍ وصبغةٍ جديدةٍ للسياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني بالموازاة والحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وتدعيمها بمبادئٍ جديدةٍ بما يتوافق وتحقيق المصلحة العليا للدولة، واختلف عن سابقه في بعض الأمور القليلة من بينها:

- إعادة رسم حدود الدور الأمريكي في العالم.
- تراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي.
- مراجعة ميزانيات التسلح الضخمة مع مراعاة متطلبات الأمن الوطني.
- العمل على كسب المزيد من الحلفاء.
- إخراج الإقليم اللاتيني من التهميش الذي كان يعانيه في ظل إدارة الرئيس بوش.

وقفت توجهات أوباما الخارجية بين التوجه الانعزالي والتدخلي، أي بين السعي استخدام القوة العسكرية تارةً والإمتناع عن استخدامها أو استخدام أشكال القوة الأخرى بما يخدم المصالح الأمريكية تارةً أخرى.

إن هذا التغير الذي قامت به إدارة الرئيس أوباما في توجهات السياسة الخارجية لا يعني تغير ثوابت السياسة الخارجية فقد بقيت ذاتها وأهمها تحقيق الهيمنة العالمية، لكن الاختلاف الحقيقي الذي قامت به إدارة الرئيس أوباما يكمن في طرق استعمال وسائل السياسة الخارجية أي دوام ثوابت السياسة الخارجية والتغير في أدواتها.[1]

المطلب الثاني: التغير والاستمرارية في أدوات السياسة الخارجية في عهد أوباما

قام الرئيس أوباما في فترة حكمه بتغيير الأولويات في استخدام أدوات السياسة الخارجية في تعاملاته مع الساحة الدولية بالإضافة إلى تبني مفهومٍ جديدٍ عن القوة تمثل في "**القوة الذكية**" "**Smart Power**" من أجل التأقلم مع الأوضاع الجديدة، وهي القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، تمخض هذا المفهوم عن نظرية

[1] حنان رازايقية، **مرجع سابق**، ص. 719.

"**جوزيف ناي**" "**Joseph Nye** " و"**ريتشارد ارميتاج**" "**Richard Armitage** " حول دمج القوة الصلبة والناعمة.

وفي هذا الصدد قال الرئيس أوباما "**نحن لا يجب علينا اللجوء إلى قوتنا العسكرية فحسب، بل أيضًا الدبلوماسية والسياسة لتلبية التهديدات**"[1]

تهدف الدراسة في هذا السياق إلى تحديد التغير الذي طرأ على أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما عن إدارة الرئيس بوش الابن وكيف حدد الرئيس أوباما أولويات توظيف هذه الأدوات.

الفرع الأول: الأداة الدبلوماسية

عمل الرئيس أوباما منذ توليه الحكم في 2009 على دفع النهج الدبلوماسي والمتعدد الأطراف والحوار كأداةٍ فعالةٍ لحل المشكلات والخلافات بين الولايات المتحدة ودول الإقليم اللاتيني، كما خفف من حدة الخطابات المعادية للأنظمة اليسارية والمعلنة عدائها للولايات المتحدة في المنطقة.

يعكس خطاب الرئيس أوباما في أبريل 2009 أثناء القمة الأمريكية الخامسة في ترينيداد تركيزه على الأداة الدبلوماسية والحوار لتحقيق المصالح الأمريكية وقد تحدث فيه عن حقبة جديدة للعلاقات الأمريكية اللاتينية القائمة على احترام السيادة والتنوع في المنطقة والشراكة المتساوية بين دول المنطقة.[2]

الفرع الثاني: الأداة العسكرية

عارض الرئيس أوباما في بداية عهدته الاستخدام المفرط للأداة العسكرية في السياسة الخارجية واقترح إعادة السياسة الخارجية الأمريكية إلى شكلٍ أكثر توافقيةً وأقل اعتمادًا[3]

[1] حنان رازايقية، **مرجع سابق**، ص. 720

[2] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 08

[3] Nicholas Kitchen, "Ending 'permanent war': security and economy under Obama", **the London school of economics and political science**, (September 2016),p.11.

على الأداة العسكرية، وفي أول 100 يوم في فترة حكمه أرسل الرئيس أوباما إشارةً واضحةً للعالم بأنه ليس بوش فقام بإصدار مرسومٍ تنفيذيٍ لإغلاق خليج غوانتنامو وأتاح الفرصة لكوبا وفنزويلا للخروج من العزلة ووظف الحوار كنهجٍ لتعامل معهما.[1]

تعامل الرئيس أوباما مع الأداة العسكرية بتأنٍي وبراغماتيةٍ حيث سعى إلى إعادتها إلى مكانها المناسب إلى جانب الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الأخرى، بحيث تكون إحدى الأدوات المساهمة وليس الأداة الرئيسية لتحقيق المصالح الأمريكية، عكس الإدارة السابقة التي أكدت على أولوية القوة العسكرية لتحقيق الأمن والمصالح فقد وظف بوش القوة كأدةٍ استباقيةٍ وقام بذلك بإعطائها أولوية شبه مطلقةٍ.[2]

لقد قام نهج الرئيس أوباما العسكري على تقييد استخدام القوة العسكرية وربطها بتحليلٍ عميقٍ للكلفة والنتيجة لأي تدخل عسكري أمريكي في أي بقعة من العالم أي أنه اعتمد على العقلانية فيما يخص هذه القرارات المحورية خاصةً مع الوضع الاقتصادي المستنزف من قبل خيارات سلفه بوش، لم تكن الأداة العسكرية خيارًا محببًا بل تم اعتبارها أخر ما يمكن اللجوء له فالاعتماد على الأدوات الدبلوماسية لا يعني الرفض القطعي لاستخدام القوة، وقد صقل هذا النهج طبيعة العلاقات مع دول الإقليم اللاتيني وطريقة التي تعاملت بها إدارة الرئيس أوباما مع قضايا المنطقة الأمنية.

الفرع الثالث: الأداة الاقتصادية

إن ميراث المديونية الناجمة عن العجز المستمر نتيجة السخاء الأمني والإنفاق العسكري الذي فرضته إدارة الرئيس بوش الابن أدى إلى تأكيد الرئيس أوباما منذ بداية فترة حكمه على أن قيادته هي "**القيادة الأمريكية التي تدرك حدودنا من حيث الموارد والقدرات**".[3]

[1] Nicholas Kitchen, **op. Cit**, p. 12.

[2] حنان رازايقية، **مرجع سابق**، ص. 720

[3] Nicholas Kitchen, **op**. **Cit**, p. 13.

عملت إدارة الرئيس أوباما على استغلال الأداة الاقتصادية لتحقيق نتائجٍ سياسيةٍ، فقد كان الرئيس أوباما يرى أن السياسات القائمة على العقوبات الاقتصادية أدواتٌ بطيئةٌ وتدريجيةٌ وتتطلب التزامًا سياسيًا لاستمرارها،[1] وهذا ما يتضح جليًا في سياسة الرئيس أوباما مع كوبا القائمة على التخفيف الكبير من الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فُرضت عليها منذ ستينيات القرن الماضي وذلك بهدف التمهيد لتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، بالإضافة إلى فنزويلا التي لم يتم توجيه أي عقوباتٍ للدولة بحد ذاتها في فترة حكم الرئيس أوباما بحيث إكتفى فقط بتوجيه العقوبات للشركات الفنزويلية والأفراد المقربين من الرئيس الفنزويلي تشافيز، وكذلك مع المكسيك في فترة العهدة الثانية للرئيس أوباما والتي تم التركيز فيها على الأداة الاقتصادية بشكلٍ كبيرٍ عكس العهدة الأولى أين ركز على القضايا الأمنية.

الفرع الرابع: الأداة الإعلامية

حاول الرئيس أوباما عند وصوله إلى سدة الحكم استغلال صغر سنه وكارزميته وأصوله الإفريقية والإسلامية لتعديل صورة الولايات المتحدة السيئة في الخارج خاصةً بين الدول والشعوب اللاتينية، وذلك راجعٌ لسياسات بوش الابن التي جعلت الإقليم اللاتيني يفقد الثقة في الولايات المتحدة وينفر منها،[2] وعلى عكس الرئيس أوباما لم يمتلك الرئيس بوش الابن المقومات اللازمة التي تمكنه من توظيف هذه الأداة في سياسته الخارجية، ففضلًا عن امتلاكه لسمعةٍ سيئةٍ جدًا بين الشعوب اللاتينية عملت كذلك طبيعة البدائل التي كان يختارها وإهماله للإقليم وتعميق الخلافات مع دوله على تصعيب استخدام الإعلام كأداة.

[1] Nicholas Kitchen, **op. Cit**, p.15.

[2] مثنى على حسين المهداوي، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية) مقدمة لمستوى الدكتوراه فرع الدراسات الدولية، 2009، ص. 2.

قام الرئيس أوباما من خلال الإعلام بنشر صورةٍ جديدةٍ حول الولايات الأمريكية بين الشعوب اللاتينية قائمةٌ على عرض الرئيس أوباما كرئيسٍ ذو نهجٍ مختلفٍ عن سابقيه خاصةً مع تقديمه لوعودٍ كثيرةٍ تهدف إلى التقارب وتعاون المشترك ونجح إلى حد ما حسب الإحصائيات في تحسين صورة الولايات المتحدة بين الدول اللاتينية ولو قليلًا.

المطلب الثالث: تقييم السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني

لقد كان هناك القليل من الثناء والكثير من الانتقادات لسياسات الرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني ومن المتفهم أن إدارته كان لديها قضايا كثيرةٌ محليًا مثل تداعيات الأزمة المالية والخلافات الداخلية حول إصلاح الرعاية الصحية، ودوليًا مثل الأزمات في سوريا ومصر والوضع مع كوريا الشمالية وروسيا والحاجة إلى مواصلة بناء علاقةٍ مستقرةٍ مع الصين وسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، فكان من المستحيل أن لا تتأثر سياساته تجاه الإقليم اللاتيني بهذه الأوضاع المتدهورة داخليًا على مستوى الولايات المتحدة وخارجيًا على مستوى الساحة الدولية.[1]

الفرع الأول: تقييم فريق إدارة باراك أوباما المتخصص في السياسة الخارجية

قام الرئيس أوباما بتشكيل فريقٍ محترفٍ من أبرز وأهم الشخصيات المعروفة في ميدان السياسة الخارجية في الولايات المتحدة فبداية اعتمد الرئيس أوباما على الخبرات الواسعة لنائبه "**جو بايدن**" "**Joe Biden**" في الشؤون الخارجية لوضع الاستراتيجيات العامة وفق الأفكار المشتركة بينهما، وقام مستشار الأمن القومي "**جيمس جونز**" "**James L Jones**" بتنسيق وترجمة رؤية الرئيس الاستراتيجية إلى سياسةٍ ملموسةٍ في الوقت الذي كان عليه أن يدير أضخم مجلس أمنٍ قوميٍ في التاريخ الأمريكي إذ يبلغ عدد طاقمه أكثر من 200 شخصٍ أي أربعة أضعاف طاقم مجلس الأمن القومي أيام[2]

[1] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 07.

[2] زيغنيو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص. 201.

الرئيس "**ريتشارد نيكسون**" "**Richard Nixon**" والرئيس "**جيمي كارتر**" "**Jimmy Carter**" والرئيس "**جورج دابليو بوش**" "**George W. Bush**" وعشرة أضعافه أيام الرئيس "**جون كينيدي**" "**John Kennedy**".

تزايد تأثير وزير الدفاع "**روبرت غيتس**" "**Robert Gates**" في استراتيجية الأمن القومي زيادةً ثابتةً في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس أوباما بسبب مسؤوليته الكبيرة في إنهاء الحربين على العراق وأفغانستان، أما وزيرة الخارجية "**هيلاري كلينتون**" "**Hillary Clinton**" التي نالت اهتمام وثقة الرئيس رغم انتقاد العديدين لتعينها في هذا المنصب الحساس كونها كانت منافس للرئيس أوباما على كرسي الرئاسة، إلا أنها قد ساهمت بشكلٍ ملموسٍ في العهدة الأولى للرئيس أوباما في قرارات السياسة الخارجية وهي الدبلوماسي الأرفع في البلاد وقد قامت بعدة رحلات إلى بعض دول الإقليم اللاتيني بهدف تعزيز العلاقات وتجاوز الخلافات.

عين أوباما المستشاران السياسيان للرئيس "**ديفيد اكسيلرود**" "**David Axelrod**"و"**راهام امانويل**" "**Rahm Emanuel**" وهما يهوديين الأصل مما يوضح درجة تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما، وقد سارا على نهج العمل وفق مراعاة الحساسية بين السياسة الخارجية والمحلية غير أن مساهمتهما وحضوروهما الأكبر كان في منطقة الشرق الأوسط والسياسة المحلية وليس الإقليم اللاتيني وقضاياه.[1]

تميز فريق السياسة الخارجية للرئيس أوباما بالنزعة البيروقراطية لتفضيل الحذر على العمل والمألوف على المبتكر بل أن بعضهم لم يكن متعاطفًا ومؤيدًا لسياسات الرئيس تجاه بعض الدول اللاتينية مثل كوبا وفنزويلا وكان لهذا أثرٌ كبيرٌ على فعالية صنع وتنفيذ سياساته تجاه الاقليم اللاتيني.[2]

[1] زيغنيو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص. 201.

[2] المرجع نفسه، ص. 202.

كان يتوجب على الرئيس أوباما أن يكون على رأس هذا الفريق باعتباره رئيسه من أجل التوجيه الاستراتيجي، غير أنه لم يتمكن من تكريس وقتٍ معتبرٍ لهذه المهمة لاهتمامه الكبير بالسياسة الداخلية للبلاد وهي نقطة ضعف أضرت بسياسته الخارجية تجاه الإقليم اللاتيني، فعلى الرئيس التركيز على صياغة السياسة الخارجية ووضع القرارات الاستراتيجية المترابطة منطقيًا والإشراف على تنفيذها وإجراء التعديلات عليها في الوقت الملائم وهو ما لم يتوفر بشكلٍ كبيرٍ في سياسته الخارجية تجاه الدول اللاتينية.

الفرع الثاني: تقييم تعامل إدارة الرئيس أوباما مع بعض قضايا الإقليم اللاتيني

إن الفجوة بين خطاب الرئيس أوباما والسياسات الفعلية والإنجازات التي حققها في الإقليم اللاتيني كانت كبيرةً ومتناميةً ورأى الكثيرون أن هناك مزيدًا من الاستمرارية وقليل من التغير في سياسات أوباما عن سياسات سلفه بوش الابن وهي نفس السياسات التي انتقدها بشدة عام 2008 ووعد بتغيرها.[1]

بدأت إدارة الرئيس أوباما العهدة الأولى بنفس التفاؤل والإيجابية التي ميزت حملته الإنتخابية وفي هذه المرحلة حظي الرئيس أوباما بشعبيةٍ كبيرةٍ في الإقليم اللاتيني وذلك لسببين الأول لأنه كان أمريكيًا من أصلٍ إفريقيٍ والثاني هو رسالته الديمقراطية والتحررية الملهمة لتغيير.[2]

أولا: إغلاق خليج غوانتانامو

فشل الرئيس أوباما في الوفاء بوعده الإنتخابي المتعلق بإغلاق السجن في خليج غوانتانامو طوال فترة 8 سنوات التي قضاها في البيت الأبيض بسبب إعاقة الكونغرس وعدم بذله لجهودٍ حقيقيةٍ في هذا الشأن رغم تأييد العديدين لرغبته،[3]

[1] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 07.
[2] Ibid, p. 08.
[3] Emily Harmon, **op. Cit**, p. 11.

وأدى ذلك إلى استنزاف الموارد العسكرية للولايات المتحدة بما يقارب 450 مليون دولار في 2015 لإبقاء المنشأة مفتوحةً وأكثر من 200 مليون دولارٍ كتكاليفٍ إضافيةٍ لإبقائها قيد العمل.[1]

نجح الرئيس أوباما على الأقل في جعل المستحيل ممكنًا فبعد ما كان قرار الإغلاق أمرًا مستبعدًا جدًا قبل فترة حكمه أصبح أكثر قابليةً للتحقيق، ومع نهاية عهدته لم يتبق سوى أقل من مائة معتقلٍ ليتم نقلهم من السجن.

صرح الرئيس أوباما باستمرارٍ أن قرار الإغلاق هو الأفضل للأمن القومي الأمريكي في ظل معارضة الكثيرين لذلك ومن بينهم السيناتور "**توم كوتون**" " **Thomas Cotton**" من أركنساس الذي صرح أن الرئيس أوباما يواصل حملته لإغلاق السجن بدافع حماية إرثه السياسي وهذا حسبه كان خطأً فادحًا من شأنه الإضرار بالولايات المتحدة، كما قال كوتون أنه زار السجن في عام 2015 وهو ليس بالهمجية التي يصورها الرئيس أوباما للرأي العام.[2]

اعتقد كذلك "**جاي سيكولو**" "**Jay Sekulow**" من قناة فوكس نيوز أن رغبة الرئيس أوباما ذات دوافعٍ سياسيةٍ قبل الأمن القومي وأنه لا يوجد شيئٌ أكثر أهميةً بالنسبة للرئيس أوباما من الوفاء بوعد حملته الانتخابية والحفاظ على إرثه.[3]

يرى "**جو نوسيرا**" "**Joe Nocera**" من صحيفة نيويورك تايمز أن الرئيس أوباما ألقى باللوم في فشل إغلاق السجن على القوانيين التي أقرها الكونغرس بشأن نقل المعتقلين وهذا أمرٌ خاطئٌ فكان بإمكان الرئيس أوباما الإلتفاف حول هذه القوانين لكنه لم يحاول أبدًا وبدلًا من ذلك قام بتجميد جميع عمليات نقل السجناء المؤهلين.[4]

[1] Emily Harmon, **op. Cit**, p. 11.
[2] Ibid, p. 12.
[3] Ibid, p. 13.
[4] Ibid, p. 14.

ثانيا: التجارة بالمخدرات والأسلحة

فيما يخص المخدرات والأمن والسياسات التجارية فيرى النقاد أن الرئيس أوباما حافظ ببساطة على مبادرات الرئيسين كلينتون وبوش من خطة كولومبيا إلى مبادرة ميريدا في المكسيك وقام بتوسيعها أكثر في فترة حكمه.[1]

لم تصادق الولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما على برتوكول الأمم المتحدة بشأن التجارة غير المشروعة بالأسلحة ولا على اتفاقية الدول الأمريكية وذلك رغم الاهتمام المتزايد بالسيطرة على الأسلحة بعد حادثة إطلاق النار على أطفال المدارس في نيوتاون كونيتيكيت في أواخر 2012.

ثالثا: الطاقة واحترام سيادة الدول اللاتينية

حقق مبادرة الطاقة للرئيس أوباما عدة نتائج بحلول عام 2012 بحيث استثمرت الولايات المتحدة ما يقرب من 150 مليون دولارٍ لدعم مجموعة متنوعة من المشاريع في الإقليم اللاتيني مثل مشاريع الكهرباء وبرامج الطاقة المتجددة في الكاريبي وإقامة عدد من مراكز الطاقة والبحوث، كان لجهود الرئيس أوباما وإدارته أثرٌ ملموسٌ في تحسين البنية التحتية للطاقة في المنطقة.[2]

صرح الرئيس أوباما في بيانه الرسمي في القمة السابعة للأمريكيتين في مارس 2015 أن أيام تدخل الولايات المتحدة في الشأن الداخلي لأمريكا اللاتينية أصبح في الماضي وكان يمكن لهذا التصريح أن يمهد الطريق لعلاقاتٍ أفضل مع دول الإقليم اللاتيني في المستقبل في حال تم اتباع نهج الرئيس أوباما من قبل إدارة دونالد ترامب غير أن ذلك لم يحصل.[3]

[1] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 10.
[2] Ibid, p. 09.
[3] Charly Salonius Pasternak, "Obama's foreign policy: a long game harried", **Tactical Politics**, Fiia Briefing Paper 185 (October 2015) p. 07.

يحسب على الرئيس أوباما تغيير وتيرة التعامل مع الأنظمة اليسارية في الإقليم التي أصبحت أقل عدوانيةً من سلفه بوش مثل فنزويلا، بوليفيا، الأرجنتين، بحيث ركز على حل القضايا الشائكة مع هذه الدول بتوظيف النهج الدبلوماسي والحوار بدل القوة الصبلة وسياسة العقوبات والتقليل من التدخل في الشأن الداخلي للدول كفنزويلا.

الفرع الثالث: تقييم سياسة إدارة الرئيس أوباما تجاه بعض دول الإقليم اللاتيني

أولا: كوبا

كان السجل منذ عام 2009 مخيبًا للآمال إذا قمنا بقياسه مع الوعود التي قدمها الرئيس أوباما في بداية فترة حكمه وكانت هناك مبادراتٌ بسيطةٌ لتخفيف قيود السفر إلى كوبا ولكن مع حلول القمة السادسة للأمريكيتين في عام 2012 أشار الرئيس أوباما إلى أنه لن يكون هناك أي تغييرٍ جذريٍ في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا على الرغم من الدعم شبه الجماعي لإعادة إدماج كوبا في منظمة الدول الأمريكية من قبل الدول اللاتينية.

صرحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في 2010 حسب رأيها الشخصي أن عائلة كاسترو لا يريدون تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وذلك بسبب مخاطرة فضح فشل سياساتهم ولم يكن هناك أي تلميحٌ من طرفها حول موقف الولايات المتحدة الفعلي من كوبا.

مع حلول العهدة الثانية للرئيس أوباما وصعود "**جون كيري**" "**John Carey**" كوزير للخارجية خلفًا للوزيرة هيلاري كلينتون لم يكن هناك أي بوادر لتغيير في سياسة الولاية المتحدة الأمريكية تجاه كوبا، خاصةً مع استمرارية تواجد كوبا على قائمة الولايات المتحدة الخاصة بالدول الراعية للإرهاب.[1]

[1] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 09.

في فبراير 2013 دعا مجلس الأمريكيتين إدارة الرئيس أوباما لرفع الحصار على كوبا ولكنها لم ترد على ذلك وفي ذلك إشارةٌ واضحةٌ بعدم رغبتها في رفع الحصار بشكلٍ نهائيٍ على كوبا.

في ماي 2013 كان هناك بادرةٌ محتملةٌ لمبادرة أمريكيةٍ لخفض التوترات مع كوبا عندما سمحت محكمةٌ أمريكيةٌ "**لرينيه جونزاليس**" "**René González**" بالعودة إلى كوبا، وهو أحد الكوبين الخمس الذين أُتهموا بالتجسس وسجنوا في الولايات المتحدة.[1]

يعتبر تطبيع العلاقات مع كوبا وفتح السفارات بين البلدين أكبر إنجازٍ في إرث الرئيس أوباما وإدارته الخارجي تجاه الإقليم اللاتيني وأشاد بهذا الإنجاز العديد من الخبراء، فهوس الولايات المتحدة بكوبا لحوالي نصف قرن وسياسات العزلة التي اتبعتها كل الإدارات السابقة للرئيس أوباما لم تنجح بتاتًا في إزاحة نظام كاسترو، بل أدى إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في كوبا وبعض الدول اللاتينية، وتسميم علاقاتها مع معظم دول العالم وقد شكل انتقال مقاليد السلطة في كوبا إلى الرئيس راؤول كاسترو دفعةً ساهمت في نجاح إدارة الرئيس أوباما في تحقيق هذا الإرث الإيجابي في سياسته الخارجية قبل عامٍ واحدٍ من نهاية فترة حكمه.[2]

إن هذا الإنفتاح الأمريكي على كوبا في عهد الرئيس أوباما كان يمكن أن يعود بفائدةٍ كبيرةٍ على الولايات المتحدة وعلاقتها مع دول الإقليم اللاتيني الأخرى لو استمرت الإدارة اللاحقة للرئيس أوباما على نفس نهجه فيما يخص الملف الكوبي.

[1] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 09.
[2] David Unger, "the foreign policy legacy of Barack Obama", **The International Spectator**, Vol.51,No.4,1-16 (2016) p. 12.

ثانيا: فنزويلا

يرى السيناتور الأمريكي "**ماركو روبيو**" "**Marco Rubio**" من ولاية فلوريدا أن إدارة الرئيس أوباما فشلت في تقييم التهديد الذي مثله الرئيس الفنزويلي "**هوغو تشافيز**" على الأمن القومي الأمريكي، بحيث قال: "**بات من الواضح الآن بشكلٍ مثيرٍ للقلق أن الرئيس أوباما يعيش تحت صخرة عندما يتعلق الأمر بالاعتراف بالتهديد الذي يشكله هوغو تشافيز على الأمن القومي في فنزويلا**".

إن الرئيس تشافيز لم يشكل تهديدًا لحرية الشعب الفنزويلي وتطلعاته الديمقراطية فحسب، بل هدد الأمن القومي الأمريكي لانتهاجه عدة سياساتٍ من بينها ما يلي:

- دعم النظام الإيراني في محاولاته لتوسيع شبكة استخباراته في الإقليم اللاتيني.
- تسهيل أنشطة غسيل الأموال التي تمول الدول الراعية للإرهاب.
- توفير ملاذ آمن لتجار المخدرات التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

على حسب تعبير السيناتور روبيو فإن الرئيس أوباما أظهر في فترة حكمه فهمًا ساذجًا للتهديد الفنزويلي خاصةً عندما صرح بكون الرئيس تشافيز لا يشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى التساهل الكبير الذي أبداه فيما يتعلق بسياساته تجاه الوضع الديمقراطي والحقوقي الهش في فنزويلا.[1]

ثالثا: هندوراس

تعتبر أزمة الهندوراس أول تحدٍي كبيرٍ صادرٍ عن الإقليم اللاتيني في عهد الرئيس أوباما وكان اختبارًا مهمًا بالنسبة للإدارة الجديدة، تمحورت الأزمة حول قيام الكونغرس والجيش الهندوراسي بإقالة الرئيس اليساري "**إيميليو زيلايا**" "**Emilio Zelaya**" من منصبه بحجة خرق الدستور لرغبته في رفع القيود عن الفترات الرئاسية.[2]

[1] Rubio Marco, "Senator Rubio Condemns Obama's Failure to recognize Hugo Chavez's Threat to U.S. National Security", ***https://2u.pw/1OSVpgg8*** (accessed 10-05-2024 at: 13:03).
[2] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 11.

عملت إدارة الرئيس أوباما لبضعة أسابيعٍ في محاولة منها لحل الخلافات بين الرئيس زيلايا ومعارضيه كما أدانت محاولة الرئيس واعتبرتها خرقًا وانتهاكًا للميثاق الديمقراطي الهندوراسي بحيث قال الرئيس أوباما "**لا نريد العودة إلى ماضٍ مظلمٍ**"، خصصت إدارة الرئيس أوباما كذلك 30 مليون دولار لمساعدة الهندوراس، ولم يقم الرئيس أوباما بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الهندوراس أو استدعاء سفيره هناك.

رأى النقاد أن إدارة الرئيس أوباما كان لها علمٌ بهذا الإنقلاب وتغاضت عنه، وأنها سقطت في فخ عقلية الحرب الباردة التي عفى عنها الزمن من خلال رؤية اليسار كتهديدٍ لمصالح الولايات المتحدة وهو التهديد الذي يتجسد في معاداة أمريكا لفنزويلا بسبب رئيسها اليساري وسياساته.[1]

قام الرئيس أوباما كذلك في محاولةٍ فاشلةٍ مع "**أوسكار أرياس**" "**Óscar Arias**" رئيس كوستاريكا للتوسط في حل كان سيشهد عودة الرئيس زيلايا إلى منصبه، شهدت هذا المحاولة مقاومةً من الكونجرس الهندوراسي والمحافظين في الكونغرس الأمريكي وبهذا قد فشل الرئيس أوباما في اتخاذ النهج الأسهل والأكثر واقعيةً لحل الأزمة بحيث قبل في النهاية بشرعية الانتخابات وحكومة "**بورفيريو لوبو سوسا**" " **Porfirio Lobo Sosa**" وهو الأمر الذي كان يتوجب فعله منذ البداية.[2]

رابعا: المكسيك

قليل من المحللين الذين منحوا درجة النجاح لسياسة إدارة أوباما تجاه المكسيك فملف الهجرة بقي عالقًا منذ عام 2013 بسبب النزاع الكبير عليه داخل الكونغرس الأمريكي، أما فيما يخص الحرب على تجار المخدرات فقد أثمرت مبادرات الرئيس أوباما ببعض النجاحات المحدودة ضد الكارتلات المكسيكية لكنها خسرت في هذه العملية حياة ألاف المدنيين.[3]

[1] Stephen J. Randall, **op**. **Cit**, p. 11.
[2] Ibid, p. 11, 12.
[3] Ibid, p. 13.

تعتبر الجهود العسكرية لمكافحة تجارة المخدرات والأسلحة من إنجازات الرئيس أوباما الأوسع في المكسيك، فبقبوله تحمل الولايات المتحدة جزءًا من اللوم في ازدهار المخدرات وعدم الاستقرار الناجم عن الأسلحة أتاح فرصة توقع تعاونٍ أعمقٍ بين البلدين في المستقبل.[1]

مع نهاية عهدة الرئيس أوباما كانت لا تزال المشاكل التي سعى لحلها طوال فترة حكمه مع المكسيك تحكم واقع العلاقات بين البلدين في فترة حكم دونالد ترامب كالجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة والتجارة بالأسلحة.

خامسا: البرازيل

يحسب للرئيس "بارك أوباما" وإدارته الجهود المتضافرة التي تم بذلها من أجل استعادة البرازيل كشريكٍ رئيسيٍ بعد قضية الكشف عن عمليات التجسس الواسعة لوكالة الأمن القومي على البرازيل التي حصلت في عهدته في عام 2013، بحيث يقول مسؤولو الإدارة والخبراء الإقليميون أن الجهود الأمريكية لإصلاح العلاقات هي التي أعادت العلاقة إلى مسارها أكثر من أي شيءٍ آخر ومن بينهم نائب رئيس جمعية الأمريكتين ومجلس الأمريكتين في واشنطن "**إريك فارنسورث**" "**Eric Farnsworth**" الذي قال: "**لقد كان هناك بالفعل جهدٌ مركزٌ من البيت الأبيض على مدى العامين الماضيين للتواصل مع البرازيليين ودفع العلاقة إلى ما بعد هذه النقطة المتدنية**".[2]

[1] Charly Salonius Pasternak, **op. Cit**, p. 07.
[2] Howard LaFranchi, "Brazilian leader's US visit: how Obama patched up ties after spying scandal", The Christian Science Monitor, 30-06-2015, ***https://2u.pw/RSkAAV9i*** (accessed 10-05-2024 at: 13:59).

تتضح الجهود التي قام بها الرئيس أوباما في هذا الخصوص في نقطتين أساسيتين هما:

- إجراء مراجعةٍ لمدة عامٍ لبرنامج المراقبة التابع لوكالة الأمن القومي.
- إجراء تغييراتٍ بناءًا على مراجعته الشاملة لبرامج وكالة الأمن القومي المختلفة.

على الرغم من تقدير العديدين لجهود الرئيس أوباما، إلا أن بعض النقاد والمحللين يرون أن هناك أمور أخرى أكثر إلحاحاً تفسر سبب قبول الرئيسة البرازيلية تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ويمكن اختصارها في سببين جوهريين هما:

- انخفاض شعبية الرئيسة روسيف بعد سلسلةٍ من الفضائح السياسية والفساد.
- انكماش الاقتصاد البرازيلي والحرص على اجتذاب المستثمرين الأميركيين مجددًا.[1]

يعتبر سجل إدارة الرئيس أوباما وإرثه في الإقليم اللاتيني مختلطً ومعقدًا للغاية، فمع وجود النوايا الطيبة لإدارة الرئيس لحل مشاكل الإقليم إلا أنه واجه العديد من العوائق والتحديات المحلية والإقليمية والدولية التي وقفت في طريق تحقيق وعوده الانتخابية فيما يخص الإقليم اللاتيني، لقد قام الرئيس أوباما بمحاولة مجاراة الأوضاع الدولية مستغلًا كل ما في جعبته من مهاراتٍ وأدواتٍ سياسيةٍ غير أن إدارته كانت تعاني مشاكل أكبر من الإقليم اللاتيني مثل التزاماتها في العراق وأفغانستان والحاجة المستمرة لمعالجة تداعيات الأزمة المالية وتحديات البرامج النووية لكوريا الشمالية وإيران والأهم من ذلك هو أنه كان عليه التصالح مع حقيقة تراجع قدرات الولايات المتحدة ونفوذها في الإقليم اللاتيني لصالح قوى دولية أخرى، والعجز المتزايد في التحكم في مسار سير الأحداث فيه كل هذه النقاط ساهمت في بلورة نجاحات وإخفاقات سياسة الرئيس أوباما الخارجية في الإقليم اللاتيني.

[1] Howard LaFranchi, **op. Cit**.

الخاتمة

تميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بجهودٍ ملحوظةٍ لتحسين العلاقات وتعزيز التعاون الإقليمي، بعدما لقيت هذه السياسة والمبادرات الاقتصادية استهجانًا من طرف الأنظمة المحلية لدول الاقليم اللاتيني إبان العهدة الرئاسية للرئيس جورج بوش الابن سابقاً، نظرا لاعتبار توجهات الادارة السياسة للرئيس بوش الابن المبنية على التدخل في الشأن الداخلي لها السبب الرئيسي خلف الإشكالات السياسية والأمنية لدول الاقليم.

سعت إدارة الرئيس أوباما حسب تصريحاتها إلى تحسين العلاقات الأمريكية اللاتينية وفك الحصار على دولة كوبا وبناء شراكةٍ اقتصاديةٍ وسياسية تخدم كل الأطراف، مع التركيز على مجابهة تزايد نفوذ القوى الخارجية التي حاولت كسر الهيمنة الأمريكية في منطقة نفوذها الاستراتجية مثل الصين والاتحاد الأوروبي، روسيا، إيران.

بناءًا على دراستنا لمكانة الإقليم اللاتيني في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما (2009-2017) من حيث الاستراتيجات التي تبنتها هذه الإدارة الديمقراطية، والتطرق لواقع علاقاتها الثنائية مع أربعة من أهم دول الإقليم اللاتيتي (كوبا، المكسيك، البرازيل، فنزويلا) فيما يخص القضايا والملفات ذات البعد السياسي والاقتصادي والأمني التي شغلت أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه الدول، مع التطرق لتداعيات تنامي علاقات دول الإقليم مع القوى الخارجية على مصالح الولايات المتحدة وعلى رأسها الصين التي تزايد حضورها بشكلٍ غير مسبوقٍ منذ بداية سنة 2010، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن التطرق إليها في ما يلي:

• تميزت سياسة الرئيس باراك أوباما وإدارته بالاستمرارية والتغير في آنٍ واحدٍ ففي ما يخص الاستمرارية لنهج سلفه نجد حفاظ إدارة الرئيس أوباما على تقديم المساعدات المالية لبعض دول المنطقة اللاتينية وأهمها البرازيل بالإضافة إلى استمرار تقديم الدعم السياسي والعسكري للأنظمة والدول التي تعتبرها الولايات المتحدة حليفة لها مثل كولومبيا، أما فيما يخص التغير فقد غيرت إدارة الرئيس أوباما من السياسات المتبعة تجاه كوبا وقامت بالتخفيف من الحصار وطبعت العلاقات معها رسميًا من خلال فتح

سفارات الدولتين في عام 2015 بالإضافة إلى توظيف إدارة الرئيس أوباما للأداة الاقتصادية والدبلوماسية بعد سيطرة الأداة العسكرية في فترة حكم سلفه.

• كان لتطبيع العلاقات مع دولة كوبا أثرٌ كبيرٌ على تحسين الولايات المتحدة لعلاقتها مع العديد من دول الإقليم اللاتيني التي كانت تضغط على الولايات المتحدة من أجل فك الحصار على كوبا وإزالتها من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب وضمها لمنظمة الدول الأمريكية.

• بالرغم من اهتمام الرئيس أوباما وإدارته مع المكسيك بالقضايا الأمنية كالهجرة والمخدرات في عهدته الأولى إلا أنه أدرك في عهدته الثانية الأهمية الاقتصادية التي تمتلكها المكسيك، وركز بذلك طوال هذه العهدة على القضايا الاقتصادية.

• رغم قضية التجسس التي عقدت العلاقات الأمريكية البرازيلية إلى أن جهود الرئيس أوباما وروسيف أدت إلى تحسين العلاقات وتقويتها ويرجع ذلك بالأساس لاختلاف إدارة الرئيسة روسيف عن إدارة سلفها اليساري لولا دا سيلفا وانفتاحها لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

• تمكن الرئيس أوباما من تحقيق وعوده بتخفيف العقوبات على فنزويلا فطوال فترة حكمه لم يتم توجيه أي عقوبات لدولة في حد ذاتها بل كل العقوبات وجهت لأفرادٍ وشخصياتٍ فنزويليةٍ خاصةً تلك المقربة من دائرة الرئيسين تشافيز ومادورو، كما ركز الرئيس أوباما على توظيف الحوار والدبلوماسية كنهجٍ أساسيٍ في التعامل مع دولة فنزويلا.

• تشكل في فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما نوع من التنافس الاقتصادي الذي أعطى الإقليم أهميةً جيواستراتجيةً بين الولايات المتحدة والقوى الأجنبية وعلى رأسها الصين وروسيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

• نتج عن تراجع الاهتمام بالإقليم في فترة حكم إدارة الرئيس بوش تزايد الحضور الأجنبي في المنطقة اللاتينية بشكلٍ كبيرٍ في فترة حكم إدارة أوباما خاصةً منذ 2010 لكن رغم ذلك بقيت الولايات المتحدة الشريك الأساسي لعددٍ كبيرٍ من دول الإقليم.

أما بالنسبة لإختبار فرضيات الدراسة نجد:

• بالنسبة للفرضية الأولى فقد تم إثبات صحتها بحيث انعكس تأثير متغيرات البيئة الدولية فعلًا على طبيعة العلاقات الأمريكية مع دول الإقليم خاصةً تزايد تعامل القوى الدولية مع دول المنطقة، لكن هذا التأثير لم يفقد الولايات المتحدة هيمنتها على شؤون المنطقة بل أدى إلى تراجع نفوذها.

• بالنسبة للفرضية الثانية فهي صحيحة فتبني الرئيس أوباما للآليات الدبلوماسية والقوة الناعمة أثر على طبيعة تفاعل طرفي الدراسة مع الأزمات في الإقليم وساهم ذلك في إلتقاء الأراء الأمريكية واللاتينية في العديد من القضايا.

• بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تم إثبات صحتها بحيث أن تبني إدارة الرئيس أوباما للتوجه القائم على البعد الاقتصادي والاستثماري ساهم في جذب العديد من دول المنطقة وحسن من صورة الولايات المتحدة لديهم خاصةً المكسيك والبرازيل.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. آرن وستاد، أود، ***الحرب الباردة الكونية*** ، تر. مي مقلد، ط1. (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

2. السيد سليم، محمد، ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين***، ط1. (القاهرة: دار الأيمن للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

3. بوعمامة، زهير، ***أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة*** (الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2010).

4. بياد شيف، ب.د، ***المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية***، تر. رفعت البسيوني (بيروت: دار الفارابي، 1976)

5. جرجس، فواز، ***أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب و السياسات***، ط2. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

6. ضياء شكاره، ناديه، ***أمريكا وصناعة الأزمات***، ط1. (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2017).

7. طه نجم، حسن، ***أمريكا اللاتينية أرضًا وسكانًا***، ط1. (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1999).

8. غرنفيل، أ.س، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، تر. علي مقلد، ط.1 المجلد الرابع (بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2012).

9. غنيمي الشيخ، رأفت، ***أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر***، ط.1 (مصر: عين للدراسات والبحوث الانسانية، 2006).

10. فرناندث مورينو، سيزار، ***أداب أمريكا اللاتينية قضايا ومشكلات***، تر. أحمد حسان عبد الواحد (الكويت: عالم المعرفة، أغسطس 1987).

11. كصّاي، حسام، ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب***، في هادي الشيب، سميرة ناصري محرر، ط1. (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017).

12. هايل عبد المولى طشطوش، ***مقدمة في العلاقات الدولية***، ط.1 (الأردن: دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2010).

ب. المقالات في المجلات العلمية:

13. إبراهيم أحمد السيد، ليلى، "السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهدي أوباما و ترامب "دراسة تقويمية مقارنة"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،** (مصر: جامعة الاسكندرية) م.05، ع.10 (جويلية، 2020)

14. أبو ارشيد، أسامة، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** (يونيو 2014).

15. بريجنسكي، زيغنيو، "من الأمل إلى الجراءة : تقييم سياسة أوباما الخارجية"، **مجلة دراسات دولية،** ع.42 تر. سميرة ابراهيم عبد الرحمن، (أكتوبر 2009).

16. خليل محمد مصطفى، مروة، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،** (مصر: جامعة الاسكندرية)، م.5، ع.10 (جويلية 2020)

17. رازايقية، حنان، "توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العراق بين إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية،** ع.17 (جانفي 2018).

18. رقولي، كريم، "السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري"، **مجلة طبنة،** ع.1 (2018).

19. رميدي، عبد الوهاب، "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأثارها على دول الأعضاء"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.** (ديسمبر 2006).

20. محمد علي محمود، دنيا، "العلاقات الأمريكية الفنزويلية ابان الفترة من (1952-1954)"، **مجلة بحوث الشرق الأوسط،** ع57 (2020).

21. محمد وهبان، أحمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية،** (مصر: جامعة الاسكندرية)، م.1، ع.2 (جويلية 2016)

22. مراح، حبيبة، معوشي بوعلام، "فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات- دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية-"، **مجلة الاستراتيجة والتنمية،** م.11، ع.4 (جويلية 2021).

23. نانوش، صليحة، "دور اتفاقية النافتا في مواجهة الهجرة غير الشرعية في المكسيك"، **مجلة مدارات سياسية،** م.1، ع.1 (جوان2017).

24. واكيم، "فنزويلا وحروب الخنق الأمريكية: السيطرة على الكاريبي والدخول إلى أمريكا اللاتينية"، **مجلة المنظومة**، م42، ع.493 (مارس 2020).

25. يحيى أحمد الجوعاني، محمد، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه غواتيمالا 1951-1954"، **مجلة دراسات في التاريخ والأثار**، ع.61 (نوفمبر 2017).

ج. المذكرات والرسائل الجامعية:

26. العطري، ميلود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: الحاج لخضر،كلية العلوم السياسية باتنة الجزائر، 2007-2008).

27. سنكيهي، أبو القاسم، عبد القادر حاج أحمد، "أزمة الصواريخ الكوبية (أكتوبر 1962) وتأثيرها على العلاقات الدولية بين المعسكرين الشرقي والغربي"، رسالة ماجستير في التاريخ، (جامعة: أدرار الجزائر ، كلية التاريخ 2014-2015).

28. طارق صالح، مؤمن، "القوة الناعمة والسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015-2016).

د. التقارير والمنشورات الصادرة عن الحكومات والهيئات الدولية:

29. ترجمة لتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمم المتحدة، الإسكوا، 1996

30. تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات(ENCB)، الأمم المتحدة، .2009

31. وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف "كوبا"، الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، 16 اغسطس 2016.

ر. المحاضرات الجامعية:

32. على حسين المهداوي، مثنى، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية) مقدمة لمستوى الدكتوراه فرع الدراسات الدولية، 2009.

33. محمد الهتاش، ناجي، السياسة الخارجية، (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية)، مقدمة لمستوى الماجستير فرع الدراسات الدولية،2013.

س. المواقع الإلكترونية:

34. الأحمر، مودي، "مدرسة الأمريكيتين"، تاريخ النشر: 22-06-2022، https://2u.pw/vQ4nBMQd

35. موقع الجزيرة، "خليج الخنازير.. محاولة انقلاب بكوبا هددت بحرب نووية" تاريخ النشر: 26-11-2016، https://2u.pw/nakew78E

36. البنا، أسماء، "علاقات روسيا بأمريكا اللاتينية"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 11-02-2023 https://2u.pw/tDAwG5TZ

37. الحمادي، محمد، ""فنزويلا (جغرافيا)"، الموسوعة العربية/المجلد 14، https://2u.pw/llDZgOIY

38. بريجاجوا كلوفيس، معتمد عاطف، "معالم السياسة الخارجية البرازيلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 20-06-2010، https://2u.pw/Wr6u6SWG

39. سافين، ليونيد، السياسة الروسية تجاه أمريكا اللاتينية، مركز الدراسات العربية الأوراسية، 26-02-2024، https://2u.pw/23YnQWwq

40. سيمان، جون، "قراءة في كتاب الثالوث الصيني: العلاقة الأمريكية اللاتينية الصينية ومصير الوفاق الأمريكي"،قراءات في الكتب و الرسائل الجامعية، تر. الطاهر بن خرف الله، 01-08-2017، https://2u.pw/qsE3Qa2V

41. صافي محمود، محمود، "البحث عن عالم متعدد الأقطاب : استراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 26 أفريل 2015, http://www.acrseg.org/37907

42. اسماعيل، حسين، "العلاقات الصينية اللاتينية"، الصين اليوم، 16-10-2023، https://2u.pw/e82EQUUV

43. صحيفة الخليج الإلكترونية، "المجمع العسكري الصناعي عدو من داخل أمريكا"، 07-04-2012، https://2u.pw/2oUZW1z4

44. علي اسماعيل، محمد، "محددات السياسة الخارجية الأميركية تجاه دول أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 30 يناير، 2023، https://2u.pw/6KlKGfjd

45. فهمي، محمد، "روسيا تعود عسكريا إلى أمريكا اللاتينية... وتقلق حلفاء واشنطن"، الشرق الأوسط، 17-10-2016، https://2u.pw/xSbQ8DWU

46. فهيم، عبد الرحمن، "العلاقات السياسية الأمريكية الفنزويلية"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 30 يناير، 2023، https://2u.pw/9sE81Ine

47. قاسيون، " ﴿الأزمة﴾ تصل إلى تخوم المجمع الصناعي العسكري الأمريكي..."، حزب الإرادة الشعبية، 27-04-2009، https://2u.pw/HrYkUQ0m

48. كاربس، مارينا، "تقارير أفاق الشراكة الاستراتيجية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية"، مركز الجزيرة للدراسات، 20-02-2013 https://2u.pw/tkRErnmg

49. محمد محمود، صدفة، "هل تكون أمريكا اللاتينية ساحة الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، 23-05-2024، https://acpss.ahram.org.eg/News/17384.aspx

50. مختار، أمل، "قراءة في جولة الرئيس الإيراني في أمريكا اللاتينية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 12-06-2023، https://2u.pw/m4VxyVDc

51. مراد أوغل عبدالله، "الديمقراطية الأمريكية"، يني شفق، 09-05-2023 https://2u.pw/Bbc3cxzz

52. مركز الإتحاد للأخبار، "مبادرة ميريدا...وحرب المكسيك على المخدرات"، 07-12-2009، https://2u.pw/yaAcoQP4

53. مكرم، رانيا، "اتفاق أمني بين إيران وبوليفيا.. لماذا يُثير قلق أمريكا اللاتينية؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 07-08-2023 https://2u.pw/C63AKRAD

54. موقع أرقام، "5 حقائق يجب معرفتها عن اقتصاد كوبا"، 20-12-2014، https://2u.pw/fSj8qU1h

55. موقع الجامعة المستنصرية "البرازيل: دراسة طبيعية"، https://2u.pw/vew7Uqbx

56. موقع الجزيرة، "البرازيل"، تاريخ النشر: 17-02-2014، https://2u.pw/Fnk03QhT

57. موقع الجزيرة، "المكسيك"، تاريخ النشر: 18-10-2014، https://2u.pw/IvACNxNC

58. موقع الجزيرة؛ "العلاقات الكوبية الأمريكية.. محطات التوتر والانفراج"، تاريخ النشر:18-02-2016، https://2u.pw/W7LfNdd0

59. موقع الجزيرة، "ديلما روسيف.. رئيسة البرازيل المعزولة"، 17-11-2015، https://2u.pw/BgfLQZjY

60. موقع الجزيرة، "سي آي أي .. عين أمريكا في العالم"، تاريخ النشر: 30-06-2015، https://2u.pw/VcPvlryv

61. موقع الجزيرة، "منظمة الدول الأمريكية"، تاريخ النشر: 27-03-2016، https://2u.pw/HPvScdbi

62. موقع المعرفة، "العلاقات المكسيكية الأمريكية" تاريخ النشر: 18-06-2022، https://2u.pw/ww6ZHROE

63. موقع اليوم السابع، "رئيسة البرازيل تتوجه للولايات المتحدة لبحث تعزيز سبل التعاون الثنائي"، 09-04-2012، https://2u.pw/SvQly4Pc

64. موقع جامعة بابل، "الموقع الجغرافي والفلكي ومساحة وعدد سكان جمهورية المكسيك"، https://2u.pw/YiTetqxt

65. موقع سكاي نيوز، "الاقتصاد محور زيارة أوباما للمكسيك"، 02-05-2013، https://2u.pw/KD6HCQbn

66. موقع فرانس 24، "أوباما يبدأ زيارة تاريخية لكوبا بعد عداء استمر خمسة عقود بين واشنطن و هافانا"، 21-03-2016، https://2u.pw/OMn5VDHL

67. موقع فرانس 24، "أوباما يحضر قمة أمريكا الشمالية في المكسيك"، 10-08-2009 https://2u.pw/FPmQDtkg

68. موقع ويكيبيديا، "العلاقات البرازيلية الأمريكية" تاريخ النشر: 27-12-2023، https://2u.pw/sIDKUHSN

69. موقع BBC NEWS، "أوباما في البرازيل في بداية جولة في أمريكا اللاتينية"، 19-03-2011، https://2u.pw/lY3c1PCt

70. موقع BBC NEWS، "معدلات الفقر في الولايات المتحدة الأعلى منذ 11 عاما"، 10-09-2010، https://2u.pw/4ryu0Urq

71. هورلي، لورنس، "المحكمة العليا في الولايات المتحدة توقف خطة أوباما للهجرة"، 23-06-2016، موقع Reuters، https://2u.pw/qorwplsT

ثانيا- باللغة الانجليزية:

أ. الكتب:

72. Buchanau, Jurgen, ***Foreign Policy, 1946–1996,'In Encyclopedia of Mexico***, vol.1. (Chicago: Fitzroy Dearborn, 1997).

73. Bulner Victor, James Dunkerkey Thomas, ***The United states and Latin America :The new Agenda***, (London: University of London, Institute of Latin American Studies, 1999)

74. Sirigue Guilia, Ohivaresn Eduardo ,**Latin America foreign policy beyond the united states**, Vol.6 N°02 , (Manchester: university of Manchester, political perspectives, 2012)

ب. المقالات:

75. Ellis, Evan, "the new Russian engagement with Latin America: strategic position, commerce and dreams of the past" , ***Strategic Studies Institute*** (Jun 2015).

76. Harmon, Emily, the relationship between president Obama's foreign policy decision-making process, public opinion, and international pressure: Guantanamo Bay, intervention in Libya, and the drone program, ***Undergraduate Theses and Capstone***, Projects. 135. (April 2017).

77. J Mayer, Peter, "Brazil-US relations", ***Congressional Research Service***, (March 07 2012).

78. J Mayer, Peter, "Brazil-US relations", ***Congressional Research Service***, (March 05 2013).

79. J Mayer, Peter, "Brazil Background and U.S. Relations", ***Congressional Research Service***, (February 11 2016).

80. J. Randall, Stephen, "Change or Continuity in US-Latin American Policy : The Obama Record", ***Latin American Research Centre*** (08 October 2013).

81. Nicholas Kitchen, "Ending 'permanent war': security and economy under Obama", ***the London school of economics and political science***, (September 2016).

82. P. Sulhivan, Mark, "Venezuela : Background and U.S Relations" , ***Congressional Research Service***, (April 11,2014).

83. Salonius Pasternak, Charly, "Obama's foreign policy: a long game harried", ***Tactical Politics***, Fiia Briefing Paper 185 (October 2015).

84. Unger, David, "The Foreign Policy Legacy of Barack Obama", ***The International Spectator***, Vol.51,No.4,1-16 (2016).

85. Wiesbort, Mark, "Obama's Latin America policy: continuity without change", ***Centre of Economic and Policy research,*** (May 2011).

ج. التقارير والمنشورات الصادرة عن الحكومات والهيئات الدولية:

86. China-Latin America trade on the base of official information Thomson Reuters, FDI Markets Heritage Foundation and information from the companies, United Nations, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), (March 2013).

87. China-Latin America trade on the basis of United Nations Commodity Trade Statistics Database (COMTRADE), United Nations, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), (March 2013).

88. Fact Sheets on the European Union, Latin America and the Caribbean, European parliament, ,(October 2023)

89. First Forum of China and the Community of Latin American and Caribbean States (CELAC), United Nations, ECLAC, (January 2015).

90. Summary of H.R.927 - Cuban Liberty and Democratic Solidarity (LIBERTAD) Act of 1996, United States of America , Congress 104th, , Conference report filed in House (03/01/1996)

91. U.S Cuba oil trade (2004−2014), U.S. Energy information administration (EIA), (2014).

د. المواقع الالكترونية:

92. Barchfield, Jenny, "Brazil expresses concern at report of NSA spying", Phys.org, 07-07-2013 ***https://2u.pw/ASB7z757***

93. Canrong, Jin, "How America's relationship with China changed under Obama", World Economic Forum, 14-12-2016, ***https://2u.pw/CUPhKTWf***

94. Farrar-Wellman, Ariel, "Bolivia-Iran Foreign Relations", Critical Threats, 04-08-2010, ***https://2u.pw/XEC3VWzp***

95. Hermes Furian, Peter, Latin America Single States Political Map, Getty images ***https://2u.pw/LAh3sRoN***

96. LaFranchi, Howard, "Brazilian leader's US visit: how Obama patched up ties after spying scandal", The Christian Science Monitor, 30-06-2015, ***https://2u.pw/RSkAAV9i***

97. Luis, R., "The Economic Impact of Obama's Measures", 14ymedio, 11-02-2015 ***https://2u.pw/SWkxD1XP***

98. Marco, Rubio, "Senator Rubio Condemns Obama's Failure to recognize Hugo Chavez's Threat to U.S. National Security", ***https://2u.pw/1OSVpgg8***

99. Murray, Lorraine, "Bolivarian Alliance for the Peoples of our America", Britanica, 26-04-2011, ***https://2u.pw/09T5jkEQ***

100. NOAA Satellite and Information Service, National Climactic Data Center, ***https://2u.pw/ONZeGEiT***

101. Paul Dunne, J, Elisabeth Sköns, "The Changing military industrial complex", Research Gate (March 2011) p.02 ***https://2u.pw/PH30lB3L***

102. Piccone, Ted ،"On Cuba, Obama Goes Long and Castro Holds On", Brookings, 22-12-2014 ***https://2u.pw/63YOLRdx***

103. Poulos, James, "why America's military-industrial complex thinks Obama failed", The WEEK, 10-11-2015, ***https://2u.pw/IFDrglEx***

104. Statista Research Department**,** "Total value of U.S. trade in goods (export and import) with Mexico from 2004 to 2023", 05-03-2024**,** ***https://2u.pw/RmuZIvDU***

105. The White House, Office of the Vice President "Joint Statement: 2016 U.S.-Mexico High-Level Economic Dialogue", 25-02-2016, ***https://2u.pw/kwLEuRHp***

ثالثا– باللغة الفرنسية:

1.الكتب:

106. Rodham Clinton, Hillary, ***Le temps Des Décisions 2008-2013***, (New York: Simon& Schuster,2014).

فهرس الخرائط والجداول والأشكال

1- الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	صورة الأقمار الصناعية تظهر تضاريس الولايات المتحدة الأمريكية	37
02	الموقع الجغرافي لكوبا	49
03	الموقع الجغرافي للمكسيك	54
04	الموقع الجغرافي للبرازيل	57
05	الموقع الجغرافي لفنزويلا	59
06	الخريطة السياسية لإقليم أمريكا اللاتينية	78
07	المناطق الفرعية المشتركة في أمريكا اللاتينية	79

2- الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	بعض الخريجين اللاتينين من مدرسة الأمريكيتين	45
02	معدلات النمو الاقتصادي لفنزويلا في فترة (2008-2016)	130
03	ترتيب الصين كشريكٍ تجاريٍ للدول اللاتينية بين 2000 و2013	151
04	تدفق الاستثمار الأجنبي من الصين في دول الإقليم اللاتيني 1990-2013	153
05	تجارة الاتحاد الأوروبي مع أهم شركائه اللاتينين عام 2011	157

3- الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني يمثل مستوى نمو الناتج المحلي لدولة كوبا.	99
02	عدد المهاجرين عبر المكسيك نحو الولايات المتحدة في فترة حكم إدارة الرئيس أوباما	106
03	حجم المبادلات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمكسيك 2011-2017	112
04	المبادلات النفطية الأمريكية مع البرازيل (2004-2014)	122

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني: الأبعاد والمحددات	24
المبحث الأول: صنع السياسة الخارجية الأمريكية	26
المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية	26
الفرع الأول: مؤسسة الرئاسة	26
الفرع الثاني: الكونجرس	27
الفرع الثالث: وزارة الخارجية	28
الفرع الرابع: مجلس الأمن القومي	29
الفرع الخامس: وكالة المخابرات المركزية	29
الفرع السادس: وزارة الدفاع	30
المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار الغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية	31
الفرع الأول: الأحزاب السياسية	31
الفرع الثاني: جماعات المصالح	32
الفرع الثالث: وسائل الإعلام	33
الفرع الرابع: المجمع الصناعي العسكري	34
الفرع الخامس: مراكز الأبحاث ومؤسسات الفكر الأمريكية	34
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية	36
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية	36
الفرع الأول: المحددات الجغرافية	36
الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية	38
الفرع الثالث: المحددات العسكرية	38
الفرع الرابع: المحددات الدينية	39
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية	40
الفرع الأول: الوحدات الدولية	40
الفرع الثاني: المنظمات والمؤسسات الدولية	41
المبحث الثالث: الإقليم اللاتيني في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية (1945-2008)	43
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإقليم اللاتيني (1945-1989)	43
الفرع الأول:التصدي لانتشار الإيديولوجية الشيوعية في الإقليم اللاتيني	43
الفرع الثاني: إنشاء منظمة الدول الأمريكية **(OAS)**	47

الفرع الثالث: العلاقات الثنائية الأمريكية اللاتينية في فترة الحرب الباردة (1945-1989)	49
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية نحو الإقليم اللاتيني(1990-2008)	61
الفرع الأول: صعود خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان	61
الفرع الثاني: التركيز على نشر أفكار الاقتصاد الليبرالي	63
الفرع الثالث: العلاقات الثنائية الأمريكية اللاتينية (1990-2008)	65
الفصل الثاني: مكانة الإقليم اللاتيني ضمن الأولويات الاستراتيجية الأمريكية في الفترة (2009-2017)	75
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: التغير في الأولويات والرؤى الاستراتيجية	77
المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتجية - الجيواقتصادية للإقليم اللاتيني	77
الفرع الأول: جيوسياسية إقليم أمريكا اللاتينية	77
الفرع الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم اللاتيني	79
الفرع الثالث: الأهمية الجيواقتصادية للإقليم اللاتيني	80
المطلب الثاني: الرؤى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الإقليم اللاتيني (2009 - 2017)	81
الفرع الأول: مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما	81
الفرع الثاني: تعاطي إدارة باراك أوباما مع مخرجات إدارة جورج بوش الابن في الإقليم اللاتيني	84
الفرع الثالث: الأولويات الإستراتيجية لإدارة الرئيس باراك أوباما في الإقليم اللاتيني	87
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (عهد الرئيس باراك أوباما)	89
الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية	89
الفرع الثاني: الأهداف السياسية	90
الفرع الثالث: الأهداف الأمنية	91
الفرع الرابع : أهداف إدارة الرئيس أوباما في الإقليم اللاتيني	92
المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على أهم قضايا الإقليم اللاتيني :دراسة في العلاقات الثنائية	94
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية-الكوبية (2009-2017)	95
الفرع الأول: الحصار الأمريكي على كوبا منذ 1960	95
الفرع الثاني: ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوبا	102
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية-المكسيكية (2009-2017)	105
الفرع الأول: قضية الهجرة	105
الفرع الثاني: قضية التجارة بالمخدرات	109
الفرع الثالث: التعاون الاقتصادي	112
المطلب الثالث: العلاقات الأمريكية-البرازيلية (2009-2017)	116
الفرع الأول: واقع العلاقات في عهد إدارة أوباما	116

الفرع الثاني: التعاون التجاري والمالي	118
الفرع الثالث: القضايا الأمنية	123
المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية-الفنزويلية (2009-2017)	125
الفرع الأول: المسائل السياسية والدبلوماسية	126
الفرع الثاني: المسائل التجارية والاقتصادية	128
الفرع الثالث: مسائل الأمن وحقوق الإنسان	131
الفصل الثالث: معوقات السياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني (2009-2017)	135
المبحث الأول: التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني	137
المطلب الأول: دور الكونغرس في عرقلة سياسات الرئيس باراك أوباما	137
الفرع الأول: الصراع المستمر بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس	137
الفرع الثاني: محطات معارضة الكونغرس لسياسات أوباما في الإقليم اللاتيني	138
المطلب الثاني: المجمع الصناعي العسكري	140
الفرع الأول: نظرة عامة حول المجمع الصناعي العسكري الأمريكي	140
الفرع الثاني: تأثير المجمع الصناعي العسكري الأمريكي على إدارة الرئيس باراك أوباما	141
المطلب الثالث: التكتلات الإقليمية في مواجهة عودة التغلغل الأمريكي في الإقليم اللاتيني	144
الفرع الأول: الميركسور "**MERCOSUR**"	145
الفرع الثاني: اتحاد "**UNASUR**"	145
الفرع الثالث: السيلاك "**CELAC**"	145
الفرع الرابع: التحالف البوليفاري "**ALBA**"	146
المبحث الثاني: التغيرات والتطورات الخارجية كمعوقات للسياسة الخارجية الأمريكية في الإقليم اللاتيني	148
المطلب الأول: الصعود المتزايد للصين في الإقليم اللاتيني	148
الفرع الأول: واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الإقليم اللاتيني في عهد الرئيس أوباما	149
الفرع الثاني: التبادلات التجارية الصينية اللاتينية في عهد الرئيس أوباما	150
الفرع الثالث: الاستثمارات الصينية في الإقليم اللاتيني في عهد أوباما	152
الفرع الرابع: جهود إدراة الرئيس أوباما لكبح التنامي الصيني في الإقليم اللاتيني	155
المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي كشريكٍ رئيسيٍ لدول الإقليم اللاتيني	156
الفرع الأول: واقع العلاقات الأوروبية اللاتينية	156
الفرع الثاني: الاتفاقيات والشراكات الأوروبية اللاتينية	157
المطلب الثالث: علاقة روسيا مع الأنظمة اليسارية في الإقليم اللاتيني	160

الفرع الأول: طبيعة العلاقات الروسية اللاتينية في فترة حكم الرئيس أوباما	160
الفرع الثاني: أشكال الشراكة والتعاون بين روسيا وبعض دول الإقليم اللاتيني	161
المطلب الرابع: تنامي إيران كشريكٍ لدول التحالف البوليفاري	168
الفرع الأول: العلاقات الإيرانية الفنزويلية في عهد الرئيس أوباما	168
الفرع الثاني: العلاقات الإيرانية البوليفية في عهد الرئيس أوباما	169
المبحث الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهدة الرئيس أوباما (دراسة في التوجهات والأدوات)	171
المطلب الأول: التغير والاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية في عهد الرئيس أوباما	171
الفرع الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية	172
الفرع الثاني: التوجهات الموروثة عن إدارة جورج بوش الابن	173
الفرع الثالث: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة باراك أوباما	174
المطلب الثاني: التغير والاستمرارية في أدوات السياسة الخارجية في عهد أوباما	175
الفرع الأول: الأداة الدبلوماسية	176
الفرع الثاني: الأداة العسكرية	176
الفرع الثالث: الأداة الاقتصادية	177
الفرع الرابع: الأداة الإعلامية	178
المطلب الثالث: تقييم السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه الإقليم اللاتيني	179
الفرع الأول: تقييم فريق إدارة باراك أوباما المتخصص في السياسة الخارجية	179
الفرع الثاني: تقييم تعامل إدارة الرئيس أوباما مع بعض قضايا الإقليم اللاتيني	181
الفرع الثالث: تقييم سياسة إدارة الرئيس أوباما تجاه بعض دول الإقليم اللاتيني	184
الخاتمة	190
قائمة المراجع	194
فهرس الخرائط والجداول والأشكال	204
فهرس المحتويات	207